الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر –بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2015

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2015

الموضـــــــــــوع

مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في علاج اشكالية البطالة دراسة -حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية وإقتصاد دولي

إعـــداد الطـــالبة:

■ **غجاتي أميرة**

إشراف الأستـــاذ:

■ **حجازي اسماعيل**

السنة الجامعية : 2014-2015

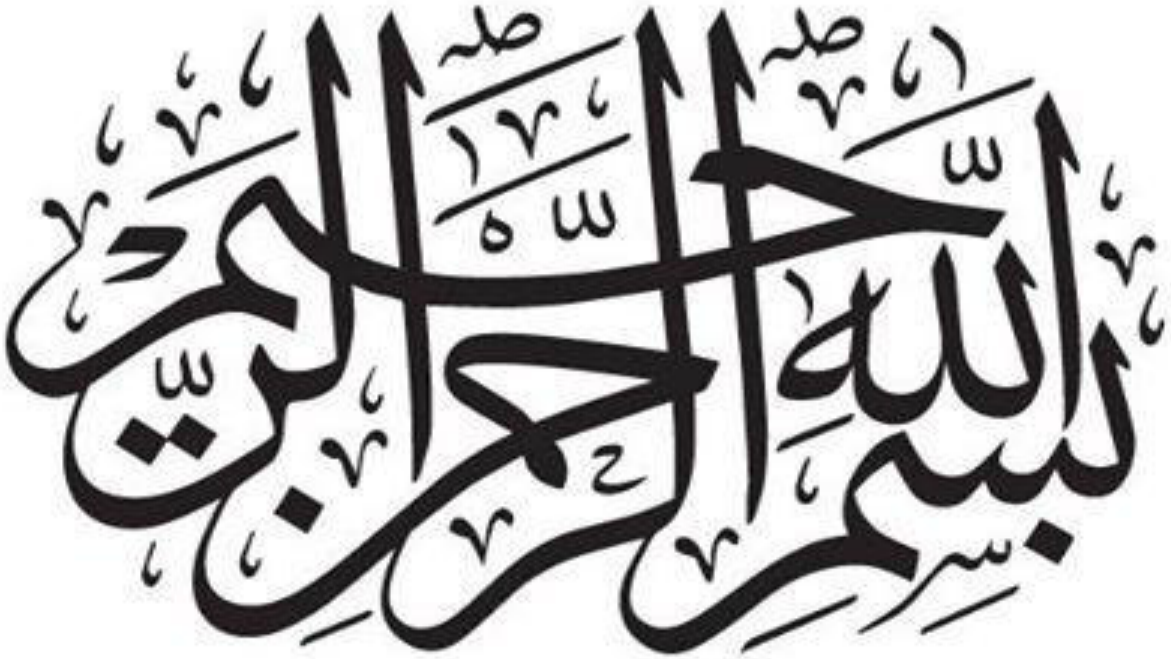
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيـــــــــــم

" وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ

تَوَكَّلْـــــــــتُ

وَإِلَيْهِ أُنِيـــــــــــبُ"

صدق الله العظيم

سورة هود الآية 88

شكر وتقدير

أولا أحمد الله عز وجل واشكره على نعمته وتوفيقه في إنجاز هذه المذكرة، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف، الأستاذ "حجازي اسماعيل" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى إرشاداته وتوجيهاته القيمة فله مني كل الاحترام والتقدير وجزاه الله خيرا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة وإثراء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة.

كما أتوجه بفائق الشكر والامتنان إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، وأخص بالذكر الأساتذة الأفاضل عبة فريد، قريشي محمد، شنشونة محمد، بلحسن ، حدانة اسماء، دريدي احلام، .

وفي الأخير أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة.

اهداء:

اليوم اقطف ثمرة جهدي واهديها :

الى بلسم الزمان.

الى الوردة التي يفوح عطرها على مر الزمان .

الى التي تجمع بين حروف اسمها معنى الحنان.

الى التي وهبتني الحب والامان.

الى النور الذي يرافقني في كل مكان.

الى اللوحة التي تفنن في رسمها الرحمان .

الى التي يعجز عن وصفها اللسان .

الى امي التي تستحق ان تكلل بتاج من اللؤلؤ والمرجان.

الى ابي الحبيب حفظه الرحمان.

الى اخي وصديقي الحبيب:معاذ.

الى نصفي قلبي: مريو وصلاح الدين .

الى جدتي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها.

الى خالتي وصديقي وأمي الثانية الى حبيتي سولاف.

الى خالتي الحبيبة وأخر العنقود صبرينة.

الى اختي و تؤم روحي ، وبلسم جروحي، ورفيقة دربي ،وحبيبتي وملاكي الحارس ملاك.

والى كل صديقاتي : سمية رماضنة ، منال، وفاء، نسرين ، سمية ضحوة ، زهرة، كريمة ، حنان، ياسمينة، فرح، هبة.

والى كل اصدقائي: محمد الدين، ،زيتوني ، حكيم، ، امين،.

والى كل من ساعدني من قريب او من بعيد .

❖ **الملخـــــــــــص:**

اندفعت الجزائر نتيجة لعوامل أساسية داخلية منها وخارجية، إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية ومحاولة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، ومن ثم الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عملت على بذل كل الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك لجذب أكبر قدر ممكن من هذا النوع من الاستثمار، كونها أضحت تدرك بأنه الأفضل من بين الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك بالنظر إلى الآثار التي يخلقها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها، ولعل أهم أثر لهذا النوع من الاستثمار، تتمثل في تلك الأثر التي يخلقها على مستوى البطالة، هذا الأخير الذي يحتل صدارة اهتمام الدولة الجزائرية، باعتباره ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية.ومن خلال دراستنا اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بطريقة مباشرة وايجابية على البطالة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة.

❖ **Abstract:**

Algeria due to internal and external problems has been pushed to change her economy due to global change and be opend to foreign investment .Sinse , they have been doing their best to improve their economy and to invite more foreign investors .

The benefit of foreign investors is to Reduce unemployment and pump more into Algerian economy .

More important Algeria is focus more in imployment ,this charge will create new strategies into Algerian economy and this is their first Algerian priority from our studies , we have seen that foreign investor have direct and positive improvement in employment.

Therefore , Algeria have to do more to improve their economy and to invite more project in this category to create more new jobs and tackle employment in Algeria .

Key words : Foreign direct investment, Unemployment .

قائمة المحتويـــــات

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
اهداء	
شكر و عرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول و الاشكال	
ملخص الدراسة	
المقدمة	
تحديد إشكالية البحث	أ
فرضيات البحث	ب
أهداف البحث	ب
أسباب اختيار الموضوع	ب
اهمية البحث	ت
منهجية البحث	ت
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	03
المطلب الأول: تعريف الإستثمار والاستثمار الأجنبي	03
المطلب الثاني: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	09
المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	17
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	19
المطلب الثاني: النظريات الحديثةالمفسرة للاتثمار الاجنبي المباشر	22
المطلب الثالث: النظرية الانتقائية و نظرية الميزة النسبية	30
المبحث الثالث: دوافع ،اثار وعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	35
المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	35
المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	37
المطلب الثالث: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	44
خلاصة الفصل	48

الفصل الثاني:الاطار المفاهيمي لظاهرة البطالة	49
تمهيد	50
المبحث الأول: ماهية ظاهرة البطالة	51
المطلب الأول: تعريف ظاهرة البطالة	51
المطلب الثاني: انواع ظاهرة البطالة	53
المطلب الثالث: أسباب تفشي ظاهرة البطالة	57
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة و قياسها	59
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة	59
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة	63
المطلب الثالث: قياس ظاهرة البطالة	69
المبحث الثالث: اثار ظاهرة البطالة و الحلول المقترحة لعلاجها	72
المطلب الأول: اثار ظاهرة البطالة	72
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لعلاج ظاهرة البطالة	74
المطلب الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر كألية لعلاج ظاهرة البطالة	78
خلاصة الفصل	81
الفصل الثالث: دراسة قياسية حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة	**82**
تمهيد	83
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	84
المطلب الأول: البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	84
المطلب الثاني: العلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	89
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	93
المبحث الثاني: واقع ظاهرة البطالة في الجزائر	99
المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر	99
المطلب الثاني: مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر	100
المطلب الثالث: إستراتجية الجزائر لعلاج اشكالية البطالة	101
المبحث الثالث: اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة	105
المطلب الاول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	105
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر	114

المطلب الثالث: قياس اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر	116
خلاصة الفصل	120
الخاتمة	122
المراجع	124
الملاحق	131

قائمة الجداول و الاشكال

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار المحفظي	08
02	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2000-2013	106
03	تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرحة حسب قطاع النشاط الفترة 2002-2014 في الجزائر	109
04	توزيع المشاريع الاستثمارية الأ جنبية حسب الأقاليم الفترة 2002-2012	113
05	معدلات البطالة.	115
06	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و معدلات البطالة.	117-118
07	معدلات نمو الإستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات البطالة.	118-119
08	نتائج تحليل البيانات لعلاقة الإستثمار الاجنبي المباشر والبطالة.	119

فهرس الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر 2000 -2013	108

02	يوضح المبالغ الإستثمارية الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط 2014 في الجزائر بطريقة الا عمدة	111
03	تقسيم المشاريع المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط 2014 في الجزائر بطريقة الا عمدة	112
04	توزيع المشاريع الإستثمارية المصرحة الأجنبية حسب الأقاليم الفترة 2014	114
05	يوضح المبالغ المصرحة الأجنبية حسب الأقاليم الفترة 2014	115
06	تطور معدلات البطالة في الجزائر2000-2013	116

مقدمـــــــــــــــة

عقب التحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية ،من تعاظم حجم التجارة الدولية و اتساع لنطاق التكتلات الاقليمية والدولية،وسيطرة لشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات و الانفتاح للأسواق توجهت العديد من الدول النامية الى الاستثمار الاجنبي المباشر كإستراتيجية لتكييف مع المستجدات العالمية .

حيث اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم المصادر الاساسية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية،ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة ،والمساهمة في تحسين مهارات وخبرات راس مال البشري،و يؤدي هذا بدوره الى التنمية في الاقتصاد الوطني .

خاصة في قطاع الاستثمار،حيث يؤدي انشاء استثمارات جديدة وتوسيع اخرى قائمة الى خلق فرص للعمل وزيادة معدلات التشغيل وهذا ما يساهم بشكل كبير وجلي في الحد من البطالة وتقليص معدلاتها.

هذه المزايا جعلت معظم الدول تتسابق الى منح التدابير و التحفيزات وتحديث تشريعاتهم لدعم الاستثمار الاجنبي المباشر،وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقه مما يسهل قدومه ودخوله الى السوق المحلي.

والجزائر من بين الدول النامية التي تسعى جاهدة الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للظفر بمزاياه،وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة وتقديم العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية التي من شانها ان تساهم في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر اليها من اجل تحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني وجعلها اكثر استقرار والتي من ابرزها خفض مستوى البطالة التي تعتبر اخطر مشكل اقتصادي.

بما ان العديد من الدول تسعى الى جذب اكبر عدد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة فلا بد من معرفة الدور الذي تخلفه هذه الاخيرة ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في علاج اشكالية البطالة؟

تحت هذه الاشكالية تندرج الاسئلة الفرعية التالية:

1 _ما هي المحددات التي تجذب المستثمر الاجنبي وتجعله يستثمر في دولة على أخرى؟ 2_ما هو واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و البطالة في الجزائر؟

3_الى اي مدى تمكن الاستثمار الاجنبي المباشر من تخفيض معدلات البطالة في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤلات يتم صياغة الفرضيات التالية :

1_ يفاضل المستثمر الاجنبي بين الدول التي يرغب الاستثمار فيها من حيث توفر الشروط و المتطلبات التي تضمن سلامة استثماره و تدفق عوائده.

2_تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي تجذب الاستثمار الاجنبي المباشر إليها كما تمتلك معدلات بطالة مرتفعة.

3_يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في التخفيض من معدلات البطالة الموجودة في الجزائر.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتوضيح مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في علاج اشكالية البطالة،كما تحاول ايضا تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر
- التعرف على دوافع الجزائر من تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

التطرق الى واقع مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري ومحاولة الوصول الى سبل علاجها.

اسباب اختيار الدراسة :

من أهم اسباب اختيار هذه الدراسة ما يلي :

- يدخل بحث هذه الدراسة في صميم تخصص مالية و اقتصاد الدولي .

- تعتبر مواضيع الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة من الموضوعات الاقتصادية التي ما تزال تحظى باهتمام الدراسات المالية و الاقتصادية المعاصرة.

- الرغبة الشخصية في التوسع في الموضوع والتعرف على مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في الموضوع الذي تعالجه، فالاستثمار الاجنبي المباشر تزايدت أهميته في السنوات الاخيرة لذلك تسعى الدول النامية الى استقطابه حتى تستفيد من مزاياه من خلال الحد من مشكل البطالة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة،كما يقوم بدور المعزز لإكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الاموال و هذا من خلال ما يحمله من القدرة على نقل التكنولوجيا الى الدول المضيفة،و جلب اكبر قدر من تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

منهج الدراسة:

تم استخدام المناهج التالية :

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يركز على وصف وتحليل الظواهر الاقتصادية و هذا في معالجة االاطار النظري لاستثمار الاجنبي المباشر وكذلك البطالة كظاهرة اقتصادية حظيت باهتمام العديد من الباحثين .

المنهج الكمي: الذي يركز على التحليل لمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة، وهذا بهدف قياس اثر زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر.

مجتمع الدراسة:

اتخذت الدراسة دولة الجزائر نموذج للتحليل وقياس اثر التدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات البطالة،باعتبارها دولة نامية تسعى الى جذب الاستثمار الاجنبي المبشر و الظفر بمزاياه خلال الفترة (2000-2013).

وسائل جمع البيانات:

من اجل انجاز هذه الدراسة الاعتماد على :

- الاعتماد على المراجع بالغة العربية تمثلت في الكتب، رسائل ماجستير، اطروحات، تقارير، ملتقيات وطنية .
- اما مصادر الاحصائيات والتقارير و المنشورات المتعلقة بموضوع البحث لقد تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرئيسية الجزائرية والدولية.

الدراسات السابقة:

تحظى ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر باهتمام واسع ممن قبل الاقتصاديين و رجال الاعمال والحكومات وذلك للدور الهام الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في دعم نمو اقتصاديات الدول المضيفة و في الجزائر هناك العديد من الدراسات التي تطرقت الى موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر و نذكر منها:

1- الدراسة التي تناولها فارس فضيل والمتمثلة في(اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارن بين الجزائر، مصر،المملكة العربية السعودية) جامعة الجزائر،اطروحة دكتورا 2004 والتي تناول فيها اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للدول المضيفة تكمن في ان هذه الدول يتسنى لها من وراء تشجيعه على تحقيق الكثير من الفوائد من بينها تنويع مصادر الدخل،اكتساب التكنولوجيا تحقيق فرص العمالة وهو عامل لتدعيم الاستثمار المحلي و هي فوائد لا يمكن تحقيقها عند اللجوء الى القروض الخارجية.

2- الدراسة التي تناولها عمار زودة و المتمثلة في(محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر)مذكرة ماجستير 2008 ،توصل الى ان توقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الاستثماري ومدى تأثيرها على مسار و قرار الاستثمار الاجنبي المباشر حيث الوضع العام السياسي و الامني للدولة ومدى ما تمتاز به من استقرار وتنظيمات ادارية ووضوح سياسة الدولة الاقتصادية وطبيعة السوق والياته و امكانياته كل ذلك يشكل محددات سميت ب(المناخ الاستثماري).

3- الدراسة التي تناولتها حنان بقاط و المتمثلة في (نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994) مذكرة ماجستر 2006، جامعة محمد خيضر بسكرة،هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مسببات البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية و تحديد نموذج يمكننا من تحديد متغيرات التي تؤثر على البطالة وتتأثر بالسياسة الاقتصادية وتوصلت هذه الدراسة الى انه نتج عن

تطبيق سياسة برنامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر وتحسن كل من معدل الناتج المحلي و وضعية ميزان المدفوعات بالإضافة الى انخفاض معدل التضخم وتقلص عجز الميزانية لكن مقابل كل هذا عرف التشغيل تدهور كبير حيث ارتفع معدل البطالة من اسبابها التسريح الفردي والجماعي لليد العاملة.
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في انها عالجت ظاهرة البطالة في الجزائر

باعتبارها دولة نامية تسعى الى تخفيض مستوى البطالة و ربطها بالمحدد الاستثمار الاجنبي المباشر و محاولة تحديد العلاقة بينهما في ظل النظريات الاقتصادية و التجارب والدراسات التي اجريت في دول اخرى وذلك بتحليل اثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاسه على مستوى البطالة.

هيكل الدراسة:

من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار الفرضيات محل الدراسة و الالمام بمختلف جوانب الموضوع قسمنا الدراسة الى ثلاث فصول،سبقتها مقدمة للإحاطة بالموضوع وتحديد الاشكالية وتلتها خاتمة تضمنت كافة النتائج وأفاق البحث،حيث تضمنت الفصول ما يلي: الفصل الاول:حيث هذا الفصل الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر في ثلاثة مباحث الاولى ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر يستعرض مفهومه و اشكاله بالإضافة الى خصائصه اما المبحث الثاني و الذي يستعرض النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر اما المبحث الثالث فتضمن دوافع، اثار و عوامل جذب للاستثمار الاجنبي.

الفصل الثاني: عالج هذا الفصل الاطار المفاهيمي لظاهرة البطالة في ثلاثة مباحث ففي المبحث الاول تضمن ماهية ظاهرة البطالة: تعريفها،انواعها و اسباب تفشيها اما المبحث الثاني استعرض النظريات المفسرة لظاهرة البطالة وقياسها:النظريات الكلاسيكية لظاهرة البطالة ،النظريات الحديثة لظاهرة البطالة،قياس لظاهرة البطالة اما المبحث الثالث فتضمن اثار ظاهرة البطالة والحلول المقترحة لعلاجها : الاثار الاقتصادية،الاثار الاجتماعية والنفسية،الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة.

الفصل الثالث: عالج هذا الفصل دراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة فتضمن في ذلك ثلاثة مباحث حيث المبحث الاول تضمن المباشر في الجزائر فاستعرض : البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار

الاجنبي في الجزائر، العلاقات الخارجية في اطار ترقية الاستثمار الاجنبي المباشر بالاضافة الى معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر اما المبحث الثاني فتضمن تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر فاستعرض:تحليل المناخ السياسي والأمني في الجزائر ،اما المبحث الثاني تضمن وضعية البطالة في الجزائر و الاثار المترتبة عليها فاستعرض:اسباب البطالة و مميزات البطالة في الجزائر ،استراتيجية الجزائر لحل مشكلة البطالة وأخيرا المبحث الثالث تضمن اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة فاستعرض تطور البطالة في الجزائر،تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر ،قياس اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر.

الفصل الاول:الاطار المفاهيمي حول الاستثمار الاجنبي المبـــــــــــــــاشر.

تمهيد:

اصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من بين ابرز الموضوعات الاقتصادية حيث تشكل محل اهتمام الباحثين و العديد من الاطراف الدولية او الوطنية .

اذ ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعد واحد من أهم مصادر التمويل الخارجي ، هذا وقد تعددت النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأساليب الكامنة وراء قيامها والعوامل المؤثرة في قرار الشركات لاستثمار خارج الدولة الأم.

ومن أجل الالمام بأهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة ألاقتصادية سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثالث: دوافع ،اثارو عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر.

لقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب اهتمام الشركات و الدول و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي و فرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين. وسنتطرق فيما يلي إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وقد كان لمصطلح الاستثمار، الحظ الوفير في الدراسات والكتابات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي و سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم واضح الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرع الاول: تعريف الاستثمار و الاستثمار الاجنبي .

❖ **تعريف الاستثمار:**

لقد تعددت واختلفت تعاريف الاستثمار، فهو بمثابة ظاهرة اقتصادية نالت انتباه العديد من المفكرين الاقتصاديين وذلك حسب الزاوية التي ينظر إليها كل واحد، ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

- يقصد بالاستثمار ذلك التيار من الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي على شراء تكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها (آلات ومعدات وتجهيزات فنية وعقارات واستصلاح الأراضي الزراعية)، وزيادة المخزون (مواد أولية، سلع وسيطة، سلع نهائية) خلال فترة زمنية محددة. [1]
- الاستثمار هو تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها. [2]

[1] مروان محمد السمان، **مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص210.

[2] حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد: الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص37.

- الاستثمار هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:[1]

– القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

– النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

– المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.

❖ **تعريف الاستثمار الأجنبي:**

يعرف بعض الاقتصاديين الاستثمار الأجنبي أو الدولي على أنه " انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحا، أو امتلاك عقارات تعطي ريعا، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالاقتراض، أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت إيداع، تفاديا للأخطار التي قد تتعرض لها في ظروف التوتر الاقتصادي و السياسي"[2].

في حين يذهب فريق آخر من الاقتصاديين إلى تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه عملية اقتصادية تهدف إلى خلق رأس المال من خلال إيجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق فوائض مالية[3].

بالنظر إلى ما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي يشير إلى عمليات انتقال رأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية. ويتم هذا الانتقال عموما بطريقتين: الانتقال غير المباشر، أين نكون أمام ما يسمى بالاستثمار الأجنبي الغير المباشر. و الانتقال المباشر، أين نكون أمام ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] رمضان زياد، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، 2005، ص13.

[2] دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**، الطبعة الأولى بيروت، مارس 2006، ص: 47.

[3] دبيش أحمد،**إشكالية التنمية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،3، ص:246.

الفرع الثاني:تعريف الاستثمار الغير المباشر و المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر والغير المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل للدول النامية، حيث يلعب كل منها دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتبارهما شكلين من أشكال التدفقات المالية الخاصة متوسطة الأجل و طويلة الأجل و فيما يلي سنتطرق الى:

❖ **تعريف الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:**

يعبر الاستثمار الأجنبي الغير المباشر عن تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثم ر على عائد رأس مالي دون أن تكون له السيطرة على المشروع ودون أن تنتقل على إثرها تكنولوجيا أو خبرات أو مهارات إنتاج مثلما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتأخذ الاستثمارات الأجنبية الغير المباشرة أو كما يسميها البغض الاستثمارات المالية شكل الاستثمارات في الحافظة المالية [1] بقيام المستثمر بالمساهمة في رأس المال على شكل أسهم و سندات لا تزيد عن 10% وهذه الأسهم و السندات قد تكون حكومية أو خاصة بقصد المضاربة في سوق الأوراق المالية، وقد يقوم المستثمر نفسه بالعملية الاستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها ، وتتصف بالبعد الزمني أي تكون مدتها الزمنية قصيرة لا تتعدى أسابيع أو أشهر وكذلك تتصف بالبعد الإداري أي ليس له الحق في الإدارة وكذلك الاختلاف في طبيعة العمل كون المستثمرين المباشرين يعملون في شركات منتجة لسلع الخدمات أم المستثمرين غير المباشرين فعملهم في المؤسسات المالية كصناديق التقاعد وشركات التأمين وغيرها[2].

❖ **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:**

بالنسبة لهذا الأخير فقد تعددت التعاريف الخاصة به، والتي يمكننا أن نورد أهمها فيما يلي:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب **صندوق النقد الدول:**

[1] دبيش **أحمد، مرجع سبق ذكره،** ص: 246.
[2] فاضل محمد العبيدي، **البيئة الاستثمارية**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2012، ص: 38.

"ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[1].

أما **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** فقد اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر " ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت ".[2]

وقد عرفت **منظمة التجارة العالمية** الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه استثمار يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما يسمي البلد الأم بامتلاك أصول أو موجودات ثابتة في بلد آخر يسمى البلد المستقبل مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل[3].

كما يعرف " **الأونكتاد** " الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم، أو القوة التصويتية 10 % أو أكثر، ويتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية من غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية، وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات، فضلا عن أن مشاركة المستثمر في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، وبالتالي يقل عنصر المخاطرة.[4]

كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "العملية التي يقوم بموجبها المستثمر غير الوطني سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا بممارسة نشاط تجاري في الدولة. بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته و توجيهه ،سواء كان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأسمال المشروع التجاري أو عن طريق مساهمته مع رأس المال الوطني بنسبة معينة تكفل له السيطرة على إدارة المشروع "[5].

وبهذا يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: قيام مستثم ر أجنبي بتحويل رأس المال سواء كان في شكل نقدي أو في شكل عيني منقول، وكذا تحويل التقنية العالية في الإنتاج والمعارف الإدارية

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005، ص:251.

[2] محمد قويدري، **تحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 63.

[3] دايفيد وايلس، **التنمية الصناعية المستديمة ودور الاستثمار الأجنبي المباشر** ، طبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1998، ص: 74.

[4] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا-**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ص: 5.

[5] دبيش أحمد، مرجع سابق، ص:247.

والتنظيمية والتسويقية إلى دولة أخرى غير دولته الأصلية، وذلك لغرض إنشاء مشروع طويل الأجل جديد أو المساهمة فيه، أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم، سواء كان هذا المشروع في كلتا الحالتين صناعيا أو تجاريا أو خدميا، يملكه هذا المستثمر (عادة ما يكون شركة متعددة الجنسيات) ملكية كلية أو جزئية، بشرط أن تكون حصته من إجمالي رأس مال المشروع لا تقل عن 10% (في حالة الملكية الجزئية)، ومن ثم يكون لديه الحق أي المستثمر الأجنبي في إدارة المشروع جزئيا وتمرير القرارات التي تخدم أهدافه، أو أن تكون لديه القدرة على التحكم الكلي في كل عمليات المشروع عندما تكون ملكيته لهذا الأخير ملكية مطلقة.

الفرع الثالث:الفرق مابين الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر:

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية في أن الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار [1].فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية الموارد المالية و التكنولوجيةِ و الخبرة الفنية في جميع المجلات إلى الدول المضيفة. أما الثاني الاستثمار في الأوراق المالية فهو ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات و الشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر. [2]

[1] حامد عبد المجيد دراز،**السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2002،ص:209

[2] فريد النجار،**الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2000،ص:23.

الجدول رقم (01) يوضح الفرق بين الستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار المحفظي.

FDI الاستثمار الأجنبي المباشر	FPI الاستثمار المحفظي
استثمار حقيقي إنتاجي في سوق السلع و الخدمات	استثمار مالي في سوق الأوراق المالية
استثمار طويل الأجل يمتد لسنوات عديدة	استثمار قصير الأجل لا يتجاوز بضعة أشهر
يحق للمستثمر المشاركة بالإدارة و الإشراف أو الإدارة والإشراف التامتين	ليس له الحق في المشاركة بالإدارة أو الإشراف أو التملك
هدفه الحصول على الأرباح من خلال الوصول إلى الأسواق و المواد الأولية وزيادة قدرته التنافسية	هدفه الحصول على الأرباح من جراء مكاسب رأس المال وأرباح الأسهم و المضاربة
يصعب عليه تحويل استثماراته إلى سيولة لأن كلفها مرتفعة و يكون أقل هروبا في حالة عدم الاستقرار السياسي	من السهولة تحويل استثماراته إلى سيولة و خاصة في حالات عدم الاستقرار السياسي و يكون أسرع هروبا
نسبة رأس المال تزيد عن 10 %وقد تصل الى 100% في حالة التملك التام	لا تتجاوز نسبة رأس المال عن10%
يكون أكثر توطنا في الدول النامية لحاجتها إلى رؤوس الأموال و التكنولوجيا	يكون أكثر توطن في الدول المتقدمة لنضوج الأسواق المالية و تطورها

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على دارسة فاضل محمد العبيدي،**البيئة الاستثمارية**،مكتبة المجتمع العربي ،الاردن، 2012، ، ص:39.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعددت أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر لتعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات ومن بين هذه الأشكال نذكر:

أشارت أغلب الدراسات الحديثة إلى أن أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعاً هي:

1. الاستثمار المشترك.
2. الاستثمار المملوك بالتكامل.
3. الاستثمار في المناطق الحرة.
4. الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع.
5. عمليات الاندماج والتملك.

وهناك أشكال أقل شيوعاً وتكون متداخلة مع أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وذلك لكونها غير مرتبطة بعنصر الملكية ولا تفرض التزاماً طويل الأمد على المستثمر الأجنبي وبالرغم من ذلك يكون للمستثمر الأجنبي دور كبير في إدارة المشروع ، وهذه الأشكال هي(التعاقد في الباطن ، تسليم المفتاح ، عقود الإدارة ، عقود المشاركة في الإنتاج ، حقوق الامتياز، عقود الترخيص ، وعقود التسويق) وتتمثل هذه الأشكال بما يلي:

الفرع الاول:الاستثمار المشترك.

إن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية. ومن خلال هذا المفهومي القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية: [1]

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثمارين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص بمعنى:

[1] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2003، ص15.

1. أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
2. قد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو رأس المال كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا.
3. أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقديم السوق.

- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

- **مزاياه بالنسبة للدول المضيفة**

1. الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم إذا أحسن تنظيمه و توجيهه أو إدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية.
2. خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع.
3. تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.
4. تنمية قدرات المديرين الوطنين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسمالية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة .

وبالنسبة للدول النامية بصفة خاصة يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا.ويرجع هذا إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة. بالإضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يساعد في تنمية الملكية الوطنية ، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.[1]

- **عيوبه بالنسبة للدول المضيفة**

1. حرمان الدول المضيفة المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003 ،ص:482.

2. أن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذي الاستعداد الجيد و توفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك في الدول المختلفة.
3. أن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية أقل بكثير من مساهمة مشروعات الاستثمار المملوك ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.

- **مزاياه بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات**

1. يعد من أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار، خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين أي في حالة وجود عوائق على تملك المستثمر الأجنبي تملكاً كاملاً لمشروع الاستثمار.
2. يساعد هذا النوع من الاستثمار على تخفيض الأخطار التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير تجارية مثل التأميم والمصادرة.
3. يساعد على تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الآخر الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة (شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي)
4. يعد وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة من الدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلاً من التصدير أو الوكلاء.
5. يساعد هذا النوع من الاستثمار تسهيل مهمة الطرف الأجنبي للحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام الأولية اللازمة للشركة الأم.
6. أن وجود طرف- مستثمر- وطني في مشروع الاستثمار يسهل أمام الشركة متعددة الجنسيات حل المشكلات الخاصة بالعلاقات العمالية و الإنسانية وغيرها من المشكلات الاجتماعية و الثقافية الأخرى التي تواجه انجاز الأنشطة الوظيفية كافة للشركة المعنية.
7. يساعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف، وإنشاء قنوات للتوزيع، وحماية مصادر المواد الخام الأولية للشركة الأم.[1]

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق،ص:483.

- **عيوبه بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات :**

1. حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.
2. أن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد و توفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة.
3. مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية و تحسين ميزان المدفوعات وغيرها مما ذكر سلفا أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي
4. نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة مثلا بزيادة فرص التوظيف ،و التحديث التكنولوجي، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات وانخفاض تدفق العملات الأجنبية[1].

الفرع الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

- **مزاياه بالنسبة للدول المضيفة**

1. زيادة حجم تدفقات النقد– رأس المال الأجنبي–إلى الدول المضيفة.
2. وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات، مما يترتب على هذا تحسين ميزان مدفوعات الدول المضيفة.
3. هذا النوع يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدول المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى .
4. خلق فرص للعمالة المباشرة وغير المباشرة سواء في مراحل بنا ئ المبدئية أ م في مراحل التشغيل.
5. المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تميل عادة إلى الكبر أو الضخامة في الحجم إذا قورنت بالمشروعات المشتركة.

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص: 484.

- **عيوبه بالنسبة للدول المضيفة**

1. الدول المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار.
2. التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى ال محلي والدولي في حال ظهور أي تعارض في المصالح بينها و بين الشركات المعنية.

- **مزاياه بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية**[1]

1. توافر حرية كاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة(تسويقية وإنتاجية و مالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية).
2. كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها ، وذلك لانخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج المختلفة في الدولة النامية
3. يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية و الجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات، وكذا التغلب على المشكلات الناجمة من الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي مثل: التراخيص و التوكيلات، والاستثمار المشترك، وعقود الإدارة و غيرها.
4. إذا استطاعة الشركة المتعددة الجنسيات أن تبني صورة ذهنية جيدة و مقبولة لدى الجمهور في الدولة المضيفة فمن المحتمل جدا أن تصبح مهمة فرع الشركة بهذه الدولة سهلة للغاية فيما يختص بتنفيذ سياسات التوسع و التسويق وغيرها من سياسات الأعمال،بالإضافة إلى سهولة حصولها على التسهيلات المختلفة و الضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها خاصة ما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلية أو المستوردة و الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها.

- **عيوبه بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية**

أهم عيوبه هو التعرض لأخطار غير التجارية مثل: التأميم و المصادرة و التصفية الجبرية، أو التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة النامية، تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات متعددة الجنسيات العاملة بهذه الدول و بصفة خاصة إذا كانت الاستثمارات تقع في إطار ما يمكن أن يطلق عليه الأنشطة و الصناعات الإستراتيجية أو الحساسية مثل :صناعة البترول و الأسلحة ولأدوية...الخ، ويضاف إلى ذلك أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج رؤوس أموال ضخمة بالمقرنة بالنوع الأول.

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص ص: 489-490.

الفرع الثالث: الاستثمار في المناطق الحرة

يقصد بالمناطق الحرة هي المنطقة التي تقع داخل الحدود الجغرافية للدولة ولكنها خارج النظام الجمركي لتلك الدولة، إذا يسمح بدخول الواردات و خروج الصادرات دون رسوم جمركية.

ومنذ عقد الستينات وحتى الوقت الحاضر تطورت المناطق الحرة في العالم تطوراً كبيراً، إذ بدأت بعدد محدود من المناطق الحرة تعمل كونها مراكز للخدمات التجارية والمالية كالصيرفة وخدمات التأمين ومراكز تسجيل الشركات الكبيرة المتعددة الجنسية.

وتكون المنطقة الحرة محددة جغرافياً بحدود واضحة تعزل بينها وبين الدول المضيفة وتكون خاضعة لقوانين الدول المضيفة، و الهدف من إقامة المناطق الحرة هو تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية و تقديم التسهيلات و الحوافز التي لا تتوفر في المناطق الأخرى ومن هده التسهيلات ما يلي :[1]

1. لا تفرض رسوماً جمركية على المواد المستوردة.
2. عدم تأميم المشروعات المقامة في المناطق الحرة.
3. إعفاء الشركات الأجنبية العاملة من ضريبة الدخل.
4. تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار مناسبة وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع.
5. حرية تحويل أرباح المشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة إلى الخارج.
6. انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها تقع عادةً في نقاط المواصلات المهمة ولاسيما الموانئ القريبة من أسواق الاستهلاك ، ولذلك فإن المنطقة الحرة تحقق بيئة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة ، بما في ذلك المرور العابر (الترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والخزن .[2]

- **من فوائد المناطق الحرة بالنسبة للدولة المضيفة هي**
  - تساعد في تقديم النقد الأجنبي.
  - تساعد في زيادة الصادرات.
  - تساهم في خلق فرص عمل للعديد من العاطلين.

[1] فاضل محمد العبيدي ،**مرجع سابق**، ص ص: 35-36.
[2] باسل حسين زعير، **مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب سوق المتغيرات العالمية الجديدة** ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص: 163.

- تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة.
- تنشيط قطاع النقل و الخدمات.

ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي

- هي أنها تخلق مناطق متفاوتة في نسب النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة الواحدة .
- شيوع ظاهرة التهريب غير القانوني والبضائع المقلدة وسرقة العلامات التجارية واعتمادها بدون موافقة صاحبها الأصلي .

وكان الباعث الأساسي الذي أعطى المناطق الحرة مفهوماً جديداً هو عولمة الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة بين المناطق على اجتذاب الاستثمار الأجنبي واكتساب التكنولوجيا ، وسعي البلدان النامية لتعزيز قدرتها الإنتاجية في الأسواق العالمية .

الفرع الرابع: مشروعات أو عمليات التجميع

تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والوطني (قطاع عام أو خاص)، وعلى أساس هذه الاتفاقية يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني مكونات منتج معين – كالسيارات مثلا– لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الحالات وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بتصميم المصنع، وطرق التخزين والصيانة وغيرها، في مقابل عائد مادي يتفق عليه. [1]

الفرع الخامس: عمليات الاندماج أو التملك .

وهي قيام الشركات الكبرى بالاندماج مع بعضها بسبب إفلاس بعض الشركات او الحصول على القوة السوقية أو القيام بشراء شركات أخرى موازية لها قد تكون منافسة وقد زادت عمليات الشراء والاندماج في الآونة الأخيرة وأصبحت تشكل مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر ، وأحد أسباب ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في أوربا هو زيادة موجة الاندماجات بين الشركات ، وارتفاع التدفق الاستثماري للبلدان المتطورة عام 2000، يعزى إلى الاتجاه الكبير نحو الاندماجات.

[1] عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2013، ص164.

وهناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي تعد متداخلة من حيث كونها استثماراً مباشراً أو غير مباشر وبالإمكان عدّها من الاستثمار المباشر لاحتوائها ولو على جزء بسيط على عملية تحويل لموارد مادية وبشرية وتقنية وهي باختصار[1] :

أ. التراخيص (الامتياز)

وهي عبارة عن عقد أو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات المتعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر (قطاع عام أو خاص) في الدولة المضيفة لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية أو نتائج الأبحاث الإدارية والهندسية في مقابل عائد مادي معين.

ب. عمليات تسليم المفتاح

وتتم بشكل عقد أو اتفاق بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف ، إذ يقوم المستثمر الأجنبي بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل ، ثم يتم تسليم المشروع إلى البلد المضيف ويتم في هذا النوع عملية دفع أتعاب للمستثمر الأجنبي مقابل تقديمه التصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وصيانته وإدارته ويتحمل البلد المضيف تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات مضافاً إليها تكاليف النقل وبناء القواعد للمستثمر الأجنبي.

ج. عقود الإدارة

وهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة المتعددة الجنسية بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدول المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح وأبرز مثال على هذا النوع من المشروعات سلسلة فنادق الهلتون في جميع أنحاء العالم.

د. عقود الوكالة

وهي من الأشكال التي تظهر في مجال التجارة وتتمثل بعقد اتفاق بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف ، يقوم بموجبه أحد الطرفين بتوظيف طرف آخر يسمى الوكيل لتسهيل إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي.

[1] صلاح عباس،**العولمة و اثارها في الفكر المالي والنقدي** ،مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية،2007،ص91.

هـــ. استثمارات الموزعين[1]

الموزع هو عميل يقوم بالشراء مباشرةً من المستثمر الأجنبي لإعادة البيع لحسابه الخاص، وقد يكون الموزع هو المستورد الوحيد في سوق معين لمنتجات إحدى الشركات الأجنبية ، والموزع يتمتع بحرية اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها[2]:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق المؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة الأم في الخارج الروابط أو علاقات التشابك التي تربط أنشطة الشركة الأم بأنشطة الشركة المحلية تساهم في زيادة الإنتاجية و كفاءة أداء الشركات الأخرى ، كما تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية ، إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة .
2. الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط و لكنه أيضا فنون إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة و مهارات إدارية و تنظيمية و خبرات فنية و تكنولوجية عالية تفتقر إليها الدول النامية
3. الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج فهو بالضرورة استغلال امثل لما يستخدمه من موارد ، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله و خبراته في الدولة المضيفة ، إلا بناء على دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع و كافة بدائله الفنية المتاحة .
4. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال الوفرات الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة تواجده ، حيث يعد وسيلة لخلق مناصب الشغل و توسيع نطاق السوق المحلية ، إضافة إلى انه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ .

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ،مرجع سابق، ص: 315 .

[2] إيمان مودع ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، قسم العلوم المالية و المصرفية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2010 ، ص 16 .

5. يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير ، حيث يتميز بتحركاته بحثا عن تحقيق الربح ، و بذلك فهو ينتقل إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها أعلى عائد صافي حيث توجد التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة ، فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم .[1]

[1] يمان مودع ،**مرجع سابق**،ص:16.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك الكثير من الاختلاف في النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ، ونظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة الأم والدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا المو ضوع و كل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها.

المطلب الاول : النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر، وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات، و المتمثلة في النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال و نظرية أخطار التبادل.

الفرع الاول: النظرية الكلاسيكية.[1]

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة، السوق الكاملة ، لا وجود لتدخل الدولة و لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال و عناصر الانتاج .

و نجد أن الكلاسيك يفترضون أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيا ت، فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات و ليست الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالأتي :

أ – تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة إستثمارها في الدولة المضيفة.[2]

ب –قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة .

ج– وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخول، و ذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية.

[1] عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق ، ص 411 .
[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية** ، دار الجامعة الجديدة، مصر،2004 ،ص 32.

د- التأثير على سيادة الدولة المضيفة و استقلاليتها من خلال :

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية.

- خلق التبعية الاقتصادية.

- خلق التبعية السياسية .

هـــ - تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات[1].

الفرع الثاني: نظرية رأس المال .

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في إنشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي. فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، و على الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال، و في هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع، و يمكن تقسيمهم إلى فئتين :

الفئة الأولى : ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق ، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، و هذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.

الفئة الثانية : ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية ، حيث أن عملية الإحلال هذه ترتكز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 419.

الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح، وهذا ما أكده (BONNIN) في قوله : " إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق و معدل الربح[1].

الفرع الثالث: نظرية أخطار التبادل .

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية ، ومن بينهم (R.Z-ALIBER)، الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، و نأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل و كل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج[2].

[1] Bernard Bonnin, **L'entreprise multinationale et L'état**, édition études vivantes, France, 1984 , P86.
[2] Pierre Jacquemot, **La Firme multinationale**, Une introduction économique, Economica, France, 1990 , P 97.

المطلب الثاني:النظريات الحديثةالمفسرة للاتثمار الاجنبي المباشر.

الفرع الاول: نظرية معدل العائد أولين 1933، كيمب 1921–1946.

تقوم تلك النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، و أيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول و خاصة المتخلفة منها.

ومن ثم، فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل على أعلى عائد.

كان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي ،و الذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير و استيراد رأس المال و هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة.فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة ،فان رأس المال سينتقل بحرية من سوق لأخر ،حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول .فالنظرية التقليدية لتدفق لرأس المال تؤكد أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول. فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة على رأس المال هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمارات، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول.

تم تحليل الاستثمار الأجنبي كنظرية أيضا على يد ماكدوجال 1960 أيضا كيمب 1961–1964 رغم أن تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر هو أساس أو الهدف وراء تحليلهم. والسبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في غاية البساطة ألا وهو ندرة رأس المال بالخارج، ولهذا فان إنتاج رأس المال (أي العائد) سيكون مرتفع. [1]

تقييم النظرية النيوكلاسيكية

بخصوص تقييم النظرية النيوكلاسيكية فإنها قد فشلت لأسباب عديدة فالنظرية النيوكلاسيكية لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي الغير المباشر. فأسباب وآثار كلا النوعين من الاستثمار لا بد أن تختلف.فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي (خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر) كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال و لكن أيضا التكنولوجيا و المهارات و الإدارة.

[1] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص- ص: 38-41.

كما أن النموذج النيوكلاسيكي يشرح تحركات رأس المال ولكن لم تشرح لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات، في حين لا يقوم بذلك البعض الأخر من الشركات.

والنموذج كما هو واضح غير قادر شرح حالة حدوث الاستثمار من و إلى الدولتين أ و ب في نفس الوقت .النموذج أيضا لم يشرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير ،كما أنه لم يشرح حالة قيام الشركات بالاستثمار والتصدير لخارج في ذات الوقت.

وأخيرا فان النظرية النيوكلاسيكية فشلت بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات **أولين** عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا في الحقبتين اللاحقتين لظهورها و لكن و بعد عشرين عاما أصبح واضحا أن مثل هذه النظرية غير قادر على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر و التي في تغير وتطور مستمر.

كل تلك الأسئلة التي لم تجد إجابة، وهو ما دفع الاقتصاديين عن أفكار جديدة يمكنها التعامل و التحليل المعبر عن ظاهرة الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: نظريات عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية

ركزت العديد من الدراسات النظرية مثل نظرية الميزة الاحتكارية و نظرية التدويل و نظرية عدم كمال الأسواق على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر.تلك النظريات بشكل أساسي تؤكد أن تلك المسألة (عدم كمال السوق) تخلق نوع من التميز للشركات في القيام بالاستثمار المباشر.هناك صور أخرى لعدم كمال السوق تتمثل في القواعد الحكومية، الضرائب،الرقابة عدم التوازن أو العدالة بين البائعين و المشتريين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة و جودة المنتجات كل هذه العوامل تدمر أسعار السوق و تمثل حوافز إضافية للشركات للقيام بالاستثمار المباشر.[1]

1 – نظرية الميزة الاحتكارية

ظهر النموذج الاحتكاري أولا في تحليل هايمر عن الشركات المتعددة الجنسيات.فوفقا لهايمر فان الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي.تركزت تلك

[1] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمارالاجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،تخصص:ادارة مالية، جامعة منتوري نقسنطينة،2008،ص:108.

النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ على قدرات خاصة بشأن تقيمها و نشاطها في الدولة الأم.

فعلى سبيل المثال أوضح هايمر أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية .تلك المميزات تمكن تلك الشركات من المنافسة و الحصول على عائدات أعلى من تك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي، والمميزات التنافسية يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال :[1]

- وجود فروق أو اختلافات جوهرية بين منتجات الشركة متعددة الجنسيات و منتجات الشركة الوطنية، أو الأجنبية بالدول المضيفة.
- توافر مهارات إدارية وتسويقية و إنتاجية...الخ، متميز ة لدى الشركة متعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة.
- كبر حجم الشركة متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الوحدة واستطاعة تحقيق وفرات الحجم الكبير.
- تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا.
- اعتماد حكومات الدول المضيفة لسياسات استقطابية ،تقدم بموجبها مزايا و تسهيلات للشركات الأجنبية(مميزات إدارية وضريبية)

وكان هايمر أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها للشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.أوضح هايمر أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا الإدارية.

فهذه النظرية تنص على أن الشركات المستثمرة تملك ميزة احتكارية تمكنها من تشغيل فروع لها في دول أخرى بربحية أكبر من الشركات المحلية، وقد قسمت الميزة الاحتكارية للشركة المستثمرة إلى قسمين رئيسيين هما: التفوق المعرفي واقتصاديات الحجم الكبير.[2]

[1] دبيش أحمد، **مرجع سابق**،ص:257.
[2] إيمان مودع،**مرجع سابق**، ص: 21.

2- نظرية تدويل الإنتاج :

أعطت هذه النظرية تفسيرا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو طريقة فعالة لاستغلال الموارد و الأسواق الأجنبية أكثر من التصدير أو منح التراخيص، وذل ك لحماية ملكيتها المادية و الفكرية و التقنية و الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج و التسويق.

فنظرية تدويل الإنتاج تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية و ذلك عندما يكون انتقال يمكن انجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة. فهي ترى أن الشركات المتعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع و الخدمات.

وفكرة تدويل الإنتاج كانت قدمت أولا من خلال" كايدور" 1934 ،ثم تم تطويرها بشكل كامل على يد "كواس" 1937، و في وقت لاحق طورها "بينرسون" 1961. و في محاولة منظمة تم تطوير تلك الفكرة الى نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على يد"بيلكي" و"كاسون" 1976[1]

وفي هذا الإطار أوضح" ريجمان" 1981-1982 أن الشركات متعددة الجنسيات تعبر الحدود الوطنية لاستغلال المزايا التي تملكها في صورة الحجم الكبير ،على أن مميزات تدويل الإنتاج مبنية على افتراض أن الشركات متعددة الجنسيات تنموا اعتمادا على استبدال السوق الخارجي بأخر داخلي.[2]

فالنظرية تؤكد على أنه من الأفضل بالنسبة للشركة إنشاء فرع كامل بالخارج بدلا من تكاليف الأذرع الطويلة ،وذلك عندما يتصف السوق الدولي في علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.فالأمر يكون شاقا على الشركة حماية ملكيتها الفكرية من أي عدوان طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها. فبقيام الشركة بإنشاء فرعها في الدولة المضيفة يمكنها إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية و الفكرية و التقنية.[3]

3- نظرية عدم كمال سوق رأس المال:

تتعامل تلك النظرية مع ميزة لا ترجع إلى شركة بعينها ولكن إلى كل الشركات التي تتمركز في منطقة نقدية واحدة. ألبير 1970 أوضح أن عدم الكمال في الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر.

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص:45.
[2] دبيش أحمد، **مرجع سابق**، 258.
[3] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص:45.

وفقا لألبير أنه عندما يكون هناك خطر و مخاوف من تغيرات سعر الصرف،فان الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتتشجع للاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة.فبعض الشركات من الدول الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العاملة بالدولة المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية.فكلما ازدادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة وعندما تقترض الشركات متعددة الجنسيات فإنها تقترض وفقا لعملة الدولة الأم.[1]

الفرع الثالث: نظرية توزيع المخاطر. [2]

ركز كوهين 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر.فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة،و الولوج إلى أسواق جديدة ،أو تقليد منتجات الشركات الأخرى.

فعلى سبيل المثال ،فان هذه النظرية قادرة على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالاستثمار في الخارج، وذلك نظرا لأن الشركات الكبرى تواجه خطرا أكبر.كما أنها تشرح حالة حدوث الاستثمار المباشر من كلا الدولتين كما لو قامت انجلترا بالاستثمار في أمريكا و قيام أمريكا بالاستثمار في انجلترا.

فوفقا لنظرية توزيع المخاطر ،الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها.فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى.

فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة "بعدم وضع البيض في ثلة واحدة"فربما تقوم الشركة بعملية التوزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم.

[1] عبد الفتاح ابو شرار، **الاقتصاد الدولي- نظريات و سياسات**-،دار المسيرة،عمان، الطبعة الثانية،2010،ص:224.
[2] نفس المرجع،ص:225.

تقيم النظرية

توزيع المخاطر بلا شك يمثل واحد من بين أهداف المستثمرين، ماذ ا وإلا فإنها يمكن أن تقوم بالاستثمار غير المباشر ولن تقوم بالاستثمار المباشر.كما لم تستطع تلك النظرية تقديم تفسيرا مقنعا للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

وبالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة ،الا أن ماحدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاصمة للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي. ولكن قد يرد على ذلك بأن ما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على السوق و الإقتصاد الأمريكي و انما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة.

الفرع الرابع: نظرية دورة حياة المنتج.

تقدم نظرية دورة حياة المنتج تفسيرا ديناميكيا لنشأة الإستثمار الأجنبي المباشر.وهذه النظرية كما وضعها فيرنون 1966 هي مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة الى موقع النشاط عبر الزمن .حيث افترض أن الميزة النسبية التي تتمتع بها احدى الدول في انتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة الى أخرى بمضى الزمن وذلك لكون هذه المنتجات تمر بدورة حياة. [1] فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو أنه مثل الكائن الحي، فان المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة حمل ثم تنتج ميلاد ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالإنحدار ثم أخيرا تموت.

ولهذا فان المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل التي ميزة بينها النظربة في ثلاث مرحل أساسية في دورة حياة المنتج و هي :مرحلة المنتج الجديد ،مرحلة المنتج الناضج وأخيرا مرحلة المنتج النمطي. [2]

[1] مودع ايمان، **مرجع سابق**،ص: 22.
[2] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص: 48.

أولا: مرحلة المنتج الجديد

تتميز هذه المرحلة باللإنقاق الكبير ،أحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح و يكون عدد الشركات محدود لفترة مما يجعل السوق في وضع احتكاري حيث يكون المنتج كثيف التكنولوجيا ،و مرتفع التكاليف و السعر و الناجم على عمليات البحث و التطوير [1]الى جانب ذلك تقاد حملات اعلانية مكثفة لإدخال المنتج الجديد الى السوق، أو تحسين منتج جديد و يتم ذلك غالبا في الدول المتقدمة حيث تكون البداية من خلال تسويق المنتج المحلي،حتى يسهل اجراء التغيرات المطلوبة حيث تكون مرونة الطلب السعرية ضعيفة خلال تلك الفترة، وهذا ما يفسر ظهور المنتج في البلاد المتميزة بالدخول الفردية المرتفعة و الأذواق العالية مما يسمح باختبار المنتج الجديد في الدولة الأم ثم تصديره الى دولة متقدمة أخرى ذات ظروف طلب متشابهة.[2]

ثانيا: مرحلة المنتج الناضج[3]

خلال تلك المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة و ذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء. كما أن المنافسة تبدأفي الظهور خلال تلك المرحلة.كما أن الطلب في الدولة الأم يصبح أكثر حساسية لعامل الثمن أو الأسعار وفي مرحلة تالية يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في الدولة الأم وذلك لأسباب عديدة من بينها ظهور منافسين جدد بالداخل. ولهذا وبالتبعية فان الشركة ستجد أنهمن الضروري بل من المربح التحرك الإستثمار في الخارج.

ومن ثم يدخل المنتج مرحلة النضج التي يليها الإنهيار حيث يتغير أو يتبدل الذوق العام أو ربما يكون ذلك راجعا الى اعتماد المنتج على تكنولوجيا عتيقة أو متخلفة خاصة في ظل ثورة التكنولوجيا. ومن ثم انخفضت المبيعات ومن ثم الأرباح.ومن ثم فقد يكون من الأفضل أن تجرب الشركة ممارسة نشاطها ببداية حياة جديدة في مكان آخر غير الدولة الأم.

خلال مرحلة المنتج النضج تقوم الشركة المبتكرة بالإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بانشاء أدوات انتاج خاصة بها في الخارج.و السبب الرئيسي لقيام الشركة بلإستثمار في الخارج هو حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير.كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص: 62.
[2] رفيق نزاري، **مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية**،تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008، ص: 33.
[3] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص: 50.

تدفع بالشركة للإستثمار في الخارج و معظمها دفاعية كما قد تكون راجعة الى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولةالمستوردة ،ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستورد ،مما يخفض من الطلب عليها .

كما قد يكون لتكاليف النقل و الشحن دور في قيام الشركة بالإستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات .كل تلك العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: مرحلة المنتج النمطي

تتميز هذه المرحلة بتشبع السوق المحلي [1]،حيث من غير الممكن تميزه من غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدولة المتقدمة التي تم الإنتقال اليها، وأن المنافسة بين المنتجات أو التمييز بينها من خلال الثمن وحده.

الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر ستستمر في الإزدياد حيث سينمو عدد المقلدون للمنتج ،ومن ثم يصبح العرض أكثر من الطلب القائم، فتنخفض الأسعار أكثر فأكثر.

عند هذا المفترق تخفيض تكلفة الإنتاج صار أمرا حتميا و البحث عن التكلفلة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل انتاجها للدول الأقل نموا حيث تكلفة العمل المنخفضة. في هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة.

ولكن تجدر الإشارة الى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست للإستهلاك المحلي في الدول المضيفة ،و انما للتصدير للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة .فهنا تكون استراتيجية الشركة هي الأنتاج من أجل التصدير وليس لإحلال الواردات.

تقيم النظرية

يمكن القول أن نظرية دورة حياة المنتج قد ساهمت بشكل كبير في توسيع ادراكنا أو فهمنا لأسباب حدوث ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر .كما أنها ألقت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت و العامل الجغرافي و التقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الشكةبالإستثمار في دولة من

[1] رفيق نزاري، **مرجع سابق**، ص: 35.

غير الدولة اللأم.كما أنها نظرية ديناميكية أو متحركة من حيث تعاملها مع التغيرات عبر الزمن أو من وقت الى آخر.

رغم هذه المزايا هناك انتقادات وجهت للنظرية منها :

- أنها فشلت في تفسير ذلك الإستثمار المباشر الذي لايكون بغرض التصدير،وانما لخدمت السوق المحلية في الدول المضيفة وذلك بانتاج سلع ذات مواصفات وجودة معينة تلائم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم.
- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع بنفس المرحل التي ذكرة في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مرحلة حياتية معينة.[1]
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.[2]

المطلب الثالث: النظرية الانتقائية و نظرية الميزة النسبية.

الفرع الاول: النظرية الإنتقائية لجون دنينغ في الإنتاج الدولي

لقد قام دنينغ بالتقاط أفكار من مجلات متعددة في أدبيات الإستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الإنتقائية.

وقد قام دنينغ بتحقيق التكامل و الترابط بين نظرية المنشآت الصناعية و نظرية الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية ونظرية الموقع و قد أوضح دنينغ أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالإستثمار في الخارج وهي:

- ✓ تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
- ✓ أفضلية الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الإستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

[1] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي** ، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية ،جامعة أبو بكر بالقايد، 2011، ص: 19.

[2]، نفس المرجع السابق، ص: 19.

- ✓ أن تتوافر للدولة المضيفة الإستثمار الأجنبي امباشر مزيا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي اليها الشركة المستثمرة ،مثل انخفاض الأجور واتساع السوق و توافر المواد الأولية.

ويرى دنينغ أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير ،على أن الإستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاث السابقة ،حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا اذا ما استغلة بطريقة مثلى يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات انتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب أن تتقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدول المضيفة مثل :انخفاض تكلفة المواد ،اتساع السوق و هكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الإحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمارأجنبي مباشر عن الإستخدامات البديلة لهذه المزايا.

ولهذا فان العوامل التي تؤثر على موقع الإستثمار يمكن تلخيصها في "عوامل جذب وعوامل دفع"[1]فابلإضافة للعامل الإقتصادية و التجارية ،قام دنينغ بتصنيف عوامل الجذب كما يلي:

1-التقارب الثقافي

قد تتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول مثل أفراد دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة و كندا، ولهذا فان الشركات الأمريكية تفضل التوسع بنشاطها في المناطق المتشابهة و القريبة في الثقافة.وعلى الرغم من أن التقارب الثقافي يمكن أن يؤثر على تمركز بعض الأشكال من الأستثمار الأجنبي المباشر، الا أنها غير قادرة على تفسير الأنواع الأخرى لإستثمار الأجنبي المباشر مثل الإستثمارات التي تهدف الى استغلال الموارد الطبيعية كلإستثمارات الأمريكية و الأوروبية في الدول العربية و الصين.

2- حجم السوق

رغبة الشركة في تعظيم الإستفادة من قدراتها الفنية و التكنولوجية قد تدفعها للقيام بالإستثمار في الخارج حتى مع وجود مخاطر بالدولة المضيفة ،وذلك لإسنفادة من الحجم الكبير للسوق في تلك الدولة .وعلى الرغم من ذلك فان حجم السوق ربما يكون على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للشركة التي

[1] عوامل الجذب هي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جذاب لاستثمار الأجنبي.
عوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوق أقل جاذبية كالقيود على التوسع و زيادة الضرائب.

تتنتج بهدف خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة ،ولاكن بالنسبة للشركة التي تنتج من أجل التصدير فان حجم السوق المحلي للدولة المضيفة لن يكون على ذات القدر من الأهمية.

3-تحركات المنافسين في السوق اللأجنبي

ميزة الخطوة أو الضربة الأولى يمكن أن تفقد أهميتها اذا ما دخل المنافسون السوق الخارجي ،فهم يسعون دائما الى تأمين مواقع فروعهم ومنع دخول الشركات الأخرى فبداخل أي مدينة كبيرة يوجد عدد محدود لفروع الشركات العملاقة.فكلما عظم اهتمام الشركة بالتوسع الداخلي ،كلما كان ذلك حاسما فيسيطرتها على الأسواق الخارجية خاصة عند وجود منافسين حتى ولو كانو من ذات الدولة الأم.

4-التقارب الجغرافي بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة :

تتجه العديد من الشركات الدولية الى التوسع خارجيا وذلك نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل و الشحن والإتصال الخارجي.فكلما كانتا الدولتين قريبتين جغرافيا كلما كان هناك احتمال كبير في أن تتشابه ثقافتهما أيضا.كما أن التقارب الجغرافي أيضا يعني رقابةوسيطرة اكبر مع تكاليف اتصال أقل في علاقة الشركة الأم بالفروع.

تقدير النظرية

النظرية الإنتقائية لجون دنينغ تملك قدرة اكبر من النظريات الأخرى على شرح ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر ،وذلك لإعتمادها على عوامل متعددة و ليس على عوامل فردية أو مظهر واحد من مظهر الإستثمار الأجنبي المباشر كما فعلت النظريات الأخرى.

رغم دقة هذه النظرية الا أنها لم تسلم من الإنتقادات ،حيث انتقدها "كوجيما" سنة 1978 انطلاقا من كونها ركزت كثيرا على الجوانب الكلية قليلة الأهمية في عملية صنع القرار.اضافة الى أن تقديم فكرة مزايا الملكية بشكل مستقل تعتبر غير ذات جدوى أو عديمة القيمة لأن فكرة التدويل تعتبر كافية لشرح الظاهرة وهذا على اعتبارأه لا يمكن للشكة القيام بتدويل الإنتاج دون أن يكون لها مزايا مرتبطة بقدراتها التكنولوجية و الإدارية.[1]

[1] دبيش أحمد، **مرجع سابق**،ص:263.

الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية (المدرسةاليابانية[1])

حاولت هذه المدرسة أن توسع التحليل الى ما بعد التحليل الوحدوي لهيكل كل من الشركات و السوق،من خلال تحليل عدد من الفروض الإقتصادية الكلية.ويعتبر كل من كوجيما (1977–1978) و أوزوا (1977–1979) المساهمين الرئيسيين لهذه المدرسة.

فلقد قاموا بتطويرنموذج يجمع بين الأدوات الكلية و الجزئية و من امثلة الادوات الجزئية: قدرات الأصول المعنوية للشركة و التميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسات التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

واعتمادا على الدروس المستقاة من التجربة اليابانية منذ 1945 تؤكد هذه المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات و الإبتكارات التكنولوجية المتلاحقة مع الإستبدال الجزئي للسوق فان المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية .فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الإستثمار اللأجتبي المباشر ،وقد برهن كوجيما أن الإستثمارات الأمريكية ما هي الا بديل للتجارة في حين أن الإستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.

فالهيكل الصناعي للإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى ،فلإختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صبها ،و المواصفات المتعلقة بالموقع لإستثمارات المباشرة اليابانية ،فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدولة المضيفة من قوى عمل و مهارات استثنائية و نظام انتاجي قوي.

تقدير النظرية

اعتبر بعض الإقتصادين أن تحليل المدرسة اليابانية غير كافي لتفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر حتى مع افتراض أنه غير كافي لتحليل ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر.ونظرا لكونه نموذج نيو كلاسيكي فانه غير قادر على تفسير أو تقيم آثار أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص ص 58-59.

الرفاهية حيث يهدف الى تبرير عملية الإنتاج الدولي الذي يهدف الى الإستفادة من المزايا الممنوحة لإنشطة العابرة للأقطار.

المبحث الثالث: دوافع ،آثار وعوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

يمتاز الاستثمار الأجنبي بمجموعة من الآثار على اقتصاد الدول المضيفة سواء كانت هذه الآثار ايجابية أو سلبية، كما أن هناك مجموعة من العوامل التي تدفع المستثمرين للقدوم و الاستثمار داخل هذه الدول كالموارد الطبيعية وكبر السوق الداخلية ... إضافة إلى سياسات الترويج المكثفة لجذب انتباه المستثمرين.

المطلب الأول: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع عديدة تؤدي الى قيام الإستثمار الأجنبي المباشر ،وتتباين هذه الدوافع بالنسبة للبلد المضيف(المستفيد)و المستثمر الأجنبي و يمكن أن نوضح هذه الدوافع وفقا لوجهة نظر كلا الطرفين وكما يأتي:

الفرع الاول: الدوافع بالنسبة للمستثمر الأجنبي[1]

توجد مجموعة من الأسباب تشكل بمجموعها دوافع للشركات الأجنبية في التوسع باستثماراتها و من أهمها مايلي:

- ✓ "الاستفادة من الإعفاءات الضريبية و قوانين تشجيع الاستثمار الممنوحة من طرف الدول المضيفة الراغبة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،كتقديم حوافز ضريبية و توفير فرص استثمارية دائمة و إعطاء ضمانات وتوفير أنظمة للمعلومات.
- ✓ التخفيض من مخاطر الاعتماد على سوق واحدة ،فرأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة."
- ✓ حوافز التجارة ،تفرض الدول المضيفة إجراءات حمائية للشركات الأجنبية من أجل اجتذابها و من هذه الإجراءات سياسة الحماية الجمركية التي تحد من استيراد السلع المماثلة لتلك التي تنتجها تلك الشركات في الدولة الأم ،هذه الصفة الاحتكارية تمكنها من تعظيم الأرباح كونها المسيطرة على السوق.[2]

[1] دبيش أحمد، **مرجع سابق**،ص- ص: 266-267.
[2] فاضل محمد العبيدي، **مرجع سابق**، ص:47.

- ✓ السعي لزيادة المبيعات و الأرباح حيث يتطلع المستثمر الأجنبي إلى أسواق خارجية إجمالي الدخل الوطني و متوسط دخل الفرد فيها يدل على أنها أسواق جذابة في حاضرها و قلة المنافسين فيها فيستقر كمستثمر مباشر وهذا يساعده على زيادة نشاطه الإنتاجي فتزيد مبيعاته و أرباحه.
- ✓ "عوامل السوق ،يعد اتساع الأسواق و نموها من العوامل الرئيسية الجذابة لاستثمارات الأجنبية وان لكل سوق مؤشراته ومن هذه المؤشرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و نمو السكان اللذان يعكسان القوة الشرائية التي تحدد مستو الطلب الكلي على السلع و الخدمات المنتجة و كلما كانت هذه المؤشرات مشجعة أدت إلى أن تصبح عاملا مسببا لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تعاني من ضيق أسواقها في الدول الأم لتعدد الشركات و خضوعها للمنافسة.
- ✓ البحث عن الموارد و الأيدي العاملة الرخيصة ،حيث تسعى الشركات الأجنبية إلى البحث عن الموارد الطبيعية و الاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول المضيفة.كما تتصف العديد من الصناعات بأنها كثيفة العمل أي تحتاج إلى أيدي عاملة رخيصة الأجر أغلب الدول النامية تعاني من البطالة هذا ما يشجع المستثمر الأجنبي في تحديد موقع المشروع الاستثماري الذي تكون فيه أجور العمل منخفضة".[1]

الفرع الثاني :الدوافع بالنسبة للبلد المضيف : ان أغلب الدول لاسيما النامية منها تسعى لإجتذاب الإستثمارات الأجنبية لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تراها مناسبة و تخدم أوضاعها الإقتصادية و من أهمها ما يلي:

- ✓ معالجة فجوة الموارد ،يعتمد النمو الإقتصادي بالدرجة الأساس على الإستثمارات الجديدة و كفاءة توزيعها وهذه الإستثمارات تعتمد على حجم المدخرات فان كانت الدولة تعاني العجز في تلك المدخرات ستلجأالى الإستثمارات الأجنبية ،فرؤوس الأموال الأجنبية تعزز المدخرات الوطنية و بالتالي اتاحة فرصة لتحقيق معدل أعلى من تكوين رأس المال وتمويل الإستثمارات التنموية.
- ✓ نقل التكنولوجيا الحديثة و المتطورة ،ان الإستثمار الأجنبي لا يعني مجرد توفير عملات أجنبية تساهم في التمويل فقط بل هو آلات و معدات على أرقى الأساليب الفنية وأحدث التطورات التكنولوجية اذ يشير تقرير الإستثمارالعالمي لسنة 2008 بأن مجال صناعة الإتصالات مثلا

[1] فاضل محمد العبيذي، **مرجع سابق**، ص- ص: 46-48.

ساهم عند دخوله أسواق البلدان النامية في تخفيض عقبة الوصول الى تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات كما ساهم بنقل التكنولوجيا غير المادية أيضا و التي تشمل المعرفة الفنية و الممارسات التنظيمية و الإدارية الى الدول المضيفة.[1]

- ✓ خلق فرص عمل ،تعاني الدول النامية من قصور في استخدام كامل القدرات البشرية اذ توجد معدلات مرتفعة للبطالة الإجبارية و المقنعة وأغلب المعالجات تتم بتدابير خلق وظائف في القطاع العام و هذه المعالجة غير جذرية، أما في حالة و جود الإستثمار الأجنبي المباشر فسيخلق فرص عمل لأولئك العاطلين علاوة على ذلك سيساهم عملهم في زيادة التعليم و المهارة و هذا ما يقدم وظائف حقيقية مهمة في الإقتصاد الوطني تساهم في تحسين المعرفة بادارة و المهارات و زيادة الإنتاجية.[2]
- ✓ زيادة رأس المال ،حيث أنه يساهم في زيادة رأس المال محليا و زيادة النمو يولد آثارا ايجابية تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة و الخبرة وأن معظم الإستثمارات الأجنبية تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أو وسيطية و بعضها يسعى للحصول على الموارد.
- ✓ تساهم الإستثمارات الأجنبية في تنويع الصادرات ،حيث أن أغلب الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية لا سيم الدول النفطية و تكون أسعارها عرضة للتقلبات أي أن اقتصادياتها أحادية الجانب أما الإستثمار الأجنبي فيساهم في خلق صناعات متنوعة مثلا تصنيع السلع التي تعتمد على المشتقات النفطية و كذلك السلع التي تعتمد على القطن كمادة أولية و يمكن اقامة المصانع لإنتاج الملابس و المنسوجات الأخرى بدلا من تصدير القطن و الصوف كمادة أولية نوهذا ما يساهم في زيادة الدخل القومي و مع_الجة الإختلافات في موازين المدفوعات و توفير السلع للمستهلك بأسعار منخفضة.

المطلب الثاني: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر.

تنبع الرغبة في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من الأثار المتوقعة منه على الكثير من المتغيرات الإقتصادية سواء كانت ايجابية أو سلبية و التي منها:

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008**، الشركات الغير الوطنية و تحديات البنية التحتية،الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، سنة 2008، ص ص 28-29.

[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة : **كيف نجذب الاستثمارات الأجنبية** ،تقرير سنة 2003، ص: 18.

الفرع الاول: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

إن دراسة و تقيم أثر الاستثمارات الأجنبيق المباشر على التجارة و ميزان المدفوعات يستلزم دراسة ما يلي[1]:

1-التدفقات الداخلة: و تشمل العناصر التالية :

أ -مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في مشروع الاستثمار، حيث انه كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم المشروع و زاد حجم التدفق النقدي.

ب مقدار الوفر في النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.

ت مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة التصدير

ث-مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول و الإقامة للعاملين الأجانب.

ج- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

2-التدفقات الخارجة: و تتمثل فيما يلي :

أ- مقدار التدفقات الخارجية من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام.

ب- مقدار الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين المحولة إلى الخارج.

ج - الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق.

د - الفروق المتعلقة بأسعار تحويل المواد الخام.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات:

- عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة ،كما يساهم في سد ثغرة النقد الأجنبي من خلال توجيه استثمارات إلى قطاعات يراد لمنتجاتها أن تحل محل المنتجات المستوردة للمساهمة في سد جزء من حاجات السوق الوطنية[2]

[1] قاسم نايف علوان،**إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق**،دار الثقافة للنشر و التوزيع،الأردن،2012 ،ص ص: 362-363.
[2] دبش أحمد، **مرجع سابق** ،ص: 299.

- عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري "الصادرات والواردات" مع دول العالم بزيادة صادراتها لزيادة إنتاجها و كذا الخبرة و التجربة والمعرفة بأسواق الدولية ومنه انخفاض مستوى الواردات و زيادة الصادرات و منه تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- التحويلات الخاصة با لأرباح والرسوم الإدارية "الإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم" وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

إن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة تأخذ الصيغة المباشرة و الصيغة الغير المباشرة.كذلك فان هذه الآثار ترتبط إلى حد ما بالأشكال التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث أن آثاره في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة تختلف عن تلك الآثار التي تنتج في حالة اقتناء مؤسسة.

1-الآثار المباشرة: تتجلى الآثار المباشرة على مستويات العمالة في الحالات التالية :

أ -اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاج جديدة

هذا يؤدي إلى انسياب جزء مهم من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة لاستثمار وبالتالي تأثير ايجابي على مستوى العمالة .

ب **اقتناء شركة موجودة**

هنا يظهر الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الاقتصاد من خلال قرار الاستغناء الجزئي أو الكلي على عمال الشركة.

ج-طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من طرف المستثمر الأجنبي

إن نجاح الدولة في اختيار نوع تكنولوجيا مناسبة سوف يؤثر إلى حد كبير على فرص العمل [1]، حيث باستخدامها تكنولوجيا ذات كثافة العمل يؤدي ذلك إلى تشغيل اليد العاملة العاطلة ،أما باستخدامها تكنولوجيا ذات كثافة رأس مال هذا يؤدي إلى تدني تشغيل اليد العاملة.

أما من حيث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع كفاءة العاملين ،فانه يساعد على تنمية و تدريب و استغلال الموارد البشرية واكتساب الخبرات و المهارات المطلوب ة مما يحسن من أداء الشركات المحلية بفعل ما يسمي بالتأثيرات الاحتكارية.

2- **الآثار الغير المباشرة** : نوضح هذه الاثار في العناصر التالية:

أ -حالة العمالة المولدة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد الوطني

إن وجود الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق علاقة تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي و ذلك من خلال تشجيع المستثمرين المحلين على إنشاء مشاريع الخدمات المساعدة الأزمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية كإبرام عقود توريد طويلة الأجل مع هذه الأخيرة مما يزيد من المشاريع الوطنية الجديدة و من ثم خلق فرص عمل جديدة.[2]

ب- حالة الاستثمار الموجه للتصدير

تساهم الشركات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير في البلدان المضيفة لما تمتلكه هذه الشركات من القوة في السوق العالمية و لما تتمتع به البلدان المضيفة من المزاي ا النسبية تتمثل في انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج بوجه عام.

ث -المنافسة بين الفرع الأجنبي و الشركة المحلية

في هذه الحالة الأثر يكون سلبيا لعجز الشركات المحلية على منافسة الفروع الأجنبية في نفس قطاع الصناعة لما تمتاز به هذه الأخيرة من مهارات تنظيمية وتسييرية وكفاءات عالية. فيستوجب على الشركات المحلية مغادرة السوق و الغلق و بالتالي تسريح العمال.

[1] قاسم نايف علوان،**مرجع سابق** ، ص: 362.
[2] ساعد بوراوي،**مذكرة ماجيسير في العلوم الإقتصادية**، تخصص اقتصاد دولي،جامعة باتنة، 2008 ،ص: 38.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على الوضع التكنولوجي

تتوقف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية لحد كبير على درجة تقدم هذه البلدان تكنولوجيا، وإذا كان التخلف التكنولوجي في كثير من هته البلدان يعتبر السبب الأساسي في إعاقة برامج التنمية فيها.فان الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في دفع عجلة التنمية لا يمكن أن يختلف فيه اثنان.

لقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة هامة لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والأساليب التنظيمية الحديثة الشيء الذي يسمح بتحسين مستويات الأداء و تحقيق تقدم طرق التصنيع و زيادة الإنتاج و اكتساب الخبرة الإدارية، وتكمن أهميته كأفضل قناة لنقل التكنولوجيا للأسباب التالية :[1]

- التكنولوجيا الجديدة كثيرا ما تكون مكلفة و غير متاحة تجاريا ،إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع على معارضيها و قد لا تسمح باستخدامها عن طريق التراخيص ،كذلك تكون التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات.
- يساهم الاستثمار الأجنبي في خلق أو إيجاد المنافسة بين الشركات الأجنبية و باقي الشركات المحلية و تعتبر هذه المنافسة ضرورية لإنشاء التكنولوجيا.
- مصادر التمويل الدولية كاستثمارات المالية المحفظية والديون والتجارة في السلع و الخدمات ليست من القنوات الملائمة لنقل التكنولوجيا التي تدرب العمالة و تكون المهارات.
- فالبلدان النامية تستفيد من النتائج ما تقوم به الشركات الأجنبية على مستوى فروعها من أنشطة بحث و تطوير و تدريب و تكون للعاملين بها من الوطنيين زيادة على استفادتها من عمليات النقل و التحويل المباشر للتكنولوجيا المتطورة فلاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نقل التكنولوجيا ، كما يساهم في نفس الوقت في تنمية أنشطة البحث و التطوير ، وما يرتبط ذلك من تأهيل و تحسين لمستوى أداء العاملين، وسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة.[2]

الفرع الرابع: تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي للبلد المضيف

يمكن ان يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو الاقتصادي من خلال:

[1] ساعد بوراوي، **مرجع سابق**، ص: 38.
[2] دبيش أحمد، **مرجع سابق**، ص: 299.

1 -إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصراً مهماً من عناصر تكوين الدخل القومي إذ يمكن أن يزيد الموارد المالية الكلية المتاحة للاستثمار مما يؤدي إلى نمو تكوين رأس المال في الدول المضيفة.[1]

2 -يقدم المعرفة التقنية المطلوبة التي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي.

3 -يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف من خلال تأثيره على العناصر الاقتصادية المتمثلة في الاستثمار الخاص، ميزان المدفوعات وسوق العمل . هذا يجعل عملية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف معقدة جداً ولا يمكن الجزم بالقول أن الاستثمار الأجنبي يساعد على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.

فوجود أثر ايجابي لإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو يتوقف على رصيد رأس المال البشري المتوفر في البلدان المضيفة.

فمثلاً قد يساعد الاستثمار الأجنبي على تحسين الميزان التجاري للبلد المضيف من خلال الزيادة في حجم وقيم صادراتها، ولكنه في المقابل ربما يؤدي إلى خروج بعض المنشآت المحلية من السوق مما يؤثر سلباً على معدل الاستثمار الوطني الخاص. فإذا كان تأثير هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات أكبر من تأثيرها على الاستثمار الوطني الخاص، فأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون موجباً والعكس صحيح.

الفرع الخامس: تأثير الاستثمار الأجنبي على الاستثمار الوطني الخاص

تحدد الأدبيات الاقتصادية اثارالاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف على نظيرة الوطني الخاص. بعض هذه الا ايجابية تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار الوطني الخاص وبعضها سلبية تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الوطني.

أما التأثيرات الايجابية فقد تأتي عن طريق خلق فرص استثمارية وطنية في الصناعات التكميلية[2] من خلال قيام المنشآت المحلية بتوزيع منتجات المستثمر الأجنبي وإمداده بمستلزمات الإنتاج

[1] ايمان مودع، **مرجع سابق**، ص: 30.

[2] http://www.hrdiscussion.com/hr24952.html

(التكامل الأفقي والعمودي)، أو قد تأتي عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا التي تؤثر على مدى كفاءة المنشآت المحلية في استخدام عناصر الإنتاج الذي يساعدها على تقليل تكاليف الإنتاج وتعظيم الأرباح مما يشجع على دخول مستثمرين جدد إلى السوق.

في المقابل قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل الاستثمار الوطني الخاص عن طريق سعر صرف عملة البلد المضيف الذي يحدث في حالة تدفق استثمارات أجنبية مباشرة بشكل كبير مما يؤدي لزيادة في سعر صرف العملة والذي يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنشآت المحلية في تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

تأسيس شركة جديدة «هذا طبعاً في الأجل القصير فقط». وكذلك مدى درجة المنافسة في السوق من حيث عدد المنشآت الأخرى القائمة. كما أن درجة التأثير تختلف في حالة قيام المستثمر الأجنبي بتقديم سلعة جديدة في السوق أو سلعة منافسة للسلع المحلية الموجودة. ففي الحالة الأولى لا يوجد أي تـــأثير سلبي على المنشآت المحلية بل ربما تأثير إيجابي عن طريق التكامل الأفقي أو العمودي.

الفرع السادس: الأثر على النقد الأجنبي [1]

إن وجود شركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة.و يرجع هذا من وجهة نظر الكلاسيك إلى عدة أسباب أهمها :كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج،و استمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم ،و كذلك الحال بالنسبة للمرتبات.

و هذا ما يعارضه أنصار المدرسة الحديثة و يرون بأن الشركات متعددة الجنسيات تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي ،فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة ،و بقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة بين احتياجات الدول النامية من النقد اللازم لتمويل مشاريع التنمية و بين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة مما يؤدي إلى حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي.

[1] قاسم نايف علوان، **مرجع سابق**، ص: 360.

المطلب الثالث: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الاول: حجم السوق و معدل نموه

إن ما يدفع الشركات إلى الاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق،"حيث يؤدي كبر حجم السوق إلى نشوء وفورات الحجم"[1] ، لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور و نمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيرا بل يجب أن يكون ديناميكيا وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق آسيا التي تمتاز أسواقها بسرعة النمو مما أدى بالشركات الأجنبية بالاستثمار المباشر فيها.[2]

ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق ،متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و عدد السكان.حيث يعتبر المقياس الأول مؤشرا للطلب الجاري ،أما الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق و بالتالي لاحتمالات ما قد يكون عليه مستقبلا.

فعندما يكون حجم السوق كبيرا، فهذا يعني أنه بحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة لتغطية متطلباته، وفي هذه الحالة تنخفض التكاليف الإنتاجية إلى حدها الأدنى و تزداد كمية الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة التكاليف الكلية ،مما يزيد من ربحية المشروع.أي أن هناك علاقة ايجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد،و ذلك لارتباط مستوى إجمالي الناتج المحلي ايجابيا مع حجم السوق المحلي ،ومنه توفير اقتصاديات الحجم.فنمو مستوى الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد ،ما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة وبالتالي تصبح السوق بحاجة إلى استثمارات إضافية لتغطية الطلبات المتزايدة بالبلد المضيف.[3]

الفرع الثاني:الاستقرار السياسي والاقتصادي

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فانه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي.حيث أنه على جانب كبير

[1] ايمان مودع، **مرجع سابق**، ص:66.
[2] رضا عبد السلام ، **مرجع سابق** ،ص: 116.
[3] دبش أحمد، **مرجع سابق**، ص ص: 302-303.

من الأهمية في كل ما يتعلق بالقرارات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب ،و مرد ذلك أنه يقلل من حالة عدم اليقين لدى المستثمر المحتمل ،كما يشجع المستثمرين القائمين على التوسع أكثر في استثماراتهم.

و تشير إحدى الدراسات المقارنة إلى أنه كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وغياب احتمالات الحروب، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، كما أن محاولات التأميم أو المصادرة وزيادة الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على زيادة هذا الاستثمار.[1]

و لا شك في أنه كلما كان هناك استقرار و نمو اقتصادي فان ذلك سينعكس بشكل ايجابي على وضع مناخ الاستثمار،"فوجود بيئة اقتصادية كلية منفتحة و مستقرة من العناصر الأساسية المشجعة على الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.وهذا على اعتبار أن رؤوس الأموال الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على الخارج ،في حين يؤدي الانغلاق الكبير لبيئة ما غالى الحد من هذه الاستثمارات و ليس تشجيعها.

فالاستقرار الاقتصادي يعد من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يعتبر مؤشر دال على انخفاض درجة المخاطر في هذا البلد.كما أن أولى خطوات المشروعات الأجنبية المباشرة تبدأ بالتأكد من طبيعة و بنية المناخ الاستثماري بالبلد محط الاهتمام و مستوى انفتاحه الاقتصادي ودرجة تفاعله ضمن الأطر الإقليمية و الدولية.و يعتمد من بين ما يعتمد عليه للتعرف على مستوى الاستقرار الاقتصادي ببلد ما على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، الميزانية العامة للدولة، معدل التضخم و البطالة، حجم المديونية و نسبتها إلى الناتج الوطني و غيرها."[2]

الفرع الثالث:الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار الاجنبي المباشر:

تؤثر المحددات التشريعية على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويمثل أهم تلك المحددات في استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة كوجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الشفافية ومتوافق مع القواعد و التنظيمات الدولية والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي و تشجيعه ، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى

[1] فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص:20.
[2] دبيش أحمد ،**مرجع سابق**، ص: 303.

قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات و المخاطر كالتأميم و المصادرة و نزع الملكية خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء أكانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك، ووجود نظام قضائي قادر على حل المنازعات بين الطرفين و التكفل بحماية حقوق الملكية الفكرية. كما تؤثر النواحي التشريعية على نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروعات المقامة في الدولة، ودرجة الحرية في التوظيف، كما توضح مدى وجود نوع من الرقابة على الصرف، وعلى مدى القدرة على نقل رأس المال والأرباح إلى الخارج.[1]

البيئة التنظيمية و المؤسساتية للدول المضيفة لها تأثير كبير على حجم و اتجاه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد توصل كل من برونتي وويدر عام 1998 في دراسة لهما حول تأثير المخاطر المؤسسية على معدل الاستثمار وذلك لعينة ضمت 60 دولة خلال الفترة 1974–1989 ،إلى أن قرارات الاستثمار تتصف بالحساسية ليس فقط تجاه السياسات الاقتصادية وإنما تجاه عدد من العوامل المؤسسية و السياسية حيث تتمثل في عوامل تفشي الفساد و ضعف سيادة حكم القانون و غيرها.[2]

الفرع الثالث:البنية التحتية الملائمة و معدل الاستثمار العام

تعتبر البنية الأساسية المادية و المعلوماتية من المحددات الرئيسية لاختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من أثر ايجابي و مباشر على تخفيض تكلفة الأعمال المرتبطة بالمشروع ،ومن ثم الرفع من مرد وديته.و تشمل البنية الأساسية الطرق و المطارات و خطوط السكك الحديدية و أنظمة الاتصال و مدى توفر قاعدة تكنولوجية تساعد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لهذا النوع من الاستثمار، بالإضافة إلى توفر المعلومات و الانفتاح الاقتصادي و الشفافية بحيث أصبحت من المحددات الهامة للبنية الأساسية و لمناخ الاستثمار.[3]

كذلك يؤثر النشاط الاستثماري العام و نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي تأثيرا بالغ الأهمية على نشاط الاستثمارات الخاصة المحلية و الدولية، حيث أن الاستثمار العام الثابت في البنية الأساسية يمارس أثرا تكامليا مع الاستثمار الخاص ،كما أن إجمالي الاستثمار العام الثابت ذو أثر تكاملي أيضا على الاستثمار الخاص و لكن بدرجة أقل في مجمله مقارنة بالاستثمار العام في البنية الأساسية. ووجود ذلك الأثر التكاملي نتيجة لوجود علاقات تشابكيه في إنتاج السلع و الخدمات بين القطاعين بحيث تؤذي زيادة استثمارات أحدهما

[1] فريد أحمد قبلان، **مرجع سابق**، ص:21.
[2] **نفس المرجع السابق**، ص: 54.
[3]، فريد أحمد قبلان، **مرجع سابق** ص: 41.

إلى انتعاش القطاع الأخر. "معنى ذلك أنه يعد مشجعا على زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص و عامل استقطاب و جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة".[1]

الفرع الرابع:مستوى الكفاءة و القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي

تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية و متطورة ذات قيمة مضافة عالية، وتعد المهارات البشرية و مستوى التطور و التقدم التكنولوجي والتمكن من التقنية الإنتاجية الحديثة و مدى توفرها من بين العوامل البالغة الأهمية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. فالشركات العالمية تسعى للاستثمار في الخارج لتدنية تكاليف العملية الإنتاجية حفاظا على حصتها السوقية و دعمها لميزتها التنافسية ،مركزة في ذلك على التكلفة المنخفضة لاستخدام العنصر البشري بالبلد المضيف مقارنة بمستواها في بلدها الأم. لا كن توفر عرض عمل منخفض التكلفة و بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جذابا للاستثمار ،فلا بد من توفر كفاءات عالية و مهارات كبيرة تميز العنصر البشري عامة بالبلد المضيف.

الفرع السادس:الحوافز المالية والتمويلية

تؤثر الحوافز المالية و التمويلية على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية فكلما كانت هذه الحوافز مغرية كلما اتصف مناخ الدولة الاستثماري بالإيجاب ،وتتمثل الحوافز المالية لجذب الاستثمار في :حرية تحويل الأموال (الأرباح الخاصة) ،الحوافز الجبائية و الجمركية للاستثمار التي من بينها التسهيلات الائتمانية حوافز التصدير، إعفاءات السلع الرأسمالية المستوردة وغيرها ،إضافتا إلى القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل و الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار. [2]

أما الحوافز التمويلية فتشمل مشاركة الحكومة في ملكية المشروعات ذات المخاطر التجارية المرتفعة و التأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر كتلك المرتبطة بتغير أسعار الصرف،أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة، و الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال أو الإنتاج أو تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري و الائتمان الحكومي.[3]

[1] دبيش أحمد، **مرجع سابق**، ص: 304.
[2] زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،الأردن، 2011، ص : 162.
[3] دبش أحمد، **مرجع سابق** ،ص: 306.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل ،وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية و المتقدمة على حد سواء.

كما حاولنا إبراز دوافع الشركات الأجنبية وراء هذا الاستثمار و كذا النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و التي هي مكملة لبعضها البعض و أن كل نظرية قد تناولت جزء أو أجزاء من جوانب هذا الاستثمار.

بالاضافة الى توضيح اشكال مختلفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة وهذه الأشكال مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدولة المضيفة و استراتيجيات الشركات الأجنبية.

كما يجب على الدول المضيفة تكثيف العمل على تعظيم المزايا ،وتقليص المخاطر التي تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتباره من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار ،حيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه.

الفصل الثاني:الاطار المفاهيمي لظاهرة البـــــــــطالة.

تمهيد:

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن احدى المشاكل الاساسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الإقتصادية، الاجتماعية و السياسية، حيث تكتسب هذه الخطورة من كونها تمثل جزاء غير مستغل من الطاقة الانتاجية للمجتمع .

لم تعد البطالة مشكلة الدول النامية فقط بل اصبحت واحدة من اخطر مشاكل الدول المتقدمة، و لكن تختلف حدتها في الدول النامية عما هي عليه في الدول المتقدمة، مما يجعلها اخطر نتيجة للظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيشها افراد تلك المجتمعات،لما لها من اثار اجتماعية وخيمة على مستوى الفرد و المجتمع كما تعد البطالة مؤشرا رئيسيا للأداء الإقتصادي، فالاقتصاد الذي يعاني من بطالة عالية و دائمة يفقد موارده المنتجة، و الابقاء على بطالة متدنية هي واحدة من الاهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية.

و للإحاطة بجوانب هذه الظاهرة الاقتصادية التي تفشت بين دول العالم سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية ظاهرة البطالة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة و قياسها.

المبحث الثالث: اثار ظاهرة البطالة و الحلول المقترحة لعلاجها.

المبحث الأول: ماهية ظاهرة البطالة.

تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل الخطيرة التي تواجه معظم دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، باعتبارها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار إرتباطهم بمراحل التطور الاقتصادي.

اذ حضت مشكلة البطالة باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و افكارهم من فترة زمنية الى اخرى.

المطلب الأول:تعريف ظاهرة البطالة.

تعددت المدارس التي تناولت ظاهرة البطالة ولذلك تعددت الاراء حول تعريفها ، وتحديد مفهومها لتعدد اشكالها،ومن هذه التعاريف نذكر:

الفرع الاول:التعريف اللغوي والاقتصادي لظاهرة البطالة.

اولا: التعريف اللغوي .

جاء في معجم لسان العرب ، ان لفظ البطالة من الفعل (ب طل،ب طل) وله معان كثيرة منها انه يعني التعطيل وانه بطل الاجير بالفتح ، ب طل بطالة ، وبطالة تعني تعطل فهو بطال.

ثانيا:التعريف الاقتصادي.

ورد في القاموس الاقتصادي، ان البطالة بالمعنى الحصري تعني فقدان الاجير لعمله لا إراديا اما بالمعنى المتعارف عليه، فهي تعني كل توقف عن النشاط ارادیا او اجباريا للأجراء او لغير الاجراء ، وتعرف البطالة ايضا بانها اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية، و لمعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى كما ان هناك من عرفها على انه الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة العمل المدنية، فلا تسهم في العملية الانتاجية،رغم قدراته على ذلك ورغبتها في القيام بذلك ، و هذا فهي تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع ، و بالتالي تنجم عنها خسارة للاقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين انتاجه لو لم يكونوا عاطلين.[1]

[1] احمد السعودي وأحمد طاهر،**البطالة –المشكلة والحل–**، مركز المحروسة،القاهرة،2008،ص:14.

كما تعرف البطالة على انها حالة وجود اشخاص راغبين في العمل وغير قادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه . [1]

الفرع الثاني:تعريف بعض الهيئات الدولية

تعريف هيئة الامم المتحدة :

حسب هيئة الامم المتحدة،يكون في بطالة كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم باي عمل ،لا ماجور ولا حر،رغم انه متاح للعمل ويبذل جهد في البحث عنه.

تعريف منظمة العمل الدولية:

لقد جاء تعريف منظمة العمل الدولية على ان العاطل على هو كل قادر على العمل وراغب فيه،ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد لكن دون جدوى ، في ضوء هذا التعريف فان العاطلين على العمل يمثلون عادة بنسبة مئوية صغيرة من قوة العمل ، لان هناك فئات من المتعطلين تستبعد

ولا يشملها الاحصاء الرسمي مثل:

– العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل،ولكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا عنه ،لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن العمل،و يكون عددهم كبير خاصة في فترات الكساد الدوري.

– الافراد الذين يعملون مدة اقل من وقت العمل الكامل، و هم يعملون بعض الوقت دون ارادتهم في حين انه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

– العمال الذين لهم وظائف ولكنهم اثناء عملية احصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب ما،كالمرض او العطل و غيرها من الاسباب.

– العمال الذين يعملون اعمال اضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة وهم من يعملون لحساب انفسهم.

– الاطفال ألمرضى العجزة، كبار السن، و الذين احيلوا على التقاعد.

[1] مدحت القريشي،**اقتصاديات العمل**،دار وائل للنشر،الاردن،2007،ص183.

تعريف المكتب الدولي للعمل:

تتكون فئة البطالين من كل الاشخاص الذين اعمارهم من سن 15 سنة فما فوق، ووجدوا انفسهم في يوم معين او اسبوع معين ضمن احدى الفئات التالية:

- بدون عمل:اي الذين لا يعملون مقابل اجر.

- متاح للعمل:اي الذين باستطاعتهم القيام

- يبحث عن العمل: اي الذين اتخذوا خطوات محددة من خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور.[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بان البطالة هي انقطاع و تعطل عن العمل للفرد القادر عليه و الراغب فيه و الباحث عنه.

المطلب الثاني:انواع البطالة.

للبطالة اشكال متعددة ،تختلف فيما بينها باختلاف الاسباب المؤدية لظهور كل نوع منها و علاج كل شكل يطلب اجراءات خاصة، فمعرفة نوع البطالة يقودونا الى تشخيص العلاج المناسب لها،وتأخذ البطالة التقسيمات التالية:

الفرع الاول:البطالة الاجبارية.

وتتمثل البطالة الاجبارية في وجود عدد من الاشخاص القادرين على العمل و الراغبين فيه عند الظروف السائدة و الباحثين عنه ولا يجدونه ، ما يطلق عليها ايضا البطالة الكنزية او بطالة نقص الطلب ،ويعرفها كينز بأنها تلك البطالة التي تحدث عند عدم كفاية الطلب الكلي على امتصاص كمية انتاج يشارك فيها اجمالي القوة العاملة المتاحة ويندرج تحت هذا النوع من البطالة:

البطالة الدورية:

هي عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد القومي و مسيرة نموه، حيث ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة مرور اقتصاد اي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية فعند مرور

[1] فارس شلالي ، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي ،جامعة الجزائر، 2005 ، ص:5.

الاقتصاد بمرحلة الكساد و الركود الاقتصادي ينخفض الانتاج القومي ، مما يؤدي الى تعطيل جزء من قوة العمل الى ان ينتقل الاقتصاد مرة اخرى الى حالة النمو و الازدهار فتنخفض نسبة البطالة نتيجة لإعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة.[1]

الفرع الثاني:البطالة الاختيارية.

وتعني وجود عدد من الافراد لديهم القدرة على العمل، لكن ليست لديهم الرغبة في العمل وذلك عند الوضع السائد(الاجر،طبيعة العمل.....الخ) و معنى هذا انه تتوفر لديهم وظائف معينة و لكنهم لا يرغبون في العمل فيها لانهم لا يحصلون على الجور التي يرغبونها، ويمكن للبطالة الاختيارية ان تكون على شكل:

- بطالة احتكارية:

هي البطالة التي تنتج بسبب تنقل العاملين المستمر بين المناطق و المهن المختلفة ، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل و لدى اصحاب العمل الذين تتوفر لديهم فرص العمل ، ذلك ان انتقال عامل من منطقة لأخرى، او مهنة لأخرى، يتطلب فترة يتم فيها البحث عن الامكانات المتاحة و المفاضلة بينها ، وقد تطول فترة البحث عن العمل لعدم توفر المعلومات الكافية او لنقصها ، و يؤدي نقص المعلومات الى عدم التقاء رغبة الطرفين، وبقدر توفر المعلومات تتقلص فترة انتظار العمل.[2]

- البطالة الهيكلية(البنيوية):

يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الناتج القومي وتؤدي الى ايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و المؤهلات و خبرات العمال و الباحثين عنه اما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي اما ان تكون راجعة الى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات ، او راجعة الى تغير اساسي في التكنولوجي المستخدم ، او الى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، او بسبب انتقال الصناعات الى اماكن توطن جديدة ،فهذا النوع من البطالة يمكن ان يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة ، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي

[1] هيثم ازغبي، **اسس و مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر ، عمان ،الاردن، 2000، ص: 148.
[2] عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق،ص:39.

كانوا يعملون بها و ظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات نزدهر.[1]

البطالة الموسمية:

يحدث هذا النوع من البطالة في مواسم معينة و ذلك لطبيعة بعض العمليات الانتاجية التي تخضع لتقلبات موسمية حيث يحدث انخفاض و تراخي في النشاط الاقتصادي خلال مواسم معينة يترتب عليها الاستغناء عن بعض العمال، و عندما تحدث زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي في موسم اخر يؤدي الى زيادة الطلب على العمال و اختفاء البطالة الموسمية ويتمثل هذا النوع من البطالة في البطالة التي تظهر بين عمال المصايف في فصل الشتاء والبطالة تظهر بين العمال الزراعيين في الفترة التي تنقضي بين البذرة في الارض و الاعداد لجمع ألمحصول و لا يشكل هذا النوع من البطالة خطرا شديدا على الاقتصاد القومي خاصة اذا كانت التقلبات في النشاط الاقتصادي منظمة بصفة دائمة.[2]

الفرع الثالث:انواع اخرى

هناك انواع اخرى للبطالة تتمثل في:

-البطالة المقنعة:

وهي ذلك النوع من البطالة المختفية او المستقرة و تشير البطالة المقنعة الى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل ، بحيث لا يتأثر الانتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة ، بمعنى ان هذه الفئة من العمال تبدوا ظاهريا انها في حالة عمل و لكنها فعليا لا تقدم اي اضافة للإنتاج ،و يظهر هذا النوع من البطالة في مجال الزراعة التقليدية او الوظائف التقليدية حيث يكون عدد العمال الذين يشتغلون في الحدة الانتاجية اكبر مما يجب بمعنى ان مزرعة يستطيع ان عاملان في حين نجد ان الذين يعملون فيها خمسة.[3]

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة** ، سلسلة علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت ، 1998، ص:27.
[2] ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص:270.
[3] مصطفى سلمان و اخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة ، عمان ،2000،ص ص:239،240.

-البطالة الفنية:

تنشا هذه البطالة من التحسينات الفنية التي تطورا على الصناعة . فتدهور الصناعات القديمة و اضمحلالها و نشوء محلها صناعات جديدة و ما يتبع ذلك من تدخل القوى الميكانيكية و حلولها محل العمل اليدوي، و حلول النفط و القوى الكهربائية محل الفحم ، و تطبيق الطرق الحديثة في الانتاج كل ذلك يؤدي الى انتشار البطالة ما بين عمال الصناعة.[1]

-البطالة الجامدة:

و هي تمثل العاطلين الدائمين و الذين لا يسعون وراء العمل حتى في اوقات الرخاء الاقتصادي رغم انهم قادرون على العمل.[2]

-البطالة السلوكية:

و هي نوع من البطالة يظهر في بعض البلدان نتيجة عزوف بعض العاطلين عن العمل من الانخراط بأعمال دنيا خوفا من نظرة المجتمع،فالعديد من مواطني البلدان يتركون العديد من المهن التي تصنف ضمن الاعمال الدنيا ، كالعمل على تنظيف الشوارع و جمع القمامة و اعمال البناء ،وغيرها وبالتالي يستحوذ عليها العمال الوافدون من بلدان اخرى تعاني من البطالة.[3]

-البطالة ألجزئية(شبه البطالة):

وسميت بهذا الاسم لانها تشكل بطالة كاملة و انما جزئية،حيث ان هناك اشخاص يعملون دواما جزئيا رغم انهم يرغبون بالعمل دواما كاملا لو توفرت لهم الفرص، لكن الظروف الاقتصادية تمنعهم من ذلك مما يضطرهم للعمل لساعات معدودة في اليوم. [4]

[1] محمد طاقة وحسين عجلان،**اقتصاديات العمل**، دار اسراء، الاردن،2008، ص:6.
[2] حربي موسى عريقات ، **مبادئ الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي**، الاردن، الطبعة الثانية، 1997، ص:177.
[3] مدحت القريشي،**مرجع سابق**،ص ص :195،196.
[4] حربي موسى عريقات،**مرجع سابق**،ص:177.

-البطالة المستوردة:

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد او احلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع و قد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

المطلب الثالث:اسباب تفشي ظاهرة البطالة.

تعد البطالة من اخطر المشاكل التي تهدد استقرار و تماسك المجتمع و لكن نجد ان اسباب ظاهرة البطالة تختلف من مجتمع لاخر وحتى داخل نفس المجتمع الواحد اي من منطقة لأخرى ،و يرجع نشوء ظاهرة البطالة الى الاسباب التالية:[1]

الفرع الاول: الكساد الاقتصادي.

يعبر الكساد الاقتصادي عن مرحلة من مراحل الازمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعلي الذي من مظاهره الارتفاع المستمر للانتاج و الافلاس الشامل للمؤسسات و منه تسريح العمال ، كما ان بعض السياسات الاقتصادية تسبب في الركود الاقتصادي و بالتالي ترفع معدلات البطالة، فمثلا السياسات النقدية الانكماشية التي هدفت الى خفض معدلات التضخم في البلدان النامية اواخر الثمانينيات تضمنت الحد من القروض المصرفية للمشروعات و رفع اسعار الفائدة بشكل غير معتاد ، مما ادى الى انخفاض معدلات الاستثمار وظهور الكساد الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة عن ما هو معتاد.

الفرع الثاني:السياسات الاقتصادية غير رشيدة.

ان بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة، فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينيات و السبعنيات بالتنمية الصناعية الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة رأس المال ،وبالتالي كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الانتاجي بدلا من انخفاضها.

[1] احمد رمضان نعمة الله و اخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**،الدار الجامعية ،مصر،2003،ص ص :385-401.

الفرع الثالث:النمو السكاني.

ان نمو السكان بمعدلات كبيرة و من ثم العمل بمعدلات اكبر يستلزم خلق فرص عمل باستمرار، و هذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية وذلك لان فرص العمل لن تزداد الا بتنمية النشاط الانتاجي الحقيقي و تتحقق هذه التنمية بمعدلات منخفظة لظروف كثيرة في معظم البلدان النامية ، وهذا ما يفسر نمو البطالة الاجبارية في هذه البلدان على المدى الطويل .

المبحث الثاني:النظريات المفسرة لظاهرة البطالة و قياسها.

كانت البطالة و لا تزال من ابرز المشكلات الاقتصادية ،و الاجتماعية و الانسانية التي رافقت النظام الرأسمالي عبر مساره التاريخي الطويل و كانت و لا تزال تمثل احدى التحديات الاساسية لهذا النظام ،لهذا لم يكن من قبيل المصادفة ان يحتل البحث في اسبابها و سبل مواجهتها مكانة مهمة و متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه و اتجاهاته.

المطلب الاول:النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة.

تعتبر البطالة من اهم التحديات التي واجهت اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات ابعاد تاريخية و جغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي ، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و افكارهم من فترة زمنية لاخرى و لعل تنوع اشكال البطالة هو احد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها و تفسيرها و سوف يتم عرض اهم الافكار كما يلي

الفرع الاول: المدرسة الكلاسيكية

يركز الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية و بتراكم راس المال و النمو الاقتصادي و الطاقات الانتاجية للاقتصاد كما يرتكز اهتمامهم بابعد الاجتماعي و السياسي للظاهرة ألاقتصادية و يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام بمعنى ان "كل عرض سلعي يخلق طلب سلعي مساوي له" او ما يسمى بقانون المنافذ ل"ح.ب.ساي".

فاتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على اساس المقايضة ولا مكان لنقود فيه ،بمعنى اخر تساوي الادخار و الاستثمار و استحالة حدوث البطالة على نطاق واسع ، وان التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل.[1]

فالبطالة التقليدية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون انتاج المؤسسات اقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الارباح و يرجع هذا لارتفاع الاجور مما يعني ان القائمين على الاستثمار سوف لن يرفعوا من مستوى استثمارتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخيم التكاليف.

[1] ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب، **البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر** ،ديوان المطبوعات، 2010،،ص:22.

كما تعزى البطالة في نظر الكلاسيك الى العمل الخاطئ لسوق العمل وفي حالة وجودها فان آلية الاجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة ذلك ان تخفيض هذه الاخيرة سيرفع مستوى الارباح،و هو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار، و بالتالي رفع مستوى التشغيل خصوصا في ظل التنافس على مناصب العمل و القبول بمستوى الاجور السائدة نستنتج من ذلك ان الاجور هي عامل اساسي في آليات السوق،اذا تؤثر على عرض و طلب العمل.

الفرع الثاني: المدرسة النيوكلاسيكية.

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل،حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل،و يرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة و من اهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء و بيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع وان حجم اليد العاملة مرتبط بعرض و طلب العمل في السوق و بالتالي فان هاتين الدالتين مرتبطتين بالاجر الحقيقي كما هو مبين:

$$DT=f(W/P) \longrightarrow f'(w/p)<0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

- حيث DT: الطلب على العمل.
- P/W : الدخل الحقيقي.
- W : معدل الاجر الاسمي.
- P : المستوى العام للاسعار.

حيث تعرف دالة الطلب على العمل بانها دالة متناقصة بدلالة الاجر الحقيقي الذي يقيس معدل الاجر الاسمي مقارنة بامستوى العام للاسعار، و تعني هذه الدالة ان المنتجين سوف يتوجهون نحو تعظيم ارباحهم و بالتالي فانهم مستعدون لتوظيف العمال الى غاية تعادل الانتاج الحدي مقيم بالعمل و التكلفة الحدية للاجور.

وبمجرد الوصول الى مستوى الانخفاض في معدل الاجر الحقيقي P /W يشجع المقاولين على التوظيف اكثر لليد العاملة .

اما عرض العمل فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الاجر الحقيقي P/W وفقا للشكل التالي:

$$P/W)'f \quad (P/W)f=QT)$$

اي ان العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلهم، و التي يفترض ان تتعادل و الخدمات المقدمة ومن هنا يدخل العمال في تنافس مع مفهوم الترفيه و يتحقق التوازن في سوق العمل عند تعادل العرض و الطلب على العمل و يتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام.

اما وجود البطالة فان سببه هو ارتفاع الاجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة، و المساومة بين ارباب العمل لتحديد الاجر الاسمي من جهة اخرى،و بالتالي تحديد الاجر الحقيقي .

اي ان العمال هم الذين يحددون اجورهم الحقيقية و بالتالي مستوى التشغيل و كل بطالة عند هذا الاجر فهي إرادية ومهما يكن من امر فان النظرية النيو كلاسكية افترضت حالة التوظيف التام ، ولم تولي البطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون" ساي" للاسواق كما ان فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع اضافة الى انها اعتبرت ان التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي.

لكن الواقع يثبت عكس ذلك اذ ان استخدام التكنولوجيا هو احد العوامل الاساسية للإنتاج،لأنه يرفع من حجمه باقل التكاليف خاصة عامل الزمن و الدقة و بالتالي فان تشغيل الالات قد يؤثر على حجم العمالة اذ تحل الالة محل العامل في احيان كثيرة. [1]

الفرع الثالث:المدرسة المراكسية

يرى كارل ماركس و المنتمين الى مدرسته الفكرية ان رغبة الرأسمالية في تحقيق اقصى ربح في ظل النظام الرأسمالي يدفعهم الى زيادة الاستثمارات،و تطوير التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج و هذا يؤدي الى زيادة الانتاج في حين ان الاجور و الدخول الموزعة لا تزيد بنفس الطريقة او بنفس النسبة ، و النتيجة انه يحدث قصور في الطلب الفعال مما يؤدي الى وجود فائض في عرض السلع و تزايد للمخزون،و انخفاض نسبة المبيعات مما يؤدي الى توقف اعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف انتاجها و يقود الى تفشي ظاهرة البطالة الاجبارية بصورة غير عادية.

وترى المدرسة الماركسية ان التحولات الاجتماعية التي تترافق مع تطور النظام الرأسمالي تؤدي الى نزوح اعداد كبيرة من الريف الى المدينة بحيث ترتفع نسبة العاطلين بينهم،و في نفس الوقت يشكلون احتياطا ضروريا للرأسماليين حتى يسهل عليهم الضغط على اجور العمال و استبدالهم بهؤلاء المتعطلين.

[1] ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب،**نفس المرجع السابق**،ص:23.

وبصفة عامة ينظر الفكر الماركسي الى البطالة باعتبارها تجسيد لعجز النظام الرأسمالي خاصة عندما تتحول الى ظاهرة واسعة الانتشار و ذات اثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من الناس يتجم عنه اثار سياسية مهمة. [1]

الفرع الرابع: المدرسة الكنزية

رفض جون مينارد كينز شقا هاما من النظرية الكلاسكية في التشغيل و هو ان الاجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل كما هو قد بوضوح فكرة ان مرونة الاجور يمكن ان تمنع حدوث البطالة الاجبارية.

واشار الى ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو امر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب و ذلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية و ما يترافق معها من كساد اقتصادي و انتشار البطالة على غرار الكساد الاقتصادي الكبير في الفترة (1929–1932) لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسكية ،حيث ذكر ان الطلب على العمل لا يتاثر بتغيير الاجور نحو الارتفاع او الانخفاض و ان حجم الاستخدام يعتمد على فعالية العرض الاجمالي و الميل للاستهلاك و مقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام ومن ثم فان حجم الاستخدام هو الذي يحدد الاجور الحقيقية و ليس العكس.[2]

فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الاجور ،إلا ان التغيرات في الاجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك و الميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسكية الا انه اقل من ناحية اخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الاسعار و التوزيع . [3]

الفرع الخامس: المدرسة النقدية

يعتقد النقديون انه يوحد معدل بطالة وحيد،يتوافق و يتناسب مع حالة الاستقرار النقدي و السعري و ان اي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فان تلك المحاولة ستقرن بتسريع معدل التضخم بمعنى انه لا يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها الا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول ، و يترتب على ذلك ان السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق

[1] مدني بن شهرة،**الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**،دار حامد للنشر و التوزيع،2009،ص:243.
[2] سليم عقون،**اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر-** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص:تقنيات كمية،جامعة فرحات عباس،سطيف، 2010،29.
[3] رمزي زكي،**مرجع سابق**،ص:412.

الاستقرار النقدي يجب ان يتضمن سريان معدل البطالة الطبيعي الامر الذي يتطلب ان تكون كمية النقود مستقرة،الا ان المشكلة هنا هي ان الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي.
ينطلق النقديين في تحليلهم للبطالة على ان هذه الاخيرة السائدة في البلدان الرأسمالية هي بطالة اختيارية،فالعمال بمحض ارادتهم لأنهم يطالبون بأجور اعلى من الاجور السائدة اما البطالة الاجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال اجيال كاملة من الاقتصادية فلا مكان لها اطلاقا عند تحليلهم[1]

المطلب الثاني:النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل حيث يوجد اما سوق تنافسي كامل للعمل،غير ان هذا الاطار التحليلي لم يستطع تفسير او وصول البطالة الى معدلات مرتفعة غير مسبوقة منذ اوائل سبعنيات القرن الماضي،لذك ظهر عدد من النظريات الحديثة التي تناولت النظريات السابقة بالتطور و التعديل من خلال ادخال فروض اكثر واقعية حتى تصبح اكثر واقعية حتى يصبح اكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة.

الفرع الاول:التفسير التكنولوجي

تتجسد هذه النظرية في افكار "كوندراتيف" و "شومبتر" عند تفسيرهم للدورات الاقتصادية،حيث لاحظ كوندراتيف ان عامل التكنولوجي اصبح يلبي الكثير من الوظائف و المهن ،مما يؤدي الى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت و التكاليف و عنصر العمل ،و توفر من مستوى الانتاجية ،اضافة الى ما تتميز به من دقة و جودة.

وقد اشار في دراسة له ان النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات مرتفعة و اخرى منخفظة تتراوح مدتها بين 50و60 عاما و قد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي يكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها و انخفاضها ابان مراحل الانتعاش و الركود.

ومنذ ان ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات ،الى ان حسم الاقتصادي الشهير شومبتر هذا الجدل عندما اشار في كتابه "الدورات ألاقتصادية ان هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترن بحدوث تغيير هيكلي ناجم عن تغيرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى،يكون من شانها دفع صناعات و قطاعات معينة للازدهار وتعرض اخرى للانهيار.

[1] رمزي زكي،**نفس المرجع السابق**،ص:12.

و لهذا فان معدلات البطالة ترتفع و تنخفض تبعا لهذه الموجات الابتكارية.

الفرع الثاني:نظرية راس المال البشري:

يعتبر بيكر من مؤسسي هذه النظرية سنة 1964،اذا يفسر اختيار الوظيفة على اساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين انتاجيته و الاستفادة من اكبر دخل ممكن.

وبالتالي سيضحي الافراد بالوقت الضروري بهدف التكوين من اجل رفع قدراتهم و مؤهلاتهم باعتبار ان اليد العاملة لها حظوظ اكبر في سوق العمل ان استثمار المؤسسات الاقتصادية في رأسمالها البشري من خلال تكوين عمالها و تأهيلهم،سينعكس ايجابا على مردودية عمالها و بالتالي على تحسين نوع المنتج،و هذا ما يجعلها تحرص على الاحتفاظ بموظفيها.[1]

الفرع الثالث : نظرية تجزئة السوق[2]

تبنى هذه النظرية على اساس اسقاط فرص تجانس وحدات عنصر العمل و تهدف هذه النظرية الى تفسير اسباب ارتفاع معدلات البطالة فضلا عن اسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات اخرى و تفترض هذه النظرية ان سوق العمل ينقسم الى سوقين هما:

السوق الرئيسي و السوق الثانوي،كما تفترض ان عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال و التحرك داخل كل سوق، و لا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين.

السوق الرئيسي:

تتكون من مجموع الوحدات الانتاجية كبيرة الحجم و التي تستخدم فنون انتاجية و تكنولوجية كثيفة راس المال الحديثة و بالتالي فان العاملين فيها لابد ان يتمتعوا بقدر عال من المهرات المكتسبة سواء عن طريق التأهيل او التدريب وبحكم كبر الحجم لهذه المنشات و سيطرتها على اسواق السلع فهي تتمتع بقدر عال من الاستقرار و الربحية عن طريق الممارسة ،ومن ثم استقرار احوال العاملين فيها.

[1] عبد الرحمان العايب، **مرجع سابق**،ص:21.

[2] حنان بقاط ،**نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2006،ص:22.

السوق الثانوية:

تتكون من وحدات انتاجية صغيرة الحجم او تكون وحدات كبيرة الحجم لكن ادوات الانتاج المستخدمة بدائية و تستخدم عمالة كثيفة بمهارات متدنية،منتاجات هذه السوق قليلة الربحية و تعجز عن المنافسة و تكون عرضة سهلة للتقلبات و الاختلالات الاقتصادية و بالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافي و مأمون من الاستقرار الذي ينعكس بدوره على استقرار العاملين فتبرز ظاهرة البطالة بين افرادها بشكل كبير.

ترجع اسباب تجزئة السوق الى عوامل تاريخية تعزى الى تطور النظام الرأسمالي من التنافس الى الاحتكار، او الى التغيرات التقنية.

الفرع الرابع:نظرية البحث عن العمل[1]

ظهرت هذه النظرية في السبعنيات ، و ترجع معدلات البطالة الى رغبة الافراد في ترك وظفاهم الحالية من اجل البحث وجمع المعلومات عن افضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم و هيكل الاجور المقترن بها وتنطلق هذه النظرية من الفرضيتين التاليتين:

- ان الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة .

- وجود حد ادنى للأجور، بمعنى ان العامل سوف يقبل اي اجر اعلى منه و يرفض اي اجر اقل منه.

حاولت هذه النظرية الكشف عن اسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل،خصوصا الشباب الوافدين الجدد للسوق العمل نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق كما ان الانتقال من وظيفة لأخرى من شانه ان يرفع من معدل البطالة اثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة و بالتالي تخلص النظرية الى ان البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة اختيارية.

و بالرغم مما اضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة و تركز في فئات معينة دون اخرى إلا ان ذلك يظل مشوبا بكثير من اوجه القصور.

[1] حنان بقاط ،**مرجع سابق**،ص:23.

ويوجه الى هذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها:

– ترى هذه النظرية ان البطالة السائدة هي اختيارية،ولكن الواقع العملي يبين الجانب الاكبر من البطالة يرجع بالدرجة الاولى الى الاستغناء عن العمل من قبل رجال الاعمال،ومن ثم فان غالبية البطالة تكون اجبارية و ليست اختيارية.

– اوضحت العديد من الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة ان الفرد تكون لديه قدرة اكبر في البحث عن فرص العمل الافضل حينما يكون موظفا و ليس متعطل كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة.

– من الصعب ارجاع الارتفاع المستمر للبطالة في اي مجتمع لمجرد رغبة الافراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

تعجز عن تفسير المحددات الاساسية للبطالة واستمرارها في الاجل الطويل.

الفرع الخامس:نظرية البطالة الهيكلية [1]

ظهرت هذه النظرية لتفسير مععدلات البطالة المرتفعة في السبعنيات و زيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة ،فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الانتاجية،في حين ظهر فائض في فرص العمل في اعمال و مهن اخرى.

و فسرت هذه النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و المتعطلين بمجموعة من الاسباب اهمها:

– عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لأخر.

– الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال على بعضهم.

–عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

[1] عبد الرحمان العايب، **مرجع سابق**،ص22.

الفرع السادس:نظرية اجر الكفاءة

تقوم هذه النظرية على ان رجال الاعمال يدفعون اجور اعلى من الاجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال و زيادة الانتاجية .

و يترتب على هذا الارتفاع في وجود فائض في عرض العمل ، ومن ثم ظهور البطالة ووفقا لهذه النظرية فان رفع الاجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية و بمعنى اخر فان تكلفة خفض الاجور هي انخفاض في انتاجية العمال،و ينتج عن ذلك سعي المؤسسات الى ابقاء الاجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الانتاجية .

لقد استطاعت هذه النظرية تفسير بعض جوانب سلوكيات اسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركلة العمال و سعيهم الى الوظائف التي تدفع اجور مرتفعة ،لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع ، وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الاجر في حالة وجود عرض زائد من العمال.

كما تتنبأ النظرية بان العمال الاقل انتاجية و الاقل مهارة تكون تكلفة اجرهم لكل وحدة من الانتاج عالية و معرضون لبطالة حادة اذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية.

الفرع السادس:نظرية اختلال التوازن [1]

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي "EMALINVAUD" عندما حاول تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعنيات و تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع وسوق العمل،حيث قد يتعرض سوق العمل لاختلال عن طريق تغير الأسعار اذ يكون العرض اكبر من الطلب و تصبح بذلك بطالة اجبارية إلا ان نفس التحليل يمكن ان ينطبق على سوق السلع و الخدمات، حيث لا يكون عن طريق الاسعار و الاجور بل عن طريق الكميات، لذلك فان هذه النظرية تعبر عن الية من اليات التوازن الكمية بين عرض العمل و الطلب عليه، و تدرس العلاقات القائمة بين سوقي السلع و العمل لتحليل البطالة بتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة هما:

[1] فارس شلالي،**مرجع سابق**، ص:31.

النوع الاول:

يصف حال وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل حيث ان اصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة اضافية نظرا لوجود فائض في الانتاج لا يمكن تصريفه و يلاحظ ان هذا النوع يشبه تحليل البطالة عند كينز ، لهذا يعرف بالبطالة الكنزية.

النوع الثاني:

يتمثل في حالة الطلب على السلع يكون اكبر من عرضها مع حالة ارتفاع معدل الاجر الحقيقي مما يدفع اصحاب العمل الى عدم زيادة عرض السلع و عدم زيادة مستوى التشغيل، و ذلك يسبب انخفاض مردودية المشاريع الانتاجية الاضافية ،و نظرا لتشابه هذه الحالة مع التحليل الكلاسيكي يعرف هذا النوع بالبطالة الكلاسكية.[1]

[1] مدني بن شهر،**مرجع سابق**،ص:246.

المطلب الثالث:قياس ظاهرة البطالة

للإحاطة بحجم و ابعاد مشكلة البطالة فانه من المفيد حساب معدل البطالة و الذي يشكل مؤشرا هاما يقيس نسبة عدد المتعطلين الى قوة العمل.

ويحسب معدل البطالة كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} : \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة (العاملون +العاطلون على العمل)}} * 100 \right]$$

و يعتبر هذا المعدل احد المقاييس الرئيسية لأداء الاقتصاد ، لهذا تعمد السياسات الاقتصادية على ابقاء هذا المعدل منخفضا قدر الامكان كما يعتبر مؤشر واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما و برغم من ذلك فانه غالبا ما تكون هناك صعوبة في تحديد ما يعكسه هذا المعدل بالضبط حيث ان معدل البطالة يعكس مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد و الاجراءات التنظيمية التي قد تتغير بمرور الوقت ومن الاهمية نشير الى الملاحظات التالية:

I. تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة الى اخرى و تتمثل اهم اوجه الاختلاف فيما بعد:

– الفترة الزمنية المحددة للبحث عن العمل،وذلك ان بعض الدول تحددها بأربع اسابيع كما في الولايات المتحدة الامريكية مثلا،بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان حتى يحسب الفرد متعطلا.

– الفئة العمرية المحددة في التعريف و ذلك لوجود تباين في سن محدد لقياس السكان الناشطين اقتصاديا.

– كيفية التعامل احصائيا مع الخرجين الجدد وكذلك مع الافراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة ، او ما يعرف بالعمالة الموسيمية او المؤقتة.

– تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الاخر على مسوح العمل كعينات ودول اخرى تلجا الى احصائيات مكاتب العمل من خلال اعانات البطالة المقدمة للعاطلين . [1]

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها** ،الدار الجامعية للنشر،مصر،2005،ص:12.

II. ان قياس معدل البطالة يكون اكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية:

البطالة و ذلك بسبب عدم وجود اعانات بطالة تحفز الافراد المتعطلين على تسجيل انفسهم هذا من ناحية او لعدم توافر الوسائل الملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة من ناحية اخرى.

الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي،الاسود،الموازي،الظل او غير الرسمي غير القانوني اكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

ولا تدخل انشطة هذا الاقتصاد في الاحصاءات الرسمية ومن ثم فان البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون اقل من حقيقتها.

– عدم وجود احصاءات و بيانات دقيقة عن الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، و هو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة و الحرفيين العاملين لحسابهم الخاص و المقاهي و المحلات،وما شبه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

III. لقد تعرض احتساب معدل البطالة بهذه الطريقة الى عدة انتقادات لعدة اسباب منها:

– قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة اعلى من المعدلات الحقيقية لانه لا يوجد في هذه الطريقة ما يؤكد ان الاشخاص غير المستخدمين فهم فعلا مستمرين بالبحث عن العمل اي هم ليسو من العمال اليائسين.

– يزداد عدد العمال الذين يعملون اقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود اي ان استخدامهم غير كامل اما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية و هو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة او لكونهم يعملون بدوام جزئي او متقطع و السبب في ذلك هو ان اصحاب العمل غالبا لا يفرطون بعمالهم المدربين او الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على انتجاهم و انما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية و هم يمثلون امكانيات فائضة و غير مشتغلة لا تظهرها معدلات البطالة الاجمالية.

– لا تعطي معدلات البطالة الاجمالية صورة واضحة في القطاعات المختلفة او بالنسبة للأعمار المختلفة او بالنسبة للرجال او النساء لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات جزئية للبطالة و ذلك حسب الفئات الاجتماعية و القطاعات الاقتصادية المتنوعة كقطاع الصناعي او الزراعي او التجاري

و لفئات الاعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة و تأثيراتها الاجتماعية .

– لا تعتمد اثار البطالة في المجتمع على المعدل فحسب وإنما ايضا على المعدل فحسب و انما ايضا على الفترة التي يبقى فيها العامل بدون عمل.

فكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة اكثر حدة ومأساة و على الرغم من بساطة هذا المقياس و اتصافه بعدم الدقة إلا انه اكثر مقاييس السوق اي سوق العمل انتشارا،و هو المقياس الذي تأخذ به كافة الدول ،و كذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة،و في داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة رغم الانتقادات السابقة.[1]

[1] نزار سعد الدين،**الاقتصاد الكلي مبادئ و التطبيقات** ،الاردن ،2006،ص:245.

المبحث الثالث:اثار ظاهرة البطالة و الحلول المقترحة لعلاجها.

لكل ظاهرة من الظواهر الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية و غيرها اثار تنعكس من خلالها على ارض الواقع ومن المعروف ان البطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية اذا حلت بمجتمع ما تركت اثار سلبية تعيق عملية التنمية وتعرقل تطوره و تمكن الاثار السلبية التي تخلفها البطالة فيما يلي:

المطلب الاول:اثار ظاهرة البطالة

الفرع الاول:الاثار الاقتصادية لظاهرة البطالة

تتجلى اهم الاثار الاقتصادية للبطالة فيما يلي:

– تعتبر البطالة ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع و الخدمات التي يمكن انتاجها بواسطة العمال العاطلين و حتى حينما يتاح لهؤلاء العاطلين فرصا للعمل و يصبح لهم انتاج فان عملهم هذا و انتاجهم لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال فترة البطالة.

– يترتب على بطالة العمال المهرة و حينما تطول فترة بطالتهم خسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم و خبراتهم و بذلك ضياع في التكلفة و النفقات التي تم انفاقها على هذا العنصر البشري.

– انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع،و يترتب هذا عن انخفاض مستوى الناتج و الدخل القومي.....

– تعطيل جزء من قوة العمل يكلف الدولة نفقات اضافية،حيث في كثير من دول العالم تمنح الحكومات اعانات نقدية للمتعطلين فيها و هذا ما يعني ان عبئ اعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من اجل اعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت اعداد البطالين و هذا يؤدي الى زيادة المدفوعات التحولية التي تقدمها الحكومة للبطالين و التي تؤثر سلبا على ميزانية الدولة من جهة، ومن جهة اخرى عندما يرتفع معدل البطالة ينخفض حجم ايرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب التي تحملها الحكومة، و هذا ما يضعف من قدرة الحكومة على الانفاق على الخدمات العامة الضرورية كالتعليم، الصحة،المرافق العامة و غيرها. [1]

[1] احمد رمضان نعمة الله و اخرون، **مرجع سابق**، ص:274.

– تضعف البطالة من القوة الشرائية للعاطل عن العمل،حيث تنخفض قدرته على اشباع حاجاته الاقتصادية فيحرم من التمتع بحياة كريمة

– تفاقم ظاهرة البطالة يعطي الفرصة لميلاد نوع اخر من النشاطات المشكلة لما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي الذي يشغل عشرات الالاف من العمال،هذا الاخير نتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي ، حيث يعد خسارة للخزينة العامة للدولة لانه لا يدفع الضرائب التي يمكن ان تخلف مناصب شغل في القطاع الرسمي و الذي بدوره سمح للقطاع غير الرسمي بالظهور و بالتالي تتشكل حلقة مفرغة. [1]

– في حالة وجود ركود اقتصادي و الذي يعني وجود بطالة و ركود حركة الانتاج،البيع و الشراء وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك للنشاط ألاقتصادي بمعنى انه يترتب على البطالة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي و التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني:الاثار الاجتماعية و النفسية لظاهرة البطالة.

للبطالة اثار اجتماعية و نفسية لأقل سوء او خطورة عن الاثار الاقتصادية بل ان هذه الاثار تنعكس بعد تلك في شكل اثار اقتصادية خطيرة ، و تتمثل هذه الاثار فيما يلي:

– زيادة عدد العاطلين تمثل التربة الخصبة و البيئة المناسبة لدخول عالم الجريمة، فعجز العاطل عن اشباع حاجاته الضرورية بالطرق المشروعة يضطره الى سبيل الجريمة لتحقيق هذا الاشباع.

لان البطالة تؤدي الى العزلة و فقدان الاهمية الاجتماعية للعاطل عن العمل فيسيطر على الشاب المتعطل شعور بالفشل و الاحباط مما ينعكس على علاقته بالمجتمع، ويتولد لديه شعور اعمق بالقنوط و الانطواء.

– زيادة معدلات الفقر الذي يعتبر من العوامل المشجعة على الهجرة خاصة الهجرة غير شرعية لدى الشباب.

– ارتفاع حالات الامراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي الى تفشي العنف العائلي و حالات الانتحار و الطلاق و ما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك الاسري في المجتمع و تشرد الاطفال او انحرافهم الاخلاقي.

[1] حنان بقاط، **مرجع سابق**، ص:27.

-البطالة الاولياء تأثير سلبي على التحصيل الدراسي للأبناء .

– تؤثر البطالة سلبا على مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية خاصية بالنسبة لفرصهم في الاستقرار و الزواج و تأسيس اسرة.

– مما لا شك فيه ان الشؤون المالية تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الأسري و يعتبر توفير اساس مادي من الامور الحيوية في الاسرة،وفي الواقع فان كثيرا من حالات الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة انما ترتبط بانعدام الدخل نتيجة البطالة مما يدعو للاستدانة المستمرة و الارتباك الاسري الشديد و ربما تصدع الأسرة فكثير من المشاكل الاسرية كالهروب من المسؤولية و الطلاق تنشأ كنتيجة مباشر للتعطل عن العمل.

– هناك علاقة ارتباط عكسية قوية،بين البطالة ومستوى المعيشة فكلما زادت البطالة انخفض مستوى المعيشة و بالعكس تؤدي الى الحرمان من اشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة. [1]

المطلب الثاني:الحلول المقترحة لعلاج ظاهرة البطالة.

تتعدد الحلول المقترحة لعلاج ظاهرة البطالة وذلك بسبب اختلاف المدارس الاقتصادية و يتوقف تشخيص العلاج المناسب للبطالة على تحديد السبب الذي انشاها لهذا يجب تحديد نوع البطالة للتمكن من تحديد سياسة علاجها.

الفرع الاول:رؤية الفكر الاقتصادي لعلاج ظاهرة البطالة:

– اذا كانت بطالة احتكاكية فانه يمكن علاجها عن طريق انشاء مكاتب توظيف وتكون بمثابة حلقة وصل بين عنصر العمل و بين رجال الاعمال و ذلك للإعلان عن الوظائف الشاغرة لديهم. [2]

[1] محمد علاء الدين عبد القادر،**البطالة اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعية و الامن القومي في ظل الجات** ،مصر 2003،ص:84.
[2] احمد رمضان نعمة الله و اخرون،**مرجع سابق**،ص:277.

– اذا كانت بطالة هيكلية تعمل على اقامة مراكز لتدريب القوى العاملة العاطلة لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة و نحاول التوفيق بين كل من العاطلين و الوظائف المتاحة اي نقوم بعملية مقابلة و تعرف هذه هذه العملية سياسة سوق العمل. [1]

– اذا كانت بطالة مقنعة يتم الحد منها منها بتوفير خطة سليمة لتوزيع عادل للعمال و سحب العمالة الزائدة من القطاعات و المناطق التي تعاني من البطالة المقنعة و استخدامها في قطاعات تعاني من نقص في العمالة.

– اذا كانت بطالة موسمية فانه يمكن علاجها و التقليل منها بتدريب العاملين و انخراطهم في اعمال اخرى يمارسونها بعد انتهاء الموسم الانتاجي للسلع التي يشتغلون فيها اساسا.

– تشجيع فكرة المعاش المبكر،مما يؤدي لترك فرص للعناصر الشابة لتأخذ دورها في العملية الانتاجية.

– دمج المسرحين ضمن اعمال جديدة من خلال تقديم اعانات و مساعدات لمن تركوا مدراسهم قبل اتمام الدراسة على زيادة خبراتهم من خلال التدريب و التكوين.

– اذا كانت بطالة إجبارية فانه يمكن علاجها و التقليل منها عن طريق تخفيض الحد الادنى للأجور لبعض فئات العمال و ذلك بغرض تشجيع رجال الاعمال و المؤسسات الخاصة على طلب و استخدام المزيد من الايدي العاملة.

–تحفيز الاستثمار من خلال العديد من كالإعانات الضريبية للاستثمار و الاعانات الضريبية على التوظيف.

– تدخل السلطات من خلال اجراءات وصائية للخفيف من تدخل النقابات العمالية و تأثيرها على تزايد الاجور بما لا يناسب و انتاجية العمال.

– اما بطالة قصور الطلب فتعالج بإتباع سياسات مالية و نقدية تهدف لزيادة الطلب الكلي و تقليل البطالة.

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم،**نظرية اقتصاد العمل**،مؤسسة الشباب الجامعية،مصر،2002.ص:235.

الفرع الثاني:الحلول المقترحة من طرف الخبراء و منظمات العمل الدولية :

– رفع معدلات النمو الاقتصادي:

ينادي عدد من الاقتصاديين و خبراء منظمة العمل الدولية، الى تبني سياسة اقتصادية تهدف الى رفع معدلات النمو الاقتصادي لما يترتب عنه من زيادة في حجم الادخارات و التراكم،لان ارتفاع معدلات النمو يصحبه ارتفاع في الطلب على القوى العاملة،فكل زيادة في النمو تؤدي الى انتعاش الحركة الاقتصادية و منه زيادة المشاريع المولدة لفرص العمل.

و الشيء الملاحظ في الواقع ان انه بالرغم من ارتفاع هذا المعدل في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الامريكية و دول غرب اوروبا و اليابان.....الخ التي حققت النمو بدون احداث فرص عمل جديدة و بالتالي فان العلاقة بين النمو الاقتصادي و زيادة العمالة قد ضعفت ،ومنه فان لمقولة ان النمو الاقتصادي في حد ذاته سيؤدي تلقائيا الى علاج مشكلة البطالة و توسيع فرص العمل و تحسين الاجور اصبح يعتبرها شيء من الشك وعدم اليقين.

– خفض تكلفة العمل:

يرتبط هذا العنصر اساسا بتكاليف الانتاج،حيث تشكل الاجور الجانب الاساسي منها فخفض الاجور يعني تخفيض التكاليف ومنه انخفاض الأسعار و بالتالي سوف يزداد الطلب على السلع و المنتجات مما يرفع من حجم و قيمة المبيعات.

الشيء الذي يحفز المستثمرين و المنتجين من الزيادة في مشاريعهم و بالتالي الحاجة الى المزيد من اليد العاملة. [1]

و للوصول الى هذا ينبغي اعادة النظر في نظام الاجور و الية المفوضات بين العمال و رجال الاعمال،و كذلك اعادة النظر في الاجور الاجتماعية (مثل اعانات البطالة،التأمين الصحي،الشيخوخة.....الخ) من خلال التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية،الشيء الذي يخفف كلفتها على

[1] العايب عبد الرحمان،**مرجع سابق**،ص:166.

كاهل المنتجين و الاخذ بنظام المشاركة في الارباح كنوع من الاجور المدفوعة يحصل عليها العامل في نهاية السنة على ضوء الانتاجية المحققة مما يحفز العامل على زيادة انتاجيتهم.[1]

و الشيء الملاحظ ان هذا العنصر يتلاءم مع البطالة الاختيارية فقط لكن في الواقع ان النسبة الكبيرة من البطالة هي اجبارية،كما ان الاجور ليست هي المتغير الوحيد لعنصر التكلفة اضافية إلا انه يجب ان ينظروا اليها كمصدر للدخل لأغلب السكان و بالتالي المصدر الاساسي للطلب المحلي.

– تعديل ظروف سوق العمل:

يرى هؤلاء ان علاج ازمة البطالة يقتضي تعديل سياسات و الظروف التي تحكم اسواق العمل و على النحو الذي يجعل تلك الاسواق مرنة و يقترحون في سبيل ذلك عددا من المقترحات أهمها:

– تعديل نظام اعانات البطالة و خفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي بالشكل الذي يجعل المداخيل التعويضية متوازنة مع الحاجة على تحفيز ميول العمال نحو العمل.

– التوسع في سياسات التدريب و اعادة التدريب للمتعطلين،لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم و قدراتهم بما يتلائم مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.

– تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و مشاريع القطاع غير رسمي و ازالة ما يعترضها من عقبات ادارية حكومية.

– تطوير نظام المعلومات المتعلقة باسواق العمل،و تداولها بأقل تكلفة ممكنة و يظل الاقتراح الذي ينادي بفكرة تقسيم الاعمال sharin–work اكثر انتشارا حيث يتم بموجبه توزيع حجم العمل على عدد اكبر من العمال مما يؤدي الى:

احتفاظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم، و اتاحة الفرصة للتشغيل و يتحقق هذا الاقتراح من خلال تخفيض ساعات العمل و الأجور فعوض ان يعمل العمال خمسة ايام في الأسبوع فانه سينخفض اسبوع العمل على اربعة ايام مقابل خفض الاجور و بالتالي يمكن تقاسم الاعمال المتاحة لمزيد من العمال.[2]

[1] حنان بقاط،**مرجع سابق**،ص:30.
[2] العايب عبد الرحمان، **مرجع سابق**،ص:168.

المطلب الثالث:الاستثمار الاجنبي المباشر كآلية لعلاج ظاهرة البطالة

اصبحت معظم الدول في الوقت الراهن نلجأ الى الاستثمار الاجنبي المباشر كإستراتيجية لعلاج اشكالية البطالة حيث نلجأ الى الجانب الايجابي في الاستثمار الاجنبي المباشر و هو توفير اكبر قدر ممكن من مناصب العمل وبالتالي تقليص معدلات البطالة .

الفرع الاول:الاثر الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة

يعتبر القضاء على البطالة او الحد منها احد الاهداف التي تسعى مختلف الدول و خاصة النامية منها الى تحقيقها من وراء فتح المجال امام الاستثمار الاجنبي المباشر،لذلك التنافس بين الدول المضيفة على جذب رؤوس الاموال الاجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الاموال هذه و إلا من اجل الدافع للتنمية المحلية فقط و انما من اجل توفير فرص عمل و هو ما يعني ضمنيا للتقليل من البطالة، و كذلك لتدريب و تأهيل الاطارات المحلية و الرفع من قدرتها التسيرية و هي التقنيات و المؤهلات التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات فاغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الاجنبي المباشر هي مشاريع ضخمة تتطلب ايدي عاملة كثيرة مما يعني توظيف العمالة المحلية ،وعليه فان التوظيف يأخذ شكلين:

الشكل الاول:في هذه الحالة يكون دخول الاستثمار الاجنبي المباشر للدولة المضيفة هدفه اقامة وحدات انتاجية كاملة و هذا يساهم مساهمة مباشرة في القضاء على البطالة حيث يكون التوظيف بأعداد كبيرة،واثر القضاء على البطالة نتيجة كتلة نقدية ضخمة متمثلة في اجور هؤلاء العمال ستضخ في دورة النشاط ألاقتصادي اضافة الى كتل نقدية اخرى ستضخها الشركات المتعددة الجنسيات بخزينة الدولة المضيفة على شكل اشتراكات ضمان اجتماعي ضرائب على المرتبات ، اشتراكات تعاضديه و اشتراكات اجتماعية اخرى ،اي ان الاستفادة مضاعفة في هذا الشكل.

الشكل الثاني

هو شكل اخر تتبناه الشركات الاجنبية يتمثل في الدخول الى الدول المضيفة بالاستحواذ على وحدات انتاجية مقامة وطنية و تكون اما عاجزة او مخصصة، فتقوم هذه الشركات بشراء او المساهمة فيها في هذه الحالة :

– اما ان تتم المحافظة على نفس العمالة و يتم فقط تأهيلها و الرفع من قدرتها ، و يقم الرفع من اجرها.[1]

[1] عبد الكريم كاكي ،**الاستثمار الاجنبي المباشر و التنافسية الدولية** ،مكتبة الحسن العصرية ،بيروت ،2013 ،ص ص:92،93.

– او يتم بالإضافة الى التأهيل و التكوين،الزيادة من عدد العمال اي القيام بتوظيفات جديدة و بالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

و على اعتبار ذلك يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر خلق فرص عمل:

_ وجود الشركات متعددة الجنسيات يؤدي الى خلق علاقات تكامل راسية امامية و خلفية بين اوجوه النشاط الاقتصادي المختلفة في من خلال تشجيع المواطنين على انشاء مشروعات لتقديم الخدمات و المساعدات اللازمة او المواد الخام للشركات الاجنبية،وهذا ما يؤدي الى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة و تنشيط صناعة المقاولات و غيرها و من ثم خلق فرص جديدة للعمل.

_ انشاء المشاريع الموجهة للتصدير و المشاريع كثيفة العمال في المناطق الحرة يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة المضيفة.

_ نجاح الدولة المضيفة في اختيار نوع التكنولوجيا المناسبة يؤثر الى حد كبير على فرص العمل الجديدة و مدى تنوعها.

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بدفع الضرائب على الارباح المحققة،مما يؤدي الى زيادة عوائد الدولة تمكنها من التوسع في انشاء مشاريع استثمارية جديدة،ومن ثم خلق فرص عمل جديدة.

الفرع الثاني :الاثر السلبي للاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة

رغم الاسهام الايجابي الذي يقوم به الاستثمار الاجنبي المباشر على ظاهرة البطالة الى انه هناك بعض السلبيات تتمثل في:

– بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار فقد يكون الاثر عكسيا بالنسبة للعمالة،حيث باعتبار ان الايدي العاملة في الدول المضيفة تكون في الغالب رخيصة اي ان تكلفة انتاج السلعة تكون اقل،وبالتالي تقوم الدول المصدرة للاستثمار بنقل مصانعها الى الدول المضيفة مما يعني تفشي البطالة في الدول المصدرة.

ولكن هذا الاثر ليس له المعنى الذي اذا قارناه بما تجنيه هذه الدول من عائدات و ارباح من الاستثمار في الدول المضيفة و قوة النفوذ و السيطرة التي ستكون لها على هذه الدول.

– وجود الشركات متعددة الجنسيات يؤدي الى اختفاء بعض انواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت اساسية او مساعدة،او قد يؤدي وجودها و نتيجة السبب المذكور سلفا الى عدم ثبات العمالة الموسمية. [1]

– نتيجة لارتفاع مستوى الاجور و المكافآت التي تقدمها الشركات الاجنبية مقارنة بنظيرتها الوطنية،فانه من المحتمل جدا ان تهرب العمالة و الكوادر الفنية و الادارية المتميزة للعمل بالمشاريع الاجنبية.

– نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بالضرورة سوف يؤدي الى زيادة واردات الدولة المضيفة و تحويل ارباحها الى الخارج و منه الاموال التي كانت سيستفاد بها في شكل مشاريع تذهب الى الخارج في شكل واردات.

[1] عبد السلام ابو قحف،**نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية** ،مرجع سابق، ص ص:149،150.

خلاصة الفصل:

تعددت المدارس التي تناولت ظاهرة البطالة و تعدد الباحثين في هذه المعضلة الاقتصادية لذلك تعددت التعاريف و كانت اكثر تعقيدا بالإضافة الى تنوع اشكال البطالة و تعدد النظريات المفسرة لها،كما اختلفت وجهات النظر باختلاف المبادئ و الازمنة التي عايشوها.

اثبتت العديد من الدراسات و البحوث على المستوى الدولي ان الاجراءات الداخلية المعتمدة لم تعد كافية لاستيعاب الطلبات الاضافية للعاطلين عن العمل و الداخلين الجدد لسوق العمل،مما ادى بالكثير من الدول الى اتباع اجراءات خارجة و التي من اهمها جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة،نظرا لمساهمتها في خلق المزيد من فرص العمل في الدول المضيفة لها.

الفصل الثالث:دراسة قياسية حول اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البـــــــــــــــــــطالة.

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة منذ الاستقلال و حتى الان،حيث تميزت السنوات العشر الاولى منه باتخاذ تدابير و اجراءات تستهدف استرجاع السيادة الوطنية على الاقتصاد و ثروات الدولة الجزائرية. وصار القطاع العمومي هو المسيطر على جل النشاطات الاقتصادية، و قد همش القطاع الخاص الوطني فضلا عن الاجنبي لكن الظروف المحلية و الدولية لم تسمح باستمرار الوضع مما ادى بالجزائر الى ضرورة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، و من ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي و الهيكلي التي كان لها وقعها على التوازنات الاقتصادية الكلية، وتبنى عدة تشريعات للاستثمار تعطي مساحة اكبر للمستثمرين. كما تشهد الجزائر تحسنا في الاوضاع السياسية، و توفرها على سوق داخلية واسعة و بنية اساسية متنوعة.

و الجزائر كغيرها من الدول لها اسبابها التي تدفعها لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها، و هي رغبتها في تاثير هذا الاستثمار على مستوى البطالة لديها، حيث تحتل هذه الاخيرة صدارة اهتمام الدول لما لها من تاثيرات سلبية على شتى الميادين في اي دولة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية ، سياسية او حتى امنية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى كل ذلك في المباحث الاتية:

المبحث الاول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع ظاهرة البطالة في الجزائر.

المبحث الثالث: اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منذ تبني الجزائر سياسة اقتصاد السوق اتخذت العديد من القرارات الجدية التي كانت محفزة ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا المبحث سوف نتطرف إلى الإطار المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر، الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار، العلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الاول: البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مرت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بمراحل عديدة، اختلفت باختلاف التوجهات الاقتصادية هدفها تنظيم العملية الاستثمارية في الجزائر.

الفرع الأول: الإطار المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

اولا:الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يلي عرض للقوانين التي صدرت من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التسلسل الزمني لصدورها.

1. **قانون النقد والقرض:** يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14 خطوة نحو التشريع لفتح السوق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج المحروقات، ولقد شمل جوانب عديدة من الإصلاحات وهو ليس بقانون استثمار وإنما تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال وقد كرس عددا من المبادئ تتمثل في: [1]

- **المبدأ الأول:** حرية الاستثمار، غير أن القانون ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك بنص تشريعي كما أن القانون حدد تدخل الرأسمال الخاص.
- **المبدأ الثاني:** حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وفي مدة شهرين أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.
- **المبدأ الثالث:** تبسيط عملية قبول الاستثمار ويخضع للمطابقة يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض يبحث في الملف خلال شهرين ويبلغ المستثمر بقرار مجلس النقد والقرض.

[1] كمال قربوع عليوش، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص13- 14.

وبإصدار السلطات العمومية الجزائرية لقانون النقد والقرض تكون قد أكملت حلقة من حلقات التشريع الذي يهدف إلى توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إلغاء هذا القانون شرط الأغلبية النسبة لرأس المال والتي تتمثل في ضرورة امتلاك نسبة 51% من رأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي، فقد ترك حرية المنافسة في السوق حيث ساوى بين المستثمرين الأجانب والمحليين وفتح بابا واسعا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بدون قيود، وأصبح دور الدولة منظما للاقتصاد لا مسيرا له. [1]

2. **المرسوم التشريعي 12-93 لعام 1993:** أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن: [2]
   - تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل، وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.
   - التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.
   - إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.
3. **الأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار:** تميز الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001بالوضوح والتفصيل، حيث جاء لاستحداث مجالات استثمار جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية وإعادة هيكلة رأس مال المؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما منح المستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية وجبائية وجمركية، إضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هامة هي: [3]
   - مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار.
   - رفع القيود الإدارية على الاستثمار.
   - عدم اللجوء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه.

---

[1] عبد الكريم كاكي، **مرجع سابق**، ص215.

[2] حدة رايس، مروة كرامة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 12، 2012، ص66.

[3] وصاف سعيدي، محمد قويدري، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد08، 2008، ص40.

- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزاعات.

4. **قانون الاستثمار لسنة 2006:** ولقد تم إصدار الأمر رقم 08/06 في 15 أوت 2006 وذلك من أجل تعديل الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 ، والذي ينص على ديمومة الضمانات التالية:[1]

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- إمكانية الطعن الإداري.
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.
- التغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية لحماية الاستثمارات.

ثانيا: أهم الحوافز والضمانات الممنوحة لحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

لقد سعت الجزائر بشتى الطرق لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب وأموالهم، وهذا من خلال تقديم جملة من الحوافز والضمانات نوجزها فيما يلي:

1. **حرية الاستثمار:** تنص المادة 03 من الأمر 08/06 على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة. ويتميز هذا التشريع بأنه لم يميز القطاعات الإستراتيجية والحيوية عن باقي القطاعات الأخرى، حيث أعطى المستثمر (سواء محلي أو أجنبي) الحرية التامة في الاستثمار في أي قطاع.[2]
2. **مبدأ تثبيت النظام القانون الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات:** وهو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات، والذي قد تم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات الاستثمار، لأن التغيرات الفجائية في التشريع الخاص بالاستثمارات، غالبا ما تحدث مخاوف لدى المستثمرين، وتضيع عليهم فرص تحقيق الربح، إلا إذا اعتبروا أن الأحكام الجديدة التي تتبناها الدولة أكثر تلاءما وخدمة لمصالحهم.[3]
3. **ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته:** منح الأمر 03/01 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه، حيث نصت المادة 31 من الأمر على أنه "تستفيد الاستثمارات المنجزة، انطلاقا من مساهمته في رأس المال، بواسطة عملة صعبة حرة التحويل، سعرها بنك الجزائر

[1] إيمان مودع، مرجع سابق، ص73– 74.

[2] فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف، 2009 – 2010، ص75.

[3] وصاف سعيدي، محمد قويدري، مرجع سابق، ص42.

بانتظام، ويتحقق من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه.[1]

وفي هذا الإطار يلاحظ وجود نظامين للحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب وهما: [2]

1. **النظام العام للحوافز:** يقوم هذا النظام بمنح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، حيث تقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين على المراحل الأولى لإنجاز المشروع.
2. **النظام الخاص أو الاستثنائي:** يخص هذا النظام الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية والمحددة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار كالأنشطة الغير ملوثة للبيئة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في المجال التكنولوجي. ومن أهم الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر نذكر ما يلي:

- خفض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة الداخلة في إنجاز المشروع الاستثماري.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية.
- إفادة الاستثمارات المنجزة في المناطق الأكثر حاجة للتنمية من امتيازات خاصة.
- وجوب التعويض العادل جراء أي مصادرة إدارية.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% بدلا من5% فيما يخص العقود التأسيسية.
- تتكفل الدولة جزئيًا أو كليًا بالمصاريف المتعلقة بالأشغال والمنشآت الأساسية والضرورية لإنجاز المشروع بناء على تقييم وكالة الاستثمار لقيمة هذه المنشأة.

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار في الجزائر

من أجل تعزيز الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، وتتمثل هذه الهيئات في:

اولا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI): وهو هيئة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من أجل السهر على ترقية وتطوير الاستثمار، وتسهيل العمل بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ومحاولة التقليل من

[1] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص76.

[2] إيمان مودع، مرجع سابق، ص74.

البيروقراطية. أسس هذا المجلس من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار اعتمادا على الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث يتولى الوزير المكلف بترقية الاستثمار الأمانة العامة للمجلس، وبناء على أمر إصداره فإن المجلس الوطني للاستثمار يقوم بالمهام التالية: [1]

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
- اقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تأسست بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار (APSI)، وذلك في 20 أوت 2002 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة في الجزائر والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومهمتها تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار إلى أقصى الحدود الممكنة، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار، والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط جديدة ينطوي عليها الاستثمار.[2]

ثالثا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار(MDCGCPPI):

حيث تكون هذه الهيئة تحت إشراف رئيس الحكومة. وتمثل دورها فيما يلي: [3]

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة.
- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.
- تحديد مختلف الامتيازات المتعلقة بالاستثمار.

رابعا: الشباك الوحيد اللامركزي (GUD): تم استحداثه من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ويتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وتقوم الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار عبر هذا الشباك بإبلاغ

---

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص219– 220.

[2] دلال بن سمينة،_**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012– 2013. مرجع سابق، ص340.

[3] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص56.

المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوم، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار، ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا. [1]

المطلب الثاني: العلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن رغبة الجزائر في دخولها للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وفتح آفاق جديدة لمنتجاتها في الأسواق الدولية، ودمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والمشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية: على اثر الهزات الاقتصادية العنيفة التي عرفتها الجزائر وثقل أعباء المديونية، ومحاولة منها لإيجاد منافذ تمويل إضافية سعت الجزائر إلى إقامة علاقة مميزة مع مؤسسات النقد الدولية، لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق والذي مر بالمراحل التالية:

1. **اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (30 ماي 1989):** عقد الاتفاق الأول في سرية تامة، ومن أهم الشروط التي اشترطها الصندوق على الجزائر ما يلي:[2]
   - مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة.
   - العمل على تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
   - الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
2. **اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (03 جوان 1991):** وفيه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]
   - إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
   - تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.

---

[1] دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص341.

[2] موسى لحلو بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية** ، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2010 ، ص224.

[3] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص132– 133.

- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك.
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

3. **برنامج الاستقرار الاقتصادي:** امتد هذا البرنامج من أفريل 1994 إلى مارس 1995، وكان هذا البرنامج الاقتصادي قصير المدى بغية تحقيق أهداف تتعلق بالسياسة الاقتصادية الكلية متمثلة في: [1]
   - تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية: الأدوية، المياه الصالحة للشرب مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات تتمثل في الفرينة، السميد والحليب.
   - تخفيض سعر الصرف في أفريل 1994 بنسبة 40,17%.
   - تحرير التجارة الخارجية.
   - ضبط عجز الميزانية إلى 0,3% من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج.

إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولا لم تستطع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة، وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية.[2]

4. **برنامج التعديل الهيكلي:** بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي والذي امتد على مرحلتين: مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998. وعلى اثر هذه الاتفاقية حصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن، ومن جملة الإجراءات التي جاء بها هذا البرنامج ما يلي: [3]

---

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص199.

[2] عبد الرزاق بن الزاوي، **سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم اقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010- 2011 ص127.

[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص200- 201.

أ -**الإجراءات ذات طابع الاستقرار:** تتمثل هذه الإجراءات أساسا في:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة، ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.
- القضاء على عجز الميزانية، وتنمية الادخار العمومي وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة، وزيادة توسيع الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.

ب **الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:** تهدف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي، ويمكن تحديدها في ما يلي:

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (المرسوم الرئاسي رقم 22/ 95، المتعلق بخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية).
- العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض على التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات).
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة، والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
- تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات لتسهيل عملية الهيكلة الصناعية وتنمية هذا القطاع.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.

الفرع الثاني: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: تقدمت الجزائر بأول طلب للانضمام إلى "الجات" في 03 جوان 1987، ولقد تم قبول طلبها في 17 جوان من نفس السنة. وقد تلقت الجزائر بين 2008 و 2009 ما مجموعه 96 سؤالا من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، منها 15 سؤالا لها تأثير على اقتصادها والتي بسببها لازالت مسألة انضمامها إلى هذه المنظمة لم تراوح مكانها منذ سنوات عدة. وإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكنها خلق محيط أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للاستثمار خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية للمؤسسة لاسيما براءات

الاختراع وعلامات الإنتاج، كما أن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة. [1]

الفرع الثالث: اتفاق الشراكة الأورومتوسطية: فقد أبرمت هذه الاتفاقية مع الجزائر بتاريخ 22 أفريل 2002 وقد دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وقد كان من بين نصوص العقد الثنائي الذي يربط بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر العمل على التحرير الكامل للسوق الجزائرية وذلك بالعمل على تعديل القوانين الجزائرية للقضاء على القيود التي كانت تفرض على الاستيراد والتصدير، وفي المقابل فإن دول الإتحاد تسمح بالانفتاح الجزئي لأسواقها أمام الصادرات الجزائرية، كما نصت الاتفاقية على أن يكون الانفتاح كاملا على السوق الجزائرية خلال عام 2017. [2]

الفرع الرابع: الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال حماية وضمان الاستثمار: قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات من أجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب أكثر، وتوفير جميع الشروط المتعلقة بضمان الاستثمار وحمايته نذكر منها:

1. **الاتفاقيات المتعددة الأطراف:** انضمت الجزائر إلى عدة اتفاقيات دولية وعربية متعلقة بمجال التحكيم وضمان الاستثمار من بينها:
   - المصادقة على انضمام الجزائر للمنظمة العربية لضمان الاستثمار في 10/26/ 1990.
   - الانضمام إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية في 1995/10/28.
   - المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي.
   - المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين بلدان اتحاد المغرب العربي في1990/07/23.[3]
2. **الاتفاقيات الثنائية:** أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية تتعلق أساسا بترقية وتشجيع وضمان الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي وإلى غاية شهر ماي سنة 2011 ، أبرمت الجزائر نحو 46 اتفاقية استثمار ثنائية و 31 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي. [4]

---

[1] دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص348– 349.

[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص195 .

[3] إيمان مودع، مرجع سابق، ص76.

[4] دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص351.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا- مشكلة العقار الصناعي

يمثل العقار الصناعي عامل مهم ومحدد للاستثمار الأجنبي المباشر وشرط ضروري لتحقيق هذا الاستثمار غير أنه يبقى من أهم العوائق التي تواجه المستثمر في الجزائر وهذا لأسباب التالية:

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المتخصصة مع نوع الأنشطة الاقتصادية المراد أقامتها .

- ارتفاع تكاليف الأراضي المخصصة للاستغلال بسبب احتساب تكاليف و تهيئة لم تتم وخدمات لا يمكن أن بسبب وقوع تلك الأراضي في مناطق نشاط وهمية لم تنشأ بعد نظرا لوجود نزاعات حول ملكيتها .

- كثرة وصعوبة الإجراءات الإدارية البيروقراطية المرافقة لطلب العقار الصناعي وطول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة.

- ضعف كفاءة الهيئات والجهات المكلفة بتسيير وتنظيم العقار الصناعي [1]

وحسب تقرير مناخ الاستثمار صنفت الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 20012 فيما يخص طول وتعقد إجراءات استخراج التراخيص في المرتبة 118 من مجموعة 178 دولة يشملها التصنيف وفي المرتبة 153 فيما يخص طول وتعقيدات إجراءات تأسيس مشروع [2] .

ثانيا- مشكلة الاقتصاد الموازي

للسوق الموازية جملة من الآثار السلبية التي تؤثر على الأداء الاقتصادي من نمو وتطور ،وهي أهم المخاوف لدى المستثمرين بسبب تأثيرها على حجم والفرص الاستثمارية ،ففي هذه السوق تحطم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب لوجود أسعار فيها اقل من أسعار السوق الرسمية .

وفي الجزائر كانت هذه الظاهرة وليدة للتحولات السريعة من اقتصاد منغلق مخطط مركزيا إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق إضافة إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي مما أثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي وأفرز أوجه نشاط لم تكن من قبل .أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع

[1] دبيش أحمد ، **مرجع سابق** ، ص 419 .

[2] **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في الدول العربية** ،2012، http://www.iaigc.net/، ص ص 10-11 .

الغير رسمي وغير المنظم دون أن يرافق ذلك توسعا في الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرصة عمل جديدة تناسب مستوى الزيادة الحاصلة في عرض العمل .

وتبرز الإحصائيات أن نسبة 40 % من الكتلة النقدية تسيطر عليها الأسواق الموازية وهذا ما يدل على عدم تحكم السلطات النقدية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل وعدم اتخاذ إجراءات لتقليل والحد من سلبيات هذه الظاهرة [1].

وأكد وزير الجتلرة مصطفى بن بادة أن السوق الموازية التي انتشرت عبر الوطن هي" ظاهرة سلبية تضر بالاقتصاد الوطني و المواطن" و قد شرعت وزارة الجتلرة مع وزارة الـ داخلية والاعامجلت المحلية في معالجتها بجدية.

وأوضح الوزير أن وزارة الداخلية رصدت مبلغ 4 مليار دينار يضاف إليه مبلغ 10 مليار دينار من وزارته لامتصاص هذه الظاهرة و ذلك بتهيئة فضاءات مقننة للبيع عبر بلديات الوطن. واقل في هذا الصدد " اتمنى من الابشلب أن يتجاوب مع العملية التي شرعت فيها وزارة الداخلية لتطهير الشوارع من السوق الموازية خصوصا وأن الحكومة اتخذت إجراءات تنظيمية تحفيزية لصالحهم من أجل ممارسة الجتلرة بطريقة قانونية " ومن بين هذه الإجراءات إلافعئهم من الضرائب والايهستلت الادارية للحصول على اجسلل الجتلري" جاثا اياهم " التوجه الى النشاطات الانتاجية و الفلاحية و ليس التجارية ".[2]

ثالثا– مشكلة الفساد :

يقصد بالفساد الإقتصادي بحسب منظمة الشفافية الدولية بإستغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية ، أما أثاره على إقتصاد البلد فسلبية جدا أو متعددة المداخل ، و بالنسبة لتأثيره على الإستثمار الأجنبي المباشر فيرتبط بما يتحمله المستثمر من أعباء وتكاليف إضافية في شكل رشاوي وعمولات غير قانونية يدفعها مقابل الحصول على تسهيلات وخدمات ، يفترض أن يحصل عليها دون مقابل هذه الأعباء كما أنها تزيد من تكلفة المشروع فإنها تدفع في بعض الأحيان إلى العدول عنه كليا .

[1] إيمان مودع ، مرجع سابق ، ص 84 .
[2] وكالة الأنباء الجزائرية،**نقلا عن هامش زيارة العمل و التفقد لوزير التجارة مصطفى بن بادة** إلى ولاية البليدة في 12 سبتمبر 2012 تاريخ الأطلاع2015/01/19 ، 40: 15.

وحسب تقرير منظمة شفافية دولية صنفت الجزائر في المرتبة 105 عالميا من حيث تفشي الفساد حيث تحصلت على 34 نقطة في من أصل 100 بينما حازت فنلندا التي صنفت على قائمة الدول الأقل فسادا على 90 نقطة.

ووصفت الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة، في بيان لها نشر على موقعها، هذه الرتبة بـــ"المتوقعة" لـــ"استمرار تفجر مزيد من الفضائح وغياب إرادة لدى الحكومة لمكافحة الظاهرة، والأخطر من ذلك أن وزراء حاليين وردت أسماؤهم أو متورطون في قضايا فساد يتمتعون بحصانة كلية من المتابعة". وتابعت الهيئة "أن الجزائر كانت محل ستة تحقيقات ودراسات قامت بها منظمات دولية ووصلت إلى نفس الاستنتاجات" أي استمرار الفساد.

وذكر جيلالي حجاج أن جمود ترتيب الجزائر بين 2003 و2012، دليل على تعمم الفساد، بشكل يهدد أمن البلد، في وقت أن دولا حصلت على تنقيط أسوأ من الجزائر حققت تقدما كبيرا في مكافحة الفساد وأصبحت أحسن ترتيبا مقارنة بالجزائر."

وأكدت المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من ألمانيا مقرا لها في بيان لها، على حاجة المؤسسات العامة إلى مزيد من الالتزام بالشفافية وتوسيع نطاق المساءلة للمسؤولين. وقالت هوغيت لابيل، رئيس مجلس إدارة منظمة الشفافية الدولية: "لا بد للحكومات من تضمين إجراءات مكافحة الفساد عند صنع القرارات العامة. وهناك أولويات في هذا المقام، من بينها صياغة قواعد أفضل بخصوص الحشد والتمويل السياسي، والتزام المزيد من الشفافية حيال الإنفاق العام والعقود العامة، وتوسيع نطاق مساءلة الهيئات العامة أمام الشعوب."

وأضافت السيدة لابيل قائلة: "بعد عام من التركيز على الفساد، نتوقع من الحكومات اتخاذ مواقف أكثـــر صرامة في مواجهة سوء استغلال السلطة، فنتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2012 تثبت أن المجتمعات ما زالت تتكبد تكلفة باهظة بسبب الفساد."

وهذا ما يفسر كيف أن الجزائر التي أقامت مشاريع إنمائية شملت كل القطاعات تراوحت قيمتها في حدود 400 مليار دولار بداية من 1999 حتى سنة 2014 لم تحقق أهدافها [1].

[1] ف.جمال ، **من أين تبدأ الحرب على الفساد** ، جريدة الخبر ، 6 ديسمبر 2012 ، تاريخ الإطلاع 2015/02/21 ، 09 : 15 .

رابعا – المعوقات الإدارية و التنظيمية :

يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها :[1]

- عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية وتطبيقها بصفة انتقائية و متباينة من جهة إدارية إلى أخرى .
- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة باستثمار وعدم الشفافية وتعدد الجهات الوصية .
- تعقد وطول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء مشروع .
- غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة ومتابعة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط .
- ثقل النظام الضريبي و الشبه الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق وهو ما يترك المجال لتلاعبت والتفسيرات الشخصية التي ثؤثر على بيئة الاستثمار .
- بطء و بيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار

خامسا– **مشكلة التمويل :**

يعاني النظام البنكي الجزائري من ضعف ورداءة الخدمات المقدمة إذا صنفت الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2012 فيما يخص الحصول على الإتمان في المرتبة 150 من مجموع 183 دولة بعد الكثير من الدول العربية كسعودية التي حلت في المرتبة 48 عالميا و لبنان في المرتبة 78 عالميا.[2]

في بلد بحجم الجزائر يستوعب 38 مليون شخص، يقتصر الحضور البنكي على 20 مؤسسة فحسب، تتوزع على 15 ألف وكالة فقط، بالإضافة إلى وجود 14 مؤسسة مالية مختصة لا تفتح حسابات للمواطنين لكنها تتعامل مع المؤسسات، ويبدي مراقبون في الجزائر انزعاجا من كون البنوك تستمر في تموقعها كهاجس أول للمستثمرين وكذا المصدرين، حيث يعدّد كثير من هؤلاء انزعاجا من عراقيل تتسبب بها إدارات المصارف، وتشدّدها في مجال معدلات الفائدة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بعمليات تصدير، وهو ما حدا بأطراف للتساؤل عن مؤدى هذه الإجراءات، في وقت تتغنى السلطات بتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي لا تتجاوز المليار دولار سنويا.

[1] ساعد **بوراوي**،مرجع سابق،ص163

[2] **مناخ الإستثمار في الدول العربية 2012** ،مرجع سابق،ص 13

ويوجّه خبراء انتقادات لاذعة للنظام البنكي الوطني، ويعتبرونه عائقا رئيسيا لتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الأيام الأخيرة، وألّح هؤلاء على "انعدام فعالية" النظام البنكي الوطني، وضرورة مراجعته ليصبح أساس الاستثمار الوطني والأجنبي.

وذكر عبد الوهاب رزيق أنّ صندوق النقد الدولي وبسبب العائق المصرفي، أشار في تقرير له إلى أنّ الجزائر تعاني من مشاكل نوعية بشأن المؤسسات المالية، ويتعلق الأمر خصوصا بقدرة جلب والحفاظ على تدفقات الاستثمار.كما أورد الخبير المالي عبد الرحمان مبتول، أنّ الشراكة مع بنوك أجنبية هامة "ستساعد بشكل كبير في تسوية مشكل البنوك الجزائرية"، مضيفا أنّه حتى وإن كانت السوق الجزائرية صعبة الاقتحام بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها تبقى من الأسواق "الواعدة".[1]

و من بين أسباب ضعف أداء الجهاز البنكي الجزائري :

- ✓ نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض و تقييم المخاطر
- ✓ رداءة نظام المعلوماتية البنكية و بطء أنظمة المدفوعات.
- ✓ طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها.
- ✓ ضعف مستوى الإستعدادية و الجاهزية للاستثمار لدى البنوك الجزائرية وهذا راجع لمفهومها الخاطئ الراسخ لدى القائمين على البنك على البنك عن دور البنك ،و انحصار نظرتهم إلى البنك على أنه مؤسسة فقط وليس سوق.

ومن جانبه، سجل الخبير أرسلان شيخاوي أنّ أكبر مشكل يطرح بالنسبة للمستثمرين الأجانب في الجزائر، هو ضمان تحويل رأس المال والمداخيل بعد الاستثمار، ما يستدعي إنشاء صناديق استثمار تتمثل مهمتها الأساسية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلد ما.

وتسعى الجزائر إلى تجاوز العقبات المتصلة بمناخ الأعمال والاستثمار بعد الانتقادات التي وجهت لها من قبل البنك العالمي في تقريره الأخير الخاص بمناخ الأعمال، لذا طلبت وزارة المالية دعما تقنيا ومصاحبة من قبل فرع البنك العالمي لتحديد كافة المشاكل التي يعاني منها السوق الجزائرية، وحصر كافة المصاعب التي

[1] ساعد بوراوي، مرجع سابق،ص 151

تواجهها في مجال جلب الاستثمارات، وتريد الدوائر الرسمية الجزائرية من خلال هذه الخطوة وضع آليات مرنة على المحكّ، تكفل تجاوز العقبات البيروقراطية وإعطاء دفعة حقيقية لمؤسساتها ونسيجها الاقتصادي، عبر حل إشكالات تحويل الأموال والعقار وغيرها.[1]

[1] أشرف اسراء، **البنوك محرك متسلل يكبح الجزائرين**،جريدة الوسط ،13 مارس 2014 ،www.elwassat.com

المبحث الثاني:واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

واجهت الجزائر العديد من العراقيل في مجال التشغيل اسفرت عن تفاقم ظاهرة البطالة وذلك في ظل ظروف اقتصادية و اجتماعية صعبة ،حيث شكلت ظاهرة البطالة الشغل الشاغل للدولة الجزائرية لما لهذه الظاهرة من اثار سلبية على الفرد و المجتمع.

المطلب الاول:أسباب البطالة في الجزائر[1]

هناك العديد من الاسباب التي اوجدت البطالة في الجزائر نذكر منها:

- ❖ النمو الديمغرافي الكبير الذي شهدته البلاد خاصة منذ الاستقلال إلى بداية التسعينات والذي نجم عنه تزايد الطلب.[2]
- ❖ الأزمة الاقتصادية العالمية والتي دفعت بالجزائر إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بالدخول في الاقتصاد السوق، نظرا لعدم فعالية القطاع العام وبالأخص في ميدان الصناعي.
- ❖ إفلاس المؤسسات و تسريح العمال التي انطلقت فيها بلادنا بعد إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي في افريل1994.
- ❖ النزوح الريفي.
- ❖ حدوث ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية نتيجة دخول التكنولوجيا في مجموعات من المؤسسات الوطنية العامة والخاصة.
- ❖ عدم الاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع والوصول به إلى التوظيف الكامل.
- ❖ كثافة رأس المال.
- ❖ تراجع النمو الاقتصادي بحيث لم يتجاوز حدود 03% خارج المحروقات في هذه الأثناء.
- ❖ قلة الاستثمار الداخلي والخارجية التي لم تتجاوز 220 مليون دولار سنة 1998.
- ❖ تراجع مناصب الشغل منذ سنة 1986، حيث تم إنشاء 40 ألف منصب خلال 1994، 1998 مقابل 140 ألف خلال 1980 . 1984 ومليون وما بين ألف خلال 1999– 2004.

---

[1] عمار بن عيشي و الغالي بن ابراهيم ،**واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر** خلال الفترة 1990- 2010المتلقى الدولي حول استراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،تاريخ الاطلاع: 6-11-2014 ،22:32،ص 8.

[2] شريف بقة و عبد الرحمان العايب ،**العمل و البطالة كموؤشرين لقياس التنمية المستدامة –حالة الجزائر- مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية** ،جامعة محمد خيضر – بسكرة العدد الرابع ديسمبر 2008،ص ص 108،109.

- ❖ تزايد اليد العاملة سنويا بمعدل 250 إلى 300.
- ❖ فقدان أكثر من 360 ألف منصب خلال الإصلاحات 1994 ,1998 (فترة التعديل الهيكلي) .
- ❖ زيادة على ظاهرة التسرب المدرسية التي تقدر بـــ 600 ألف تلميذ سنويا .

بالإضافة إلى عوامل أخرى منها تراجع نمو القطاع الصناعي الذي يحقق معدلات نمو سلبية منذ 1991، رغم استئناف النمو سنة 1998 بنسبة % 10.5 وسوء استعمال طاقة إنتاجه.[1]

المطلب الثاني:مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر

من اهم مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر مايلي:[2]

- ❖ إن أهم ما يميز ظاهرة البطالة في الجزائر هي نوعية الأشخاص العاطلين عن العمل، حيث سجل معدلا مرتفعا الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة يقدر بـــ 80%، 46 % من طالبي العمل هم اقل من 25 سنة ، ولكن ما يتبادر إلى الذهن هنا هو التساؤل التالي : هل هذه الظاهرة (بطالة الشباب) تخص الفترة أو الآونة الأخيرة فقط أم هي ظاهرة قديمة للمجتمع الجزائري ؟

والحقيقة نجد أن هذه الظاهرة كانت موجودة من قبل، ففي سنة 1966 كان معدل البطالة للشباب الذين يقل عمرهم عن 30 سنة يقارب 64 % وهذا راجع أساسا إلى غياب الجهاز الإنتاجي آنذاك وفي سنة 1985 عرف الاقتصاد الجزائري استثمارات ضخمة لكنها لم تستطع تقليص حجم بطالة الشباب التي وصلت إلى 85% آنذاك، رغم أنها قلصت حجم البطالة الكلية التي وصلت إلى 16 % وهي أدنى نسبة عرفها الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا . ويمكن إرجاع عدم تقليص بطالة الشباب أساسا لارتفاع هذه الفئة مقارنة بالحجم الكلي للسكان.

- ❖ ثلثي (3/2) من مجموع البطالين هم طالبين جدد للشغل أي طالبوا عمل لأول مرة، معناه دون أية خبرة مهنية، وهذا ما يفسر بطالة الشباب هو أن هذا الأخير يجد نفسه أمام تناقض صارخ يفرضه نظام السوق الجزائري في غياب سياسة فاعلة ،ألا وهو الحصول على خبرة مع العلم أن الشباب كي يحصل على خبرة يجب أن يعمل و لكي يعمل يشرط أن يكون له خبرة ، وبتالي يجد الشباب نفسه في حلقة مفرغة.

[1] عمار بن عيشي و الغالي بن ابراهيم ،**مرجع سابق** ،ص9.
[2] حنان بقاط،**مرجع سابق**،ص ص:75،76.

- ❖ بطالة حاملي شهادات التعليم العالي في ارتفاع، حيث تعتبره ذه الظاهرة متأخرة بالمقارنة مع البطالة الكلاسيكية ، اذ اعتبر التعليم العالي ولمدة طويلة بمثابة الضامن للحصول على عمل لائق وهو ما يفسر الإقبال على التعليم العالي في الجزائر ،في مرحلة ما بعد الاستقلال ولكن هذه الميزة التي قدمها التعليم العالي في السابق (الحصول على وظيفة) أصبح اليوم غير قادر على تقديمها .

المطلب الثالث:إستراتجية الجزائر لعلاج اشكالية البطالة

تعتبر مكافحة ظاهرة البطالة من اهم انشغالات الحكومة حيث بذلت مجهودات معتبرة و كبيرة و انفقت اموال ضخمة و اتخذت اجراءات عديدة لمواجهة هذه الظاهرة نذكر منها ما يلي:

برامج التشغيل:

قررت السلطات العمومية انشاء عدة اليات للتشغيل منذ سنة 1987 خصصت للشباب البطالين الذين تتراوح اعمارهم من 16 الى 30 سنة و هذا من اجل امتصاص البطالة التي عرفت في الثمانينيات و بداية معدلات مرتفعة ، ومن اهم الاليات او البرامج ما يلي:

- ❖ **برنامج تشغيل الشباب:PEJ**

و يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت و ينظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات و البناء والأشغال العمومية،كما يخص طالبي العمل دون اي تأهيل مهني خاص،اذا ان اغلبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية و تقوم الدولة بتمويل برنامج تشغيل الشباب عبر صندوق اعانة الشباب و يهدف هذا البرنامج الى:

- تشغيل الشباب عن طريق خلق مناصب عمل او برامج للتكوين.
- منهج تأهيل الشباب قصد مساعدتهم في الادماج المهني و ذلك في الاشغال ذات المنفعة العامة عن طريق انشطة زراعية،صناعية بناء و ري.
- محاولة اقناع المقاولين المحليين للدخول في عملية التشغيل سواء على مستوى القطاع العام او الخاص و ذلك بالتنسيق مع البلدية.

إلا ان تطبيق هذا البرنامج كشف عن وجود نقائص،من بينها:

- اغلب مناصب العمل هي مناصب مؤقتة غير محفزة و غير مؤهلة.
- سوء التنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه و تنسيق النشاطات و متابعتها و لهذا تقرر انشاء جهاز جديد مع بداية عام 1990 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب و هو جهاز الادماج المهني للشباب.[1]

❖ **الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية(ESIL)**

انشئت سنة 1990 في اطار جهاز الادماج المهني للشباب (DIPJ) الذي يركز على توظيف الشباب مؤقتا ،و يهدف الى تمكين الشباب من اكتساب خبرة مهنية داخل وحدة انتاجية او ادارة خلال فترة تتراوح بين 3 اشهر و 12 شهرا حيث تتولى الجماعات المحلية عملية توظيف الشباب و الذي حل محل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب سنة 1996.

كما يهدف الجهاز الى استغلال امكانيات التشغيل المتوفرة على المستوى المحلي في بعض القطاعات الاقتصادية كالفلاحة و البناء و الاشغال العمومية ،الري و الغابات، و قد كان للمرونة الكبيرة في تسيير هذا النوع من التشغيل من حيث اختيار المشاريع و طبيعة الاشغال و مدتها ،جعل من هذا البرنامج الاداة الملائمة لتدعيم الجماعات المحلية في نشاطاتها لصيانة التجهيزات الجماعية و الهياكل الاجتماعية.

❖ **النشاطات ذات المنفعة العامة (AIG)**

يتعامل هذا الفرع من الشبكة الاجتماعية مع الاشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل و كذا العاطلين عن العمل و يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة في ورشات البلديات ،ضمن نفس شروط العمل العادي فيما يخص المدة القانونية للتشغيل و الاستفادة من الحماية الاجتماعية و تحدد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة ، و يعطي حق الاستفادة من اجر تبلغ قيمته 3000 دج شهريا، و يحق للمستفيدين التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة و من خدمات الضمان الاجتماعي لكن لا يعتبر هذا النوع من اتشغيل كمصدر لعمل مأجور بل هو حل مؤقت من اشكال التضامن .

[1] رياض ريمي و عقبة ريمي،**اثر برامج سايسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر(دراسة مقارنة بين الفترتين 1990-1998 و 1999- 2010)** الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة 16-11-2011،ص:6.

❖ **الاشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO)**[1]

انشئ هذا الجهاز سنة 1997 و يهدف الى معالجة البطالة خاصة بطالة الشباب و المساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة و الضعيفة و في هذا الاطار فانه يهدف بالدرجة الاولى الى انشاء عدد كبير من مناصب العمل المؤقتة خاصة في المناطق التي تكون معدلات البطالة فيها مرتفعة و ذلك من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات و الري و المحافظة على البيئة و الغابات حيث تكون هذه المناصب عبارة عن نشطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية و لا معدلات ضخمة و تتم هذه النشاطات من خلال الانفاق بين الوزارات المعنية و هي: الوزارة المكلفة بالعمل،الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية ، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

❖ **عقود ما قبل التشغيل(CPE)**

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز باعتباره جهاز الادماج المهني للشباب و تقوم الوكالة الوطنية لدعم الشباب **(ANSEJ)** بتسيير هذا الجهاز،و الذي يخص برنامج مكافحة بطالة الشباب الذين تفوق اعمارهم 19 سنة و لا تتجاوز 35 سنة و الحائزين على شهادة التعليم العالي (البكالوريا+ 4 سنوات) اضافة الى المعاهد الوطنية للتكوين (تقني سامي) و الباحثين على منصب عمل لأول مرة ،حيث يدمجون لدى الهيئات المستخدمة العمومية و يتمم تعيينهم في مناصب عمل ملائمة لمستوى تكوينهم.

❖ **برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة :**

و هو برنامج مطبق في اطار دعم تشغيل الشباب ، حيث تعد المؤسسات المصغرة كيانا اقتصاديا الانتاج السلع و الخدمات التجارية ، و تعتبر كأحسن شكل لتنشيط النسيج الاقتصادي المحلي بما انها تسمح بترقية روح المبادرة و المقاولة و انشاء مناصب عمل و يوجه هذا البرنامج الى فئة الشباب الراغبين في انشاء مؤسساتهم،كما يخص ايضا فئة الاطارات المسرحين و الذين يشترط عليهم توفير اسهام شخصي تحت شكل اموال خاصة متغيرة وفقا لمبلغ الاستثمار المخطط كما يساهم اضافة الى المستثمر كل من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و البنك في تمويل مشاريع انشاء المؤسسات المصغرة.[2]

[1] المجلس الوطني و الاجتماعي،**مشروع تقرير حول تقويم اجهزة الشغل،الدورة العامة العشرون** ،جوان 2002،ص ص:19،20.

[2] المجلس الوطني و الاجتماعي،**مشروع تقرير حول تقويم اجهزة الشغل،الدورة العامة العشرون** ،مرجع سايق،ص:74.

❖ **برامج حماية و مساعدة العمال**[1]

يسير هذه البرامج الصندوق الوطني للتامين ضد البطالة CNAC و رغم عدم ادراجها ضمن برامج التشغيل إلا ان نشاطاتها تتمحور في الحفاظ على مناصب العمل او المساعدة على العودة الى العمل خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية او تبعا لتوقف قانوني لنشاطات المستخدم و تتمحور في مجموعتين من الاجراءات و هي:

دفع تعويض التامين ضد البطالة و مراقبة المنظمين الى الصندوق لمدة 23 شهرا.

نشاطات المساعدة و الدعم للرجوع الى العمل و القيام بالنشاطات حيث يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر.

❖ **برامج ترقية الاستثمارات**

دفعت سياسة التحرير الاقتصادي منذ بداية التسعينيات بالسلطات العمومية الى اصدار نصوص قانونية و تنظيمية و الى تحديد اجراءات كترك المبادرة الكبرى للمؤسسة العمومية في الابداع و اعطاء حرية عمل اكبر للمبادرة الخاصة و من السياسات النشطة لمكافحة البطالة دعم الاستثمار و المساعدة على انشاء المؤسسات وتم اتخاذ عدة اجراءات في هذا الاتجاه تهدف الى تحسين محيط المؤسسة و ترقية الاستثمارات الخاصة حيث اصدر الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 و الذي ينص على تنمية الاستثمار و قانون التوجه الى ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بهذا الصدد بدأت السلطات بتطبيق برنامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل تحسين روح المنافسة لهذه المؤسسات و بعث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

[1] حنان بقاط، **مرجع سابق**،ص ص:91.92.
[2] حنان بقاط، **مرجع سابق**،ص ص:95.96.

المبحث الثالث: اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

عرفت الفترة الممتدة ما بين **2000-2014** عودة الاستقرار والأمن للجزائر بعد عشرية سوداء أدخلتها في أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وهذا ما كان السبب الرئيسي لضعف التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مطلع التسعينات رغم التحفيزات والامتيازات المقدمة من الدولة، إلا أن المستثمر الأجنبي في مثل تلك الأوضاع لا يستطيع المخاطرة بأمواله.إضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 واعتماد جملة من التحفيزات والمزايا للمستثمر الأجنبي بتعديل ومراجعة قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بأمر رقم 01-03 لسنة 2001المتعلق بتطوير الاستثمار، و كذا تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو ما انعكس إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

جدول رقم(2): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر(2000-2013)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات الواردة	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1161.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	
التدفقات الواردة	2593	2746.4	2301	2581	1499	1691	197283	

خلال الفترة (2000-2013)

المصدر: إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار **الوحدة:** مليون دولار

* النشرة **الإحصائية لبنك الجزائر مارس 2013، ص: 15**

فقد شهدت الفترة ما بين (2000–2006) تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر عتبة المليار دولار، فسنة 2001 سنة صدور قانون تطوير الاستثمار سجلت قيمة 1107.9 مليون دولار و هي قفزة نوعية مقارنة بسنة 2000 التي سجلت 280.1 مليون دولار، فيما انخفضت قيمة التدفقات الواردة في السنوات 2002، 2003 و2004 مقارنة بسنة 2001 مسجلة 1065 633.7 ،881.9 مليون دولار على التوالي و هذا دليل على القفزة النوعية المسجلة للتدفقات ما بين الفترة 2000–2001 لم تكن نتيجة لقانون تحسين مناخ الاستثمار.

وفي سنة 2007 شهدت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا طفيفا حيث سجلت هذه السنة قيمة 1661.8 مليون دولار مقارنتا بسنة 2006 المسجلة ل1795.4 مليون دولار، و هذا راجع لارتباط الاقتصاد الجزائري بالأسعار العالمية للبترول، وسرعان ما استعادت التدفقات نسق التزايد حيث سجلت سنتي 2008، 2009 تدفقات تقدر ب 2593.6 و 2746.4 مليون دولار على التوالي في حين انخفضت هذه الحصيلة في السنوات الموالية بسبب مجريات الأزمة العالمية التي أثرت على الاقتصاد العالمي إلى 2301 مليون دولار سنة 2010، 2581 مليون دولار سنة 2011 و1499 مليون دولار سنة 2012 و1691 مليون دولار سنة 2013.

منحنى رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

خلال السنوات 2000-2013

مليون دولار

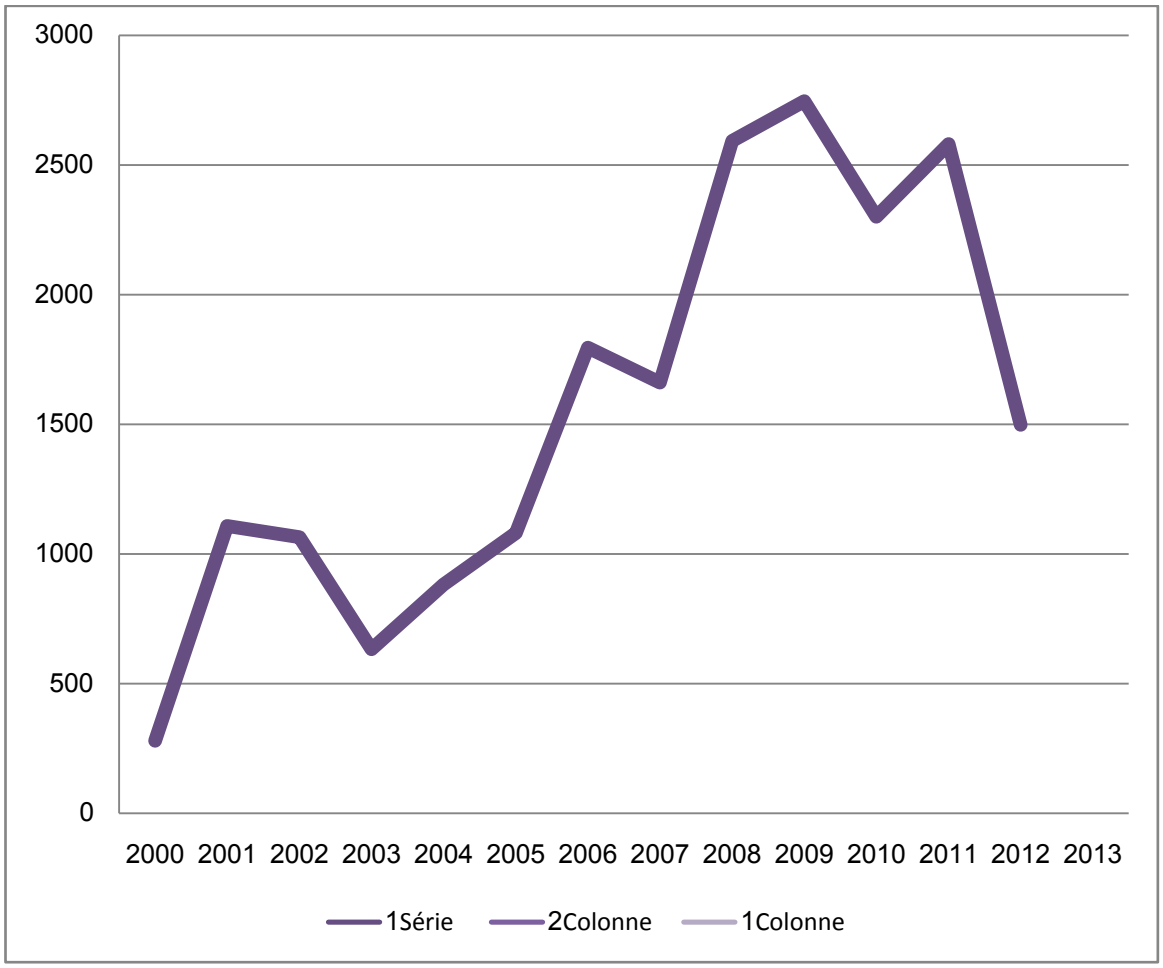

السنوات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

❖ **التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

أولا: التوزيع القطاعي لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لكل قطاع من القطاعات جاذبيته الخاصة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لمجموع المزايا و التحفيزات الموجودة فيه، والجزائر بلد يزخر بالثروات الطبيعية و الإمكانيات اللازم ة لإنجاح مثل هذه الاستثمارات الهامة. و الجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الجدول رقم(3): يوضح تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2014) في الجزائري

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	المبالغ
الزراعة	9	5495
البناء	95	59713
الصناعة	324	1613708
الصحة	6	13573
النقل	19	12405
السياحة	10	462619
الخدمات	100	97145
الإتصالات	1	89441
المجموع	564	2354099

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار. **الوحدة: مليون دينار جزائري.**

تعمل الجزائر على دعم مساعيها في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأمن الغذائي وإحلال الصادرات الغذائية من خلال استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن الملاحظ من الجدول أن الاستثمارات المتجهة إلى الجزائر غائبة عن القطاعات الحساسة كزراعة، الصحة والنقل، التي تحقق البرامج التنموية المنشودة و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في حين توجه هذه الاستثمارات إلى قطاع المحروقات كونه

يمثل نسب كبيرة من إجمالي الصادرات (97% سنة 2003) إضافتا إلى القوانين الصادرة لإعادة هيكلة قطاع المحروقات عام 2001 بزوال احتكار المؤسسة الحكومية سونا طراك والسماح بمزيد من الحريات للمؤسسات الأجنبية و قطاع الاتصالات و الأشغال العمومية.

وجاء كل من قطاع الصناعة والخدمات في صدارة الترتيب من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي بلغة نسبتها 57.45% و 17.73% على الترتيب، أو المبالغ المقدرة التي تقدر نسبتها ب 68.55%، 4.13% لكل منهما و يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مردوديتي هذين القطاعين للشركات الأجنبية.

وقد كان نصيب قطاعي الأشغال العمومية و الزراعة ضئيل مقارنتا لطموحات السلطات العمومية في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر لترقية الهياكل القاعدية والتقليل من الفواتير الغذائية، حي ث سجل قطاع البناء، الأشغال العمومية والري ما نسبة 16.84% من إجمالي المشاريع و 2.54% من إجمالي المبالغ المقدرة، أما قطاع الزراعة 1.60% من عدد المشاريع المسجلة و0.23% من إجمالي المبالغ المقدرة.

أما قطاع الاتصالات فقد سجل نسبة 3.80% من المبالغ المقدرة وقد عرف انتعاشا بعد إعادة هيكلته و دخوله مرحلة الخصخصة وفتح القطاع أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبالنسبة لقطاعات الصحة، النقل والسياحة فلم تحضا بالمستوى المطلوب رغم أهميتها وهو ما يستدعي تدخل الدولة لتحسين جاذبية هته القطاعات بالإجراءات و التدابير اللازمة، فقطاع السياحة تحصل على 10 مشاريع بنسبة 1.77% من المبالغ المقدرة أما الصحة والنقل فتم تسجيل نسبة 1.06% و3.37% من إجمالي المبالغ المقدرة ب 6 و 19 مشروع لكل منهما على التوالي.

تمثيل بياني رقم (2) يوضح المبالغ الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2014) في *الجزائر بطريقة الأعمدة*.

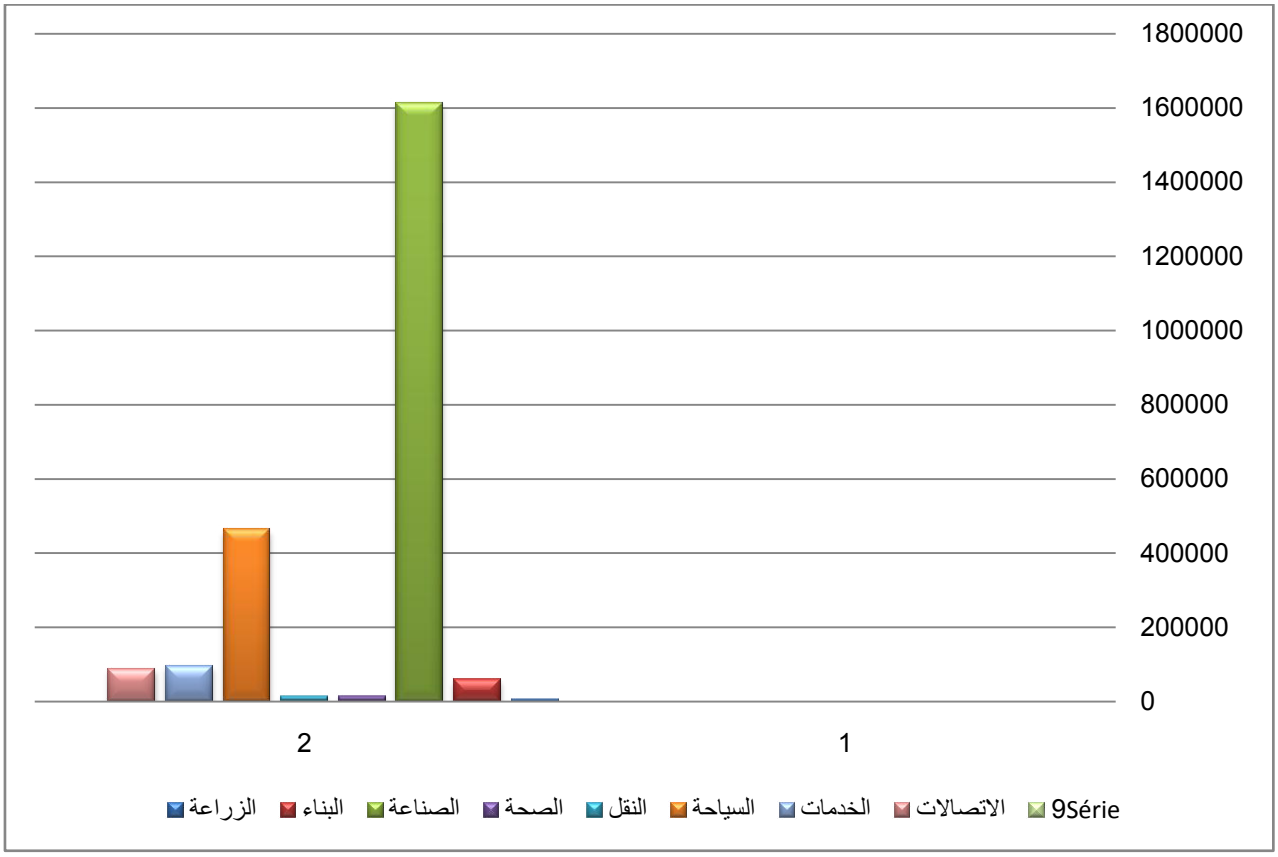

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

تمثيل بياني(3) يوضح تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2014) في الجزائر بطريقة الأعمدة.

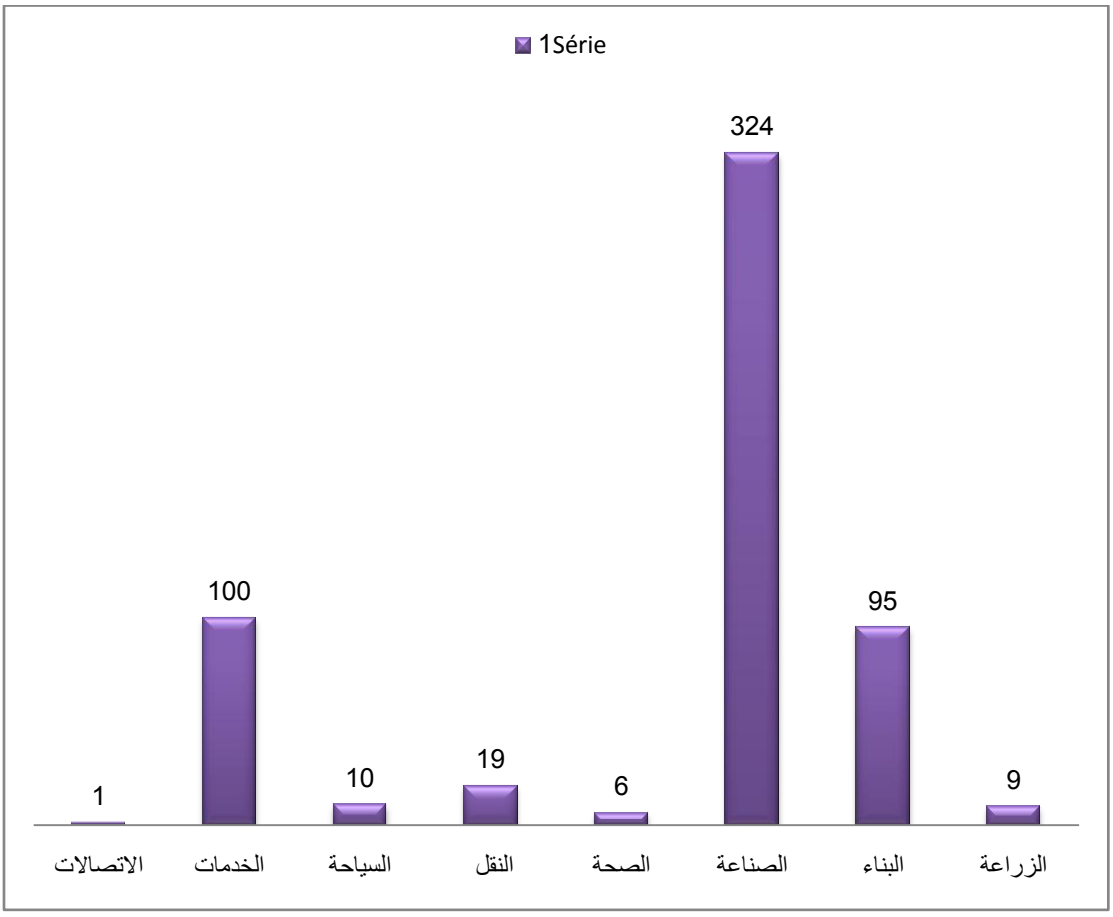

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

ثانيا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا عربية أو أجنبية، والجدول الموالي يوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر:

جدول رقم (4): يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية حسب الأقاليم خلال الفترة (2002-2014)

الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليار دينار جزائري)
أوروبا	316	839295
آسيا	53	115219
أمريكا	10	63171
الدول العربية	171	1243455
إفريقيا	1	4510
أستراليا	1	2974
فيما بينها الإتحاد الأروبي	238	519485
متعددة الجنسيات	13	89985

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار. **الوحدة: مليون دينار جزائري.**

تعد أوروبا و الدول العربية و الولايات المتحدة الأمريكية أبرز الدول المستثمرة في الجزائر من خلال مشروعات الشراكة.

فبالنسبة لإتحاد الأوروبي نجد كل من فرنسا ،اسبانيا وايطاليا في مقدمة الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات التعاون والشراكة خاصة في قطاع المحروقات، الصناعات الغذائية صناعة الخزف الكيمياء، الصيدلة والتعدين.

أما بالنسبة لاستثمارات العربية في الجزائر نجد كل من مصر، الكويت، البحرين والأردن خاصة في قطاع الاتصالات و قطاع الخدمات وتتركز. أهم الاستثمارات الأمريكيّ في قطاع المحروقات .

تمثيل بياني رقم (4): يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية حسب الأقاليم خلال الفترة (2002-2014)

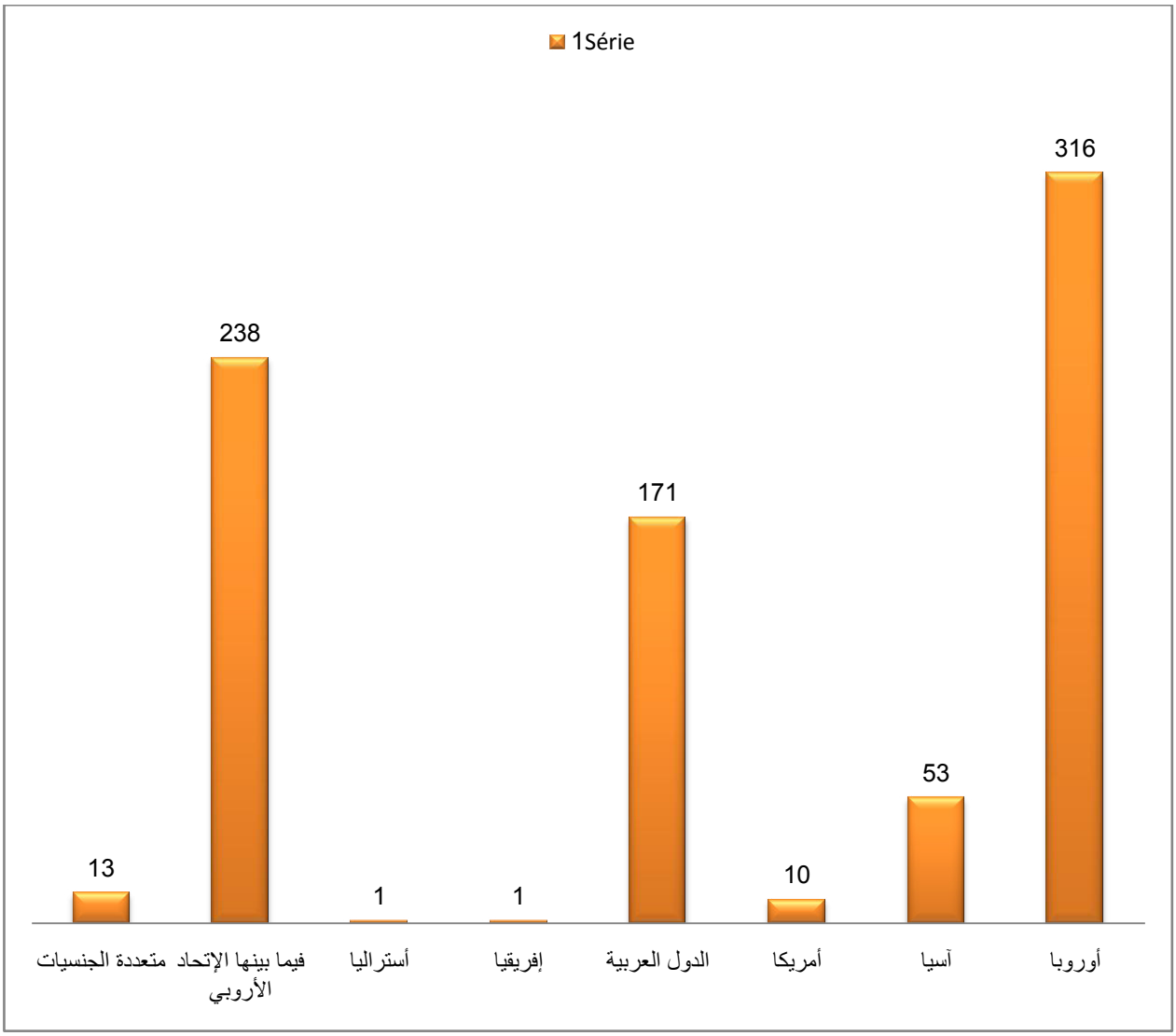

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

تمثيل بياني رقم (5): يوضح المبالغ الاستثمارية المصرحة الأجنبية حسب الأقاليم خلال الفترة (2002-2014)

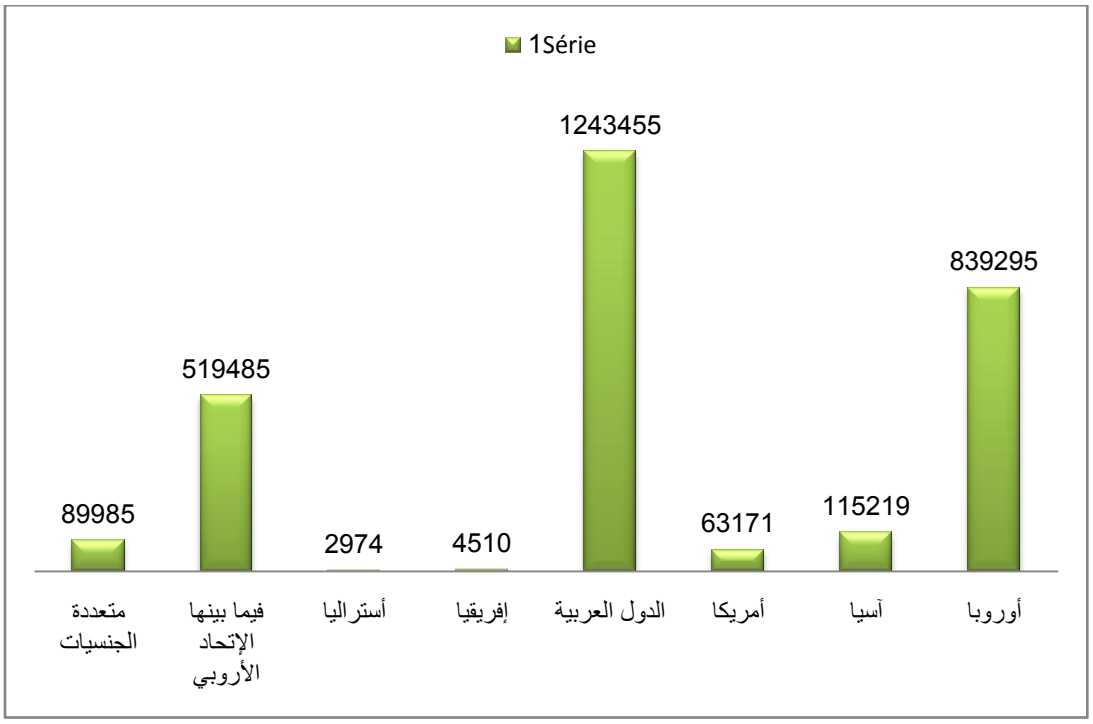

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

المطلب الثاني:تطور معدلات البطالة في الجزائر

شهدت العشرية الاولى من الالفية الجديدة استقرار في عملية التشغيل و انخفاضا ملحوظ في معدلات البطالة عبر التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ،اذ شهدت على العموم تحسنا كبيرا في الفترة (2000-2013) بسبب انعاش الاستثمار و حرص الدولة على تامين مناصب عمل لكل طالب له،و يبين **الجدول رقم (5)التالي:**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة%	28.89	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013		
النسبة%	11.3	10.2	10	10	11	9.8		

الديوان الوطني للاحصاء،العمل و البطالة.

من خلال الجدول السابق يتضح بان الفترة(2000-2013) قد شهدت انخفاضا مستمر في معدلات البطالة ما عدا سنة ، 2007 حيث انخفض معدل البطالة من 28.89% سنة 2000 الى 12.3%سنة 2006 ولكنه ارتفع سنة2007 ليصل الى 13.8% و قد عاود الانخفاض حيث بلغ 11.3% سنة 2008 الى ان يصل الى معدل 9.8% سنة 2013 و هي ادنى نسبة مسجلة خلال هذه الفترة.

تمثيل بياني يمثل رقم (6) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013).

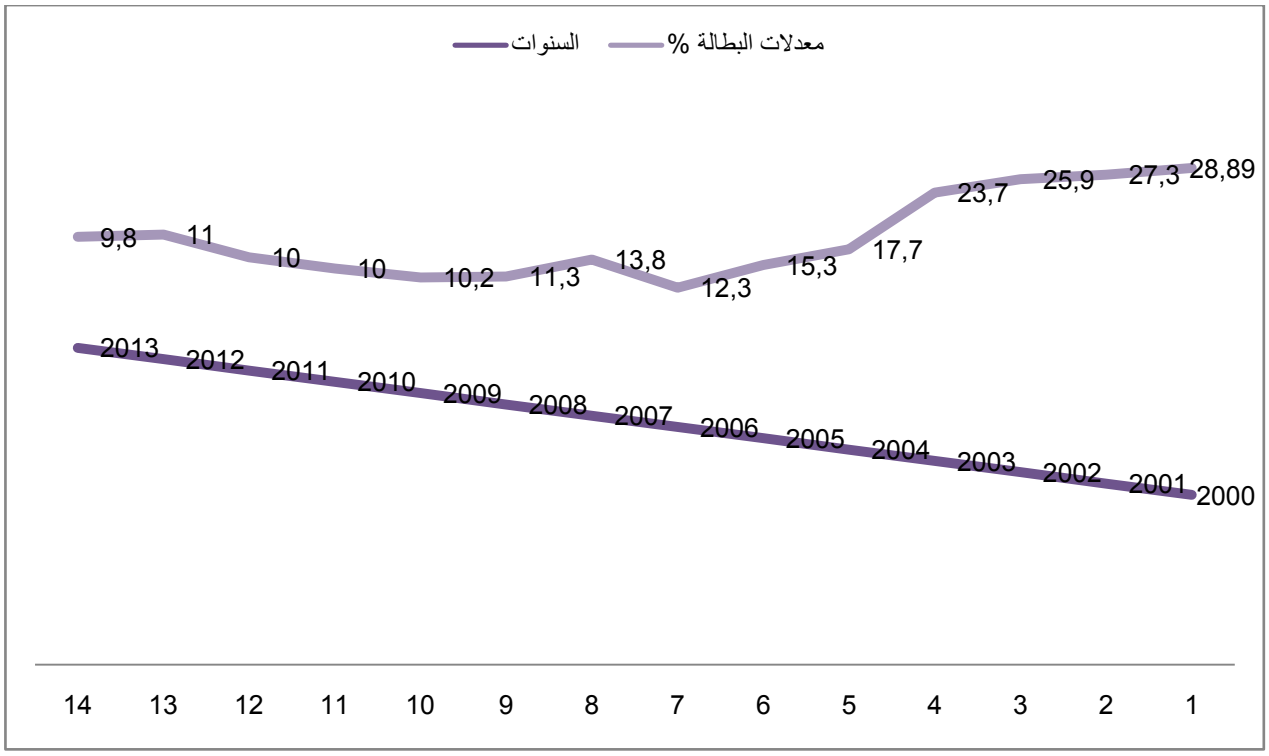

المصدر:من اعداد الطالبة **بالاعتماد على برنامج Excel**

وتجدر الاشارة الى ان تراجع معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة يعود الى عدة عوامل من بينها:

تحسن الوضيعة الامنية للجزائر.

- تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة و انطلاق عدة ورشات، و التي ترجمت بخلق العديد مناصب العمل.
- جاء في هذه المرحلة القانون رقم 04-90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة الشغل ليعزز مكانة و دور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن

تنصيب العمال و تشغيلهم. و قد تم تسجيل تطور ملحوظ في استحداث مناصب عمل لدى المتعاملين الاقتصاديين.

- تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) اضافة الى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا و الجنوب، حيث عرفت هذه الفترة استحداث عدد هام من مناصب العمل.
- نتائج اجهزة التشغيل المؤقت و اجهزة خلق النشاطات التي تدخل في اطار ترقية تشغيل الشباب
- الدور الكبير الذي لعبته كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و ANDI و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب العمل.

المطلب الثالث:قياس اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر.

تعمل الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل المساهمة في تكوين رأس المال الثابت الذي يؤدي إلى تزايد كفاءات و توزيع عوامل الإنتاج و ذلك من خلال رفع معدلات الادخار بعد كسر طوق الحلقة المفرغة وكل هذا يزيد من الاستثمارات المحلية و بالتالي يؤدي الى خلق مناصب عمل التي تستدعي زيادة عدد العمال .

جدول رقم (6) يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي و معدلات البطالة.

السنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بمليون دولار x	معدلات البطالة % y
1999	291.6	28.89
2000	280.1	27.3
2001	1107.9	25.9
2002	1065	23.7
2003	633.7	17.7
2004	881.9	15.3
2005	1081.1	12.3
2006	1795.4	13.8

2007	1661.8	11.3
2008	2593	10.2
2009	2746.4	10
2010	2301	10
2011	2581	10
2012	1499	11
2013	1691	9.8

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

* إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

* الديوان الوطني للاحصاء و العمل.

من اجل ايجاد معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر من سنة الى اخر نعتمد سنة 1999 كسنة اساس كالأتي:

1999/1999−2000=

2820.1-291.6/291.6=-0.039.

من اجل ايجاد معدل البطالة لسنة الاساس 1999:

27.3-28.89/28.989=-0.055

الجدول رقم(7) يوضح معدلات نمو الاستثمار الاجنبي المباشر و معدلات البطالة.

السنوات	cvt معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر%	p معدلات البطالة%
2000	-0.039	-0.055
2001	2.799	-0.103
2003	2.652	-0.180
2004	1.173	-0.387
2005	2.024	-0.470

2006	5.157	-0.574
2007	4.699	-0.522
2008	7.832	-0.602
2009	8.418	-0.647
2010	6.891	-0. 654
2011	7.851	-0.654
2012	4.141	-0.619
2013	4.799	-0.661

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7) والذي يجمع بين معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر و باستعانة ببرنامج SPSS.V 20 في تحليل البيانات ،تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (8) يبين نتائج تحليل البيانات:

Tستيودنت	معامل الارتباط	معامل التحديد	F فيشر	مستوى الدلالة
4.666	**-0.791**	**0.626**	**21.769**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 20

تبين النتائج المبينة أعلاه في الجدول رقم 8 ، أن معامل الارتباط سالب و قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة والذي يقدر بـــ 0.791 -،ومعامل التحديد يقدر بـــ 0.626 أي أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر التغير ف ي البطالة بنسبة 62.6% بقيمة احتمالية 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05

قيمة **T ستيودنت** المحسوبة تساوي 4.666 وهى أكبر من قيمة T المجدولة والتي تساوي 1.96، وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة.

من خلال هذه النتائج تتحقق فرضية الدراسة والتي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على البطالة اي بزيادة 1 مليون دولار تنخفض نسبة البطالة ب 0.07% حسب النموذج المقدر:

$$Y^*=25.975 - 0.07\ Tvc.$$

خلاصة الفصل:

أقدمت الجزائر على إدخال تغييرات عميقة على الاقتصاد الوطني، وذلك بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث أنشأت مناخ استثماري مناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال صدور عدة تشريعات وقوانين تسمح للمستثمرين الأجانب بحرية الاستثمار، إضافة إلى إنشاء وكالات وهيئات إدارية تهدف إلى ترقية ومتابعة نشاط المستثمرين، كما قامت الجزائر بالانضمام إلى تكتلات إقليمية ودولية عديدة والتوقيع على عدة اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف وذلك من أجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.

ولقد قامت السلطات الجزائرية بصياغة برنامج للإصلاح الهيكلي على عدة قطاعات والمدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، وتم الاتفاق مع هذا الأخير على تطبيق جملة من تدابير السياسة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية، الأمر الذي عاد بالإيجاب على تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر والذي جعل المستثمرين الأجانب يظهرون نيتهم في الاستثمار في الجزائر لولا وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تحسن المناخ الاستثماري.

كما أظهرت الدراسة القياسية أن هناك ارتباط قوي سالب بين متغير الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات البطالة، أي هناك علاقة عكسية بحيث أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالدولار تساهم في تفسير انخفاض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2013).

خاتمـــــــــــــــــة

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا إبراز الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أثره على البطالة في الجزائر، وذلك من خلال تطرقنا إلى الجوانب العامة للاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة، حيث خلصنا إلى أن الاستثمار الأجنبي يقوم على تبادل المنافع بين البلد المضيف والمستثمر الأجنبي، إذ تتجلى أهميته بالنسبة للبلد المضيف في استقطاب رؤوس الأموال و التكنولوجيا، كما يساهم في توفير مناصب شغل.أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي فتكمن أهميته في اكتساب أسواق جديدة وتحقيق أكبر ربحية ممكنة.

كما حاولنا إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالبطالة، وأسباب قيامها، بالإضافة إلى النظريات المتعلقة بها، حيث لاحظنا وجود عدة اختلافات بين تلك النظريات التي جاءت بها مختلف المدارس التجارية، وذلك بسبب اختلاف الفكر بين تلك المدارس.

كما تناولنا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر من خلال معرفة تأثير هذا الأخير على عوامل النمو الاقتصادي، حيث قامت الجزائر بمجهودات كبيرة بغرض جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها وسيلة استقطاب لتكنولوجيا وتكوين رأس المال، ورغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال إلا إنها تبقى غير كافية.

النتائـــج : من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية :

- ان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة، الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين باختلاف وجهات نظرهم وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها، وأن اختلافهم كان ناتجاً عن اختلاف الزوايا التي كانوا ينظرون إليها، إلا أنهم يتفقون على أن الاستثمار الأجنبي المباشر حركة لرؤوس الأموال الأجنبية.
- تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة في تحقيق الكثير من الفوائد من بينها تنويع مصادر الدخل وسد الفجوة بين الادخار و الاستثمار ،اكتساب التكنولوجيا وتطوير الأنشطة الإقتصادية.
- من عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر توفير بيئة استثمارية مناسبة عن طريق الاصلاحات الاقتصادية و المالية و النظم و التشريعات و القوانين المنظمة له.
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم استراتيجيات الدول المضيفة للقضاء على مشكلة البطالة من خلال زيادة معدلات التشغيل و ذلك بتوفير مناصب عمل اضافية للعمالة المحلية عن طريق استقطاب اكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية المباشرة.

- ❖ أظهرت نتائج التحليل القياسي أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على البطالة خلال فترة الدراسة تأثير ايجابي ومؤكد عند مستوى معنوية 5% اي تأكد وجود علاقة عكسية حسب معامل الارتباط المقدر ب0.791- و هذا ما يوضح وجود ارتباط قوي سالب اي زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تؤدي الى انخفاض في معدلات البطالة.

التوصيات: بناءا على ما تم دراسته يمكننا التوصل إلى التوصيات التالية:

- ❖ العمل على محاربة الفساد و البيروقراطية و العوائق الإدارية التي تقلل و تحد من فرص الإستثمار.
- ❖ توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية و تطوير الجهاز المالي و المصرفي.
- ❖ الاهتمام بالموارد البشرية من حلال تكوينها و تأهيلها لكي تصبح قادرة على مجارات التكنولوجيا الحديثة.
- ❖ العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الغير نفطية و ذلك للنهوض بباقي القطاعات الاقتصادية الحساسة.
- ❖ توفير قاعدة بيانات فعلية شاملة و متاحة للتعريف بالمميزات الاستثمارية للبلد وكذا التوزيع القطاعي لاستثمار الأجنبي المباشر فيها.
- ❖ أخد العبرة من التجارب الناجحة لبعض الدول و التي عرفت كيف تجذب و تستفيد من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية والتقليل من تكاليف الإنتاج.
- ❖ تفعيل الاتفاقيات مع التكتلات الإقليمية والدولية والعمل على الاستفادة منها من خلال تشجيع قيام المشاريع المشتركة حتى تشكل جسرا لعبور الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.

إن نتائج بحثنا مرهونة بالطريقة المستخدمة في القياس و مدى مصداقية البيانات المعتمدة عليها و في الفترة المدروسة فهو ليس إلى جهد يبقى دائما قابل للانتقاد و التحسين و نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع جدير بالاهتمام و الدراسة للوصول إلى نتائج قد تفيد صانعي القرار و ترشدهم إلى انتهاج أفضل السبل للوصول إلى تخفيض معدلات البطالة.

قائمة

المراجـــــــع

❖ **قائمة المراجع بالغة العربية:**

❖ **قائمة الكتب:**

❖ بو شرار عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي- نظريات و سياسات-،دار المسيرة،عمان، الطبعة الثانية،2010.

❖ أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

❖ أبو قحف عبد السلام ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2003.

❖ أبو قحف عبد السلام ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، دار الجامعة الجديدة، مصر،2004.

❖ أحمد طاهر،البطالة -المشكلة والحل-، مركز المحروسة،القاهرة،2008.

❖ بن شهرة مدني ،الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)،دار حامد للنشر و التوزيع،2009

❖ بوخاري موسى لحلو ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2010.

❖ دادي عدون ناصر و العايب عبد الرحمان ، البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ،ديوان المطبوعات، 2010.

❖ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، الطبعة الأولى بيروت، مارس 2006.

❖ رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2005.

❖ الزغبي هيثم ،اسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر ، عمان ،الاردن، 2000.

❖ زكي رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت ،1998.

❖ سعد الدين نزار ،الاقتصاد الكلي مبادئ و التطبيقات ،الاردن ،2006.

❖ سلمان مصطفى و اخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة ، عمان ،2000.

قائمة المراجع:

- طاقة محمد و عجلان حسين ،اقتصاديات العمل، دار اسراء، الاردن،2008.
- عباس صلاح ،العولمة و اثارها في الفكر المالي والنقدي،مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية،2007.
- عبد السلام رضا ، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2010.
- عبد القادر محمد علاء الدين ،البطالة اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعية و الامن القومي في ظل الجات ،مصر 2003.
- عبد الله العبيدي عبد الخالق وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2013.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005.
- عريقات حربي موسى ، مبادئ الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي، الاردن، الطبعة الثانية، 1997.
- علوان قاسم نايف، إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق،دارالثقافة للنشر و التوزيع،الأردن،2012.
- علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها ،الدار الجامعية للنشر،مصر،2005.
- عمر حسين ، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد: الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
- قبلان فريد أحمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- قربوع عليوش كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.
- القريشي مدحت ،اقتصاديات العمل،دار وائل للنشر،الاردن،2007.
- كاكي عبد الكريم ،الاستثمار الاجنبي المباشر و التنافسية الدولية ،مكتبة الحسن العصرية ،بيروت ،2013.
- المجيد دراز حامد عبد ،السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002.

- محمد السمان مروان، مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- محمد العبيدي فاضل ، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2012.
- محمد ديري زاهد ، إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،الأردن، 2011.
- ناصف ايمان عطية ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.
- النجار فريد ،الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2000.
- نجيب ابراهيم نعمة الله ،نظرية اقتصاد العمل،مؤسسة الشباب الجامعية،مصر،2002.
- نعمة الله احمد رمضان و اخرون، النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعية ،مصر،2003.

- **اطروحـــــات و مذكـــــرات:**
- مودع إيمان ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، قسم العلوم المالية و المصرفية ، جامعة اليرموك ، الأردن ،2010.
- زودة عمار ، محددات قرار الاستثمارالاجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر–، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،تخصص:ادارة مالية، جامعة منتوري نقسنطينة،2008.
- نزاري رفيق ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008.
- قويدري كريمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية ،جامعة أبو بكر بالقايد، 2011.
- بوراوي ساعد ،مذكرة ماجيسير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة باتنة، 2008.

- شلالي فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004–2001،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي ،جامعة الجزائر،2005.
- عقون سليم ،اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة–دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص:تقنيات كمية،جامعة فرحات عباس،سطيف،2010.

- بقاط حنان ،نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف، 2009 – 2010، في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2006.

- دبيش أحمد،إشكالية التنمية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،3.

- محمد قويدري، تحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- باسل حسين زعير، مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب سوق المتغيرات العالمية الجديدة ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- بن سمينة دلال ، _تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012– 2013.

- بن الزاوي عبد الرزاق ، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم اقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر،2010– 2011.
- **ملتقيـــــــــات:**

- بقة شريف و العايب عبد الرحمان ،العمل و البطالة كموؤشرين لقياس التنمية المستدامة –حالة الجزائر– مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية ،جامعة محمد خيضر – بسكرة العدد الرابع ديسمبر 2008،
- بن عيشي عمار و بن ابراهيم الغالي ،واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990– 2010المتلقى الدولي حول استراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة.

- بوكلتوم نعيمة، الأثر المباشر لاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)، جامعة المسيلة.

- ريمي رياض و ريمي عقبة ،اثر برامج سايسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر(دراسة مقارنة بين الفترتين1990-1998 و 1999- 2010) الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة.

- **تقاريـــــــــــر:**
- تقرير بنك الجزائر مارس 2013.
- دايفيد وايلس، التنمية الصناعية المستديمة ودور الاستثمار الأجنبي المباشر، طبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1998.

- ف.جمال ، من أين تبدأ الحرب على الفساد ، جريدة الخبر ، 6 ديسمبر 2012
- المجلس الوطني و الاجتماعي،مشروع تقرير حول تقويم اجهزة الشغل،الدورة العامة العشرون،جوان 2002
- مركز المشروعات الدولية الخاصة : كيف نجدب الاستثمارات الأجنبية ،تقرير سنة 2003،
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008، الشركات الغير الوطنية و تحديات البنية التحتية،الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، سنة 2008.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،مناخ الاستثمار في الدول العربية تقرير2012.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،مناخ الاستثمار في الدول العربية تقرير2011
- وكالة الأنباء الجزائرية،نقلا عن هامش زيارة العمل و التفقد لوزير التجارة مصطفى بن بادة إلى ولاية البليدة في 12 سبتمبر 2012 .
- الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار تقرير 2014 .
- **مجـــــــــــلات:**

- حدة رايس، مروة كرامة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 12، 2012.

- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، العدد 32، الكويت، المعهد العربي للتخطيط.
- وصاف سعيدي، محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد08، 2008

قائمة المراجع بالغة اجنبية:

- Bernard Bonnin, **L'entreprise multinationale et L'état**, édition études vivantes, France, 1984
- Pierre Jacquemot, **La Firme multinationale**, Une introduction économique, Economica, France, 1990. ,

المواقع الاكترونية:

- وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ الإطلاع2015/01/21 ، 33:22
- جريدة الخبر، www.elkhabar com 6 ديسمبر 2012، تاريخ الأطلاع2015/02/21، 15:09.
- جريدة الوسط ، www.elwassat.com 13 مارس 2014
- http://www.hrdiscussion.com/hr24952.html
- **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في الدول العربية**،2012، http://www.iaigc.net

الملاحـــــق

اختبار تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

Remarques

Résultat obtenu		20-MAY-2015 12:04:33
Commentaires		
Entrée	Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
	Filtrer	<aucune>
	Poids	<aucune>
	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	15
Traitement valeurs manquantes	Définition de manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques pour chaque paire de variables sont basées sur toutes les observations comportant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=tvc p /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,05
	Temps écoulé	00:00:00,05

[Ensemble_de_données1]

Corrélations

		tvc	p
tvc	Corrélation de Pearson	1	-,791**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	15	15
p	Corrélation de Pearson	-,791**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	15	15

Régression

Remarques

Résultat obtenu		20-MAY-2015 12:06:52
Commentaires		
Entrée	Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
	Filtrer	<aucune>
	Poids	<aucune>
	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	15
Gestion des valeurs manquantes	Définition des valeurs manquantes	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
	Observations prises en compte	Les statistiques sont basées sur des observations ne contenant aucune valeur manquante pour toute variable utilisée.
Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT p /METHOD=ENTER tvc.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,01
	Mémoire requise	1420 octets
	Mémoire supplémentaire requise pour les diagrammes résiduels	0 octets

[Ensemble_de_données1]

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	tvc[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante :البطالة

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,791[a]	,626	,597	4,4859651

a. Valeurs prédites : (constantes), tvc الاستثمار الاجنبي المباشر

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	438,085	1	438,085	21,769	,000[b]
	Résidu	261,610	13	20,124		
	Total	699,696	14			

a. Variable dépendante : p البطالة

b. Valeurs prédites : (constantes), tvcالاستثمار الاجنبي المباشر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	25,974	2,467		10,530	,000
	tvc	-,007	,001	-,791	-4,666	,000

a. Variable dépendante : p البطالة